www.kassioun.org

1005

الاثنين 15 شباط 2021

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

أزمة الغذاء السورية

أرقام قياسية في 2020

[12]

الافتتاحية

حجم الفقاعة... وحجم الفرصة

تتفاعل حتى اللحظة، عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، الأحاديث عن «مجلس عسكري يقود المرحلة الانتقالية». وإنْ كان من المفهوم أن قسماً من السوريين يعبّرون بتفاعلهم عن حاجتهم الملحة للخروج من المستنقع الكارثي والقاتل للأزمة الطاحنة المستمرة منذ 10 سنوات، حتى ولو عبر «التعلق بحبال الهواء»، فإنّ ما ينبغي فهمه هو غايات أولئك الذين يصنّعون حبال الهواء ويورطون الناس بالتعلق بها...

أول ما ينبغي قوله هو أنّ فكرة «مجلس عسكري»، وبالطريقة التي يجري طرحه بها، ليست اختراعاً جديداً إطلاقاً، وليست «حلاً سحرياً» لم يخطر ببال أحد قبل طرحه مؤخراً، بل هي تكرار لأفكار جرى طرحها منذ 2012 تقريباً. ميزة هذه الأفكار، هي أنها خارج أي قرار دولي «بما في ذلك بيان جنيف في حينه»، وخارج أي توافق سوري، بل كمرادف لعملية استلام وتسليم للسلطة. أي إنها عودة لشعارات الحسم والإسقاط، وفي توقيت مدروس وبغرض مدروس يتضمن «قتل الوقت» عبر إشغال الناس والقوى بالنفخ في قربة مقطوعة...

لا حاجة لاختراع حل للأزمة السورية؛ فالحل معروف وواضح ويجري تعطيله منذ سنوات عديدة، ومن جهات واضحة ومعروفة من الأطراف المختلفة. الحل واضح ومبني على أساسين: تطبيق القرار 2254 كاملاً، وعبر التوافق بين السوريين على آليات التنفيذ. وأيّ طرح خارج هذين الأساسين، غرضه هو تعقيد الأزمة وتأخير حلّها، وتالياً إطالة معاناة السوريين.

إنّ ما يجري طرحه يتجاهل هذين الأساسين معاً، فمن جهة، يقفز فوق «الحكم ذي المصداقية الشامل للجميع وغير الطائفي» وفوق «جسم الحكم الانتقالي»، ويبدلهما جسماً عسكرياً، علماً أنّ وجود مجلس عسكري كجزء تابع لجسم الحكم الانتقالي هو أمر قابل للنقاش، وربما يكون ضرورياً. من جهة أخرى، يقوم الطرح على أساس الفرض من الخارج ضمن العقلية ذاتها التي تسولت من خلالها بعض الشخصيات والقوى التدخل الخارجي والحظر الجوي، وهذه العقلية هي الابنة الشرعية للعقلية الاستعمارية الغربية، القديمة والجديدة...

إنّ القفز فوق القرار 2254 هو عودة إلى ما قبل المربع الأول. وحتى ولو حاول البعض ليّ عنق القرار عبر الادعاء أنّ الفكرة التي يجري طرحها ليست من خارجه، وليست متعارضة معه، فإنّ ذلك يخدم غاية واحدة واضحة، هي الالتفاف على الإمكانات التي يفرضها الواقع لحل الأزمة السورية، وخاصة ضمن التوقيت الذي يجري طرح هذه الأفكار فيه...

بوضوح أكبر، إنّ فشل الاجتماع الخامس على التوالي للجنة الدستورية في تحقيق أيّ تقدم، يضع الأطراف السورية المحلية والأطراف الدولية، أمام استحقاق البحث عن منهجية مناسبة لدفع عمل اللجنة نفسها، ولدفع العملية السياسية ككل... أي إنّ استحقاق البحث عن مخرج من تعطيل المتشددين ضمن قاموس 2254 هو الاستحقاق الموضوع على الطاولة موضوعياً...

ولأنّ المتشددين لديهم جداول عملهم الخاصة بهم بعيداً عن مصالح الشعب السوري، فإنّ المطلوب هو إبعاد احتمال الانتقال نحو خطوات جدية في تطبيق الحل السياسي، وإضاعة أكبر قدر ممكن من الوقت... في هذا التوقيت بالذات تخرج فقاعة «المجلس العسكري»!

المهم في المسألة بأسرها، هو أنّ حجم الإصرار على تعويم هذه الفكرة، ليس إلّا تعبيراً عن حجم الفرصة الحقيقية للمضي قدماً في تطبيق الحل السياسي الفعلي عبر 2254...

شؤون عمالية

العمال يحتاجون إلى سبعة أضعاف أجورهم الحالية

02

شؤون محلية

ملاحظات دستورية على مشروع قانون البيوع العقارية

10

شؤون اقتصادية

سورية: الجمود السياسي... تدهور اقتصادي

13

شؤون عربية ودولية

هل تتجه العلاقات الروسية الأوروبية نحو القطع؟

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

العمال يحتاجون إلى سبعة أضعاف أجورهم الحالية

تردد في المؤتمرات النقابية لاتحادات المحافظات بمعرض الرد على من طرح من النقابيين بضرورة زيادة الأجور وتحسين الوضع المعيشي للعمال من قبل المسؤولين النقابيين، بأن الأجور صحيح أنها ضعيفة ولا تغطي جزءاً ضئيلاً من حاجات العمال، وأن الأجور لابد أن تتضاعف إلى سبع مرات، ولكن لابد من أخذ إمكانات الحكومة بعين الاعتبار، ونركز على متممات الأجور، وحين تكون الأوضاع مناسبة للزيادة سوف نطالب بها، هذا الموقف الذي جرى تبرير تمنع الحكومة عن زيادة الأجور الأجور للعمال.

إذا لخصنا ما قُدّم في المؤتمرات من طروحات، وما جاء في مداخلات من داخلوا، نجد أن القاسم المشترك بين الجميع هو: وضع الأجور والمستوى المعيشي الذي يتردى يوماً بعد يوم، بسبب السياسات الأجرية التي تتبناها الحكومات جميعاً بدون استثناء، والتي مفادها: دع الفقراء يفتقرون أكثر، والعمل مع الأغنياء ليغتنوا أكثر، وهذه المعادلة منطقية من حيث الشكل والمضمون، لأنّ «ما اغتنى غني إلّا بفقر فقير» وإذا حسبنا من معادلة الدخل الوطني التي يجمع عليها أغلبية الاقتصاديين بما فيهم الموالون للحكومة والكثير من سياساتها، نجد أن العاملين بأجر جميعهم بدون استثناء فقراء، ويحتاجون إلى حلول جذرية من أجل وضعهم المعيشي الذي لا يسرّ العدو قبل الصديق، وأن الحلول التي تطرح تحت مسمى بدائل عن زيادة الأجور هي حلول ناقصة لا يمكن أن تقوم كبديل عن الزيادة الحقيقية بمستوى الأجور المفترض أن يحصل عليه جميع العاملين بأجر.

البدائل المطروحة، هي: تعديل قانون الحوافز الإنتاجية وتعويض الاختصاص والإضافي والتعويض العائلي.. إلخ من التعويضات المفترض الحصول عليها، ولكن هذه التعويضات جميعها مرتبطة بدوران عجلة الإنتاج في المعامل والشركات، والتقارير التي قُدمت في المؤتمرات النقابية في جميع المحافظات تقول: إن نسب الإنتاج متدنية جداً، وفي العديد من الشركات ما زالت أجور عمالها ليست من إنتاجها، وكذلك الكثير من الشركات متوقفة لأسباب عديدة، وخاصةً التي بسبب نقص العمالة والكوادر الفنية التي ستشغل خطوط الإنتاج، والتعين للبدائل لم ينجح بسبب أن الحد الأدنى لبدء التعيين «50000» ل.س هذا الأجر الذي لا يكفي لشيء، هل سيكون عامل جذب للعمال ليتقدموا بطلبات العمل للشركات، أم إن هذا الأجر هو عامل طرد حقيقي لكل الراغبين بالعمل وهم كثر، كيف يستقيم هذا الأجر مع ادّعاء الحكومة أنها تسعى إلى تشغيل المعامل؟ أليس العمال هم من سيشغلون المعامل؟ أم إنّ التطور التكنولوجي أصبح عندنا كبيراً لدرجة أن الحكومة ستدير المعامل، عبر التحكم عن بعد مستغنية بذلك عن تشغيل المعامل بواسطة العمال!

إن قضية الأجور وزيادتها بما يلبي حاجات العمال ومتطلباتهم هي قضية سياسية ووطنية بامتياز، ويقع على عاتق الحركة النقابية والطبقة العاملة النضال من أجلها بمختلف الوسائل التي شرعها الدستور والعرف النقابي والعمالي.

اتحاد عمال السويداء ينهي أعمال مؤتمره

عقد اتحاد عمال السويداء مؤتمره السنوي وقد تصدّرت قضية زيادة الرواتب والأجور ومتممات الراتب معظم المداخلات والنقاشات.

■ مراسل قاسيون

أحد النقابيين قال: أن السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة لا تلبي حاجيات الشعب السوري الصامد في السنوات العشر من الحرب والحصار والعقوبات وإني اقترح على الحكومة أن تعطينا اسم وجبة غذائية تتناسب مع الراتب الحالي من حيث الأسعار، ما دامت لا تقتنع بأن الرواتب الحالية لا تكفي لتأمين الغذاء فقط ، وأضاف: يجب زيادة الرواتب ثمانية أضعاف لتستطيع تأمين الحد الأدنى لمعيشة العمال حسب المادة 40 من الدستور، حيث تشير الدراسات الاقتصادية بوضوح أن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة تجاوز الـ 700 ألف ليرة سورية.

نقابي آخر: لماذا الإصرار على مطلب زيادة متممات الراتب مع أن مجموع كامل التعويضات ما يقارب الـ 60 ألف ليرة سورية، وهي لا تشمل كافة العاملين المطلوب زيادة الرواتب والأجور وردم الهوة بين الأجور والأسعار الجنونية.

إحدى النقابيات: طالبت بتعديل بعض المواد في قانون الأحوال الشخصية بما ينصف المرأة، وأن يكون خدمة التقاعد الكامل للمرأة 25 سنة، وإحداث روضات في مواقع العمل، وإحداث اختصاصات للمربيات وتوحيد إجازة الأمومة.

أهم ما جاء في المداخلات: في مجال عمل نقابة عمال التنمية الزراعية: تشديد الرقابة على الأسواق وضبط الأسعار وصرف قسيمة اللباس العمالي من المؤسسات الموجودة في المحافظة لتخفيف أجور النقل عن العمال، وإلغاء القرار القاضي بمنع التدفئة المركزية نظراً للظروف المناخية القاسية في المحافظة، وتأمين مازوت التدفئة لكافة مواقع العمل.

نقابة عمال البناء والأخشاب: رفع سقوف الرواتب لكافة الفئات ومنح التعويضات على الراتب الحالي، وتثبيت العمال المؤقتين بعقود سنوية وتشميل جميع العمال بالتأمين الصحي، وافتتاح مهن جديدة في مركز التدريب المهني، ورفع رواتب الطلاب وتأمين النقل لهم، وتحديث الآلات في المعامل والشركات والمشاريع بسبب قدمها وارتفاع تكاليف إصلاحها.

نقابة عمال الطباعة: إجراء مسابقات تعيين مستخدمين وحراس في المدارس، وزيادة قيمة اللباس العمالي بما يتناسب مع الأسعار الحالية، ورفد محطة البث التلفزيوني والإذاعي بالكوادر الفنية، وتعيين مهندسي عمارة ومدني في دائرة الآثار والمتاحف.

نقابة عمال الصناعات الغذائية: تشميل عمال المخابز الاحتياطية بالتأمين الإلزامي وتحديث الآلات وخطوط الإنتاج في المخابز الآلية، وتأمين متممات الراتب لجميع العمال في المخابز، وتأمين وسائط النقل الجماعي للعمال لتخفيف الأعباء المادية عنهم في ظل ارتفاع أجور النقل.

عمال نقابة الكهرباء: إنجاز محطة تحويل المشنف 20/66 ك ف وتأمين مخبر مركزي لفحص العدادات في شركة الكهرباء، وإحداث مكتب خاص للأمن الصناعي في فرع الاتصالات وتأمين الاعتمادات الكافية لاستحقاقات العاملين فيها، وتعويض نقص العمالة الحاصل وتامين مستلزمات العمل الخاص بمنظومة الشبكات الكهربائية.

نقابة عمال الدولة والبلديات: تخصيص الكميات الكافية من مادة المازوت لتنفيذ خطط العمل بالشكل الأمثل، والتسريع في إنجاز مسابقات المسرحين لتغطية نقص العمالة في كافة مواقع العمل، وتوسيع الملاك وتشميل العاملين في قسم اصدار البطاقات الشخصية بالأعمال الشاقّة والخطرة، وتأمين الوجبة الغذائية لهم بسبب استنشاق المواد المضرة بالصحة، وإصدار الأنظمة الداخلية للشركات والمؤسسات، وإحداث اختصاصات عددية جديدة لتغطية نقص العمالة الحاد، وتأمين التيار الكهربائي وإنجاز العمل في آبار مياه الشرب.

نقابة عمال النفط والصناعات الكيميائية: تشميل عمال المحروقات بالأعمال الشاقة والخطرة ورفد معمل الأحذية وفرع المحروقات بالكوادر الفنية والإدارية، وضرورة إجراء الفحص الطبي والدوري لكافة العاملين، وخاصة لعمال تعبئة مادة الغاز المنزلي وتفويض مدراء الفروع بصلاحيات أكثر لتيسير العمل واختصار الوقت والتخفيف من المركزية، وإعادة النظر بأسعار السكن العمالي، وتخفيف قيمة الأقساط الشهرية وزيادة آجال القروض.

نقابة عمال النقل البري: منح المكافآت التشجيعية لعمال مديرية النقل والطيران، ورفع مخصصات المازوت للسيارات العاملة على الخطوط الداخلية في المحافظة، وزيادة عدد العاملين في مديرية النقل، وتعديل دور النقل الداخلي في أحياء مدينة السويداء، وطلب براءة الذمة من نقابة السائقين عند الترشيح وقطع التأمين الإلزامي.

نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين: تحديث الحواسب والطابعات وعدادات النقود وكشف التزوير ونقل الملفات التأمينية للعاملين في المصارف من المركز إلى الفروع، وتحديث شبكة ونظام تشغيل الصرّافات تلافياً لخروجها من الخدمة بشكل متكرر، وإعادة النظر في عمل شركات التأمين الصحي لتقديم خدمات صحية جديدة بما يتنا سب مع غلاء أسعار هذه الخدمات، وإعادة النظر بقروض أصحاب الدخل المحدود.

نقابة عمال الغزل والنسيج: استقدام النول الآلي الحديث لمعمل السجاد وتوفير القطع البديلة للأنوال العاملة حالياً، وتأمين اليد العاملة القادرة على تحمل أعباء المهنة، وتعديل النظام الداخلي في الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي.

نقابة عمال الصحة: تشميل كافة العامين في مجال الصحة بالضمان الصحي، وتعديل تعويضات الصيانة وطبيعة العمل للعاملين في منظومة الإسعاف وأقسام الأشعة والمخبر، وتثبيت العمال المؤقتين والوكلاء الذين على رأس عملهم، والتأمين الشامل لسيارات الإسعاف والطواقم العاملة عليها.

مؤتمر دمشق العمالي السنوي

عقد اتحاد عمال دمشق مؤتمره السنوي الأول لهذه الدورة النقابية في السابع من هذا الشهر الجاري، حيث قدم رؤساء المكاتب النقابية مداخلاتهم المتفق عليها حسب العادة، وكذلك بعض من أعضاء المؤتمر على أعمال المؤتمر، حيث حاولت أن تعكس وبشكل خجول ما طرح خلال تلك المؤتمرات السنوية التي سبقت هذا المؤتمر، والتي تحدثنا عنها خلال الأعداد السابقة

■ نبيل عكام

كما كان القاسم المشترك لهذه المداخلات سواء لممثلي القطاعات الإنتاجية أو الخدمية: نقص اليد العاملة في هذه المنشآت وخاصة من الكوادر الفنية واليد العاملة الماهرة، وعدم الإقبال على العمل في هذه المنشآت، وتسرب العديد من الكوادر الهامة فيها العائد في أغلبه لضعف الرواتب والأجور، والإحجام عن المطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع مستوى الواقع المعيشي للطبقة العاملة، والاكتفاء بالمطالبة بزيادة نسب التعويضات المختلفة من طبيعة عمل وطبيعة ورشة واختصاص وغيرها من هذه التعويضات واحتسابها على الراتب الأخير، مع العلم أن هذا الراتب مسقوف ولا بد من إزالته، التي بالمحصلة لا تغني عن القضية الجوهرية لمهمة النقابات، ألا وهي: الأجور المجزية للعمال.

ضرورة إقامة مشفى عمالي يحوي على تجهيزات وأدوات حديثة ومتطورة من أجل الحد من معاناة العمال لدى شركات الضمان الصحي

قانون خاص للمصارف العامة

حيث طالبت نقابة المصارف بقانون خاص للمصارف العامة- وذلك لخصوصية عمل هذه المصارف- يضمن نظاماً للرواتب والأجور يحافظ على الكوادر والخبرات الموجودة لدى هذه المصارف، وعدم تسربها إلى القطاعات الأخرى، وكذلك نقابة النفط نوهت إلى نقص الكوادر الفنية من اختصاصات مختلفة من كيميائيين وجيولوجيين وجيوفيزيائيين، وتسربها نتيجة لضعف الرواتب والأجور.

هذا وقد عرضوا ما تعانيه قطاعاتهم هذه من واقع مؤلم نتيجة الصعوبات التي تمر بها منشآتهم، وعدم تقديم الدعم اللازم والضروري من قبل الحكومة، حيث أشارت نقابة عمال الغزل إلى ضعف الإنتاج لدى معامل النسيج، وطالبت بحل المشاكل العالقة بين مؤسسة حلج وتسويق الأقطان وشركات الغزل والنسيج، وخاصة عمليات التصنيف غير الدقيق مما ينعكس على جودة الغزول المنتجة، ولحظ تسعير القطن مبكراً، وطالبت النقابة بإعادة توزيع موارد الخطة الاستثمارية بشكل يلبي الغاية المرجوة منها، وأضافت: إن كميات القطن الواردة لهذا العام متدنية كثيراً قياساً لحاجة الشركات في قطاع الدولة والقطاع الخاص، حيث إن إنتاجنا من القطن المحلوج حوالي 6000 طن، بينما الحاجة الضرورية تزيد عن 60 ألف طن .

أما نقابة عمل النفط فقد أشارت إلى نقص الرؤوس الناقلة لنقل الغاز والمازوت، وأن تكاليف استئجارها أكبر بكثير من شرائها لصالح شركة المحروقات، كذلك استبدال الآليات القديمة بأخرى جديدة من خلال توفير أجور الصيانة المصروفة على هذه الآليات التي أضحت مستهلكة وعمرها الفني الافتراضي قد انتهى، وأشارت إلى ضرورة إنشاء معمل لأسطوانات الغاز إما الحديدية أو البلاستيكية. وطالبت نقابة النقل الجوي بالتمثيل النقابي في مجلس إدارة الخطوط الجوية السورية.

قانون التنظيم النقابي

أكدت نقابة الصناعات المعدنية على ضرورة تعديل كافة قوانين العمل بما فيها قانون التنظيم النقابي وقانون التأمينات الاجتماعية، والتخلص من المواد التي تسمح بالتسريح التعسفي، ومن كلمة يجوز أينما وجدت في هذه القوانين لأنها أفقدت العمال الكثير من الحقوق المشروعة التي ضمنها لهم الدستور، وطالبت بتشميل العاملين في قطاع الصناعات المعدنية بالأعمال الشاقة والخطرة لما يتعرضون له من مخاطر مختلفة.

أشارت نقابة عمال المصارف إلى أهمية إقامة مصرف عمالي أسوة بالمصرف الطلابي حتى يساهم في دعم وإقامة المشاريع الصغيرة لأسر العمال، وضرورة إقامة مشفى عمالي يحوي على تجهيزات وأدوات حديثة ومتطورة، من أجل الحد من معاناة العمال لدى شركات الضمان الصحي. أما نقابة عمال البناء والإسمنت، فقد أشارت إلى وجوب دعم الشركات الإنشائية وتجهيزها بالآليات والمعدات الثقيلة ورفدها بالكوادر الفنية الشابة، لتواكب إعادة الإعمار المقبلة، وضرورة تشميل العمال في هذا القطاع بالأعمال الشاقة والمجهدة، والمطالبة بإعادة تأهيل معمل إسمنت عدرا بعد فشل تجربة التشاركية فيه. وتحدثت نقابة التنمية الزراعية عن خطورة عمالة الأطفال في القطاع الزراعي وضرورة الحد منها، وهي تشكل 65% من عمالة الأطفال. وطالبت نقابة الصناعات الغذائية بإشراك عمال المخابز الاحتياطية التي تعمل بنظام الإشراف لدى مظلة التأمينات الاجتماعية.

الطبقة العاملة

المغرب - تسريح تعسفي

نظم عدد من مضيفات ومضيفي الطيران في المغرب وقفة احتجاجية يوم 10 شباط أمام مقر شركة أطلس التابعة للخطوط الملكية المغربية، احتجاجاً على فصلهم من العمل وتسريح ما لا يقل عن 177موظفاً، ورفع المحتجون شعارات ترفض قرار الاستغناء عن خدمات عدد منهم، كما طالبوا الإدارة والسلطات المعنية بضرورة التراجع عن قرار الفصل من العمل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في السابق. وقال المحتجون بأن عدداً من المضيفين والمضيفات علموا بقرار الاستغناء عن خدماتهم مقابل الحصول على تعويضات واعتبروها هزيلة جداً، وطالب المحتجون بالحوار والتراجع عن القرار لما يشكله من خطر على المستقبل المهني للعديد منهم.

لبنان - عمال سياحة

نفذ العاملون في مطاعم ومقاهي مدينة طرابلس يوم 8 شباط، اعتصاماً في ساحة النور بمشاركة عائلاتهم، احتجاجاً على عدم استثناء مؤسساتهم من قرار السماح لبعض القطاعات من العودة إلى مزاولة العمل بشكل جزئي في المرحلة الثانية من الإجراءات الوقائية في مواجهة الأزمة الصحية. وطرح عدد من المعتصمين مسألة الانعكاسات الاجتماعية والمعيشية على أوضاعهم في حال الاستمرار في إغلاق هذه المؤسسات وحرمان موظفيها وعمالها من أجورهم اليومية، وبالتالي، عدم قدرة هؤلاء على تأمين حاجيات عائلاتهم خصوصاً على صعيد تأمين الغذاء والدواء. واعتبروا أن موظفي وعمال القطاع الفندقي والسياحي أصبحوا مكسر عصا، ولم يعد أحد يشعر بمآسيهم وما يعانون منه من صعوبات وضائقة اقتصادية ومعيشية، ولم يلقوا أي إنصاف من قبل المسؤولين.

فرنسا - عمال توتال

شهدت العاصمة الفرنسية باريس يوم 10 شباط، مواجهات بين عناصر الشرطة وعمال شركة توتال النفطية، المحتجين على إلغاء وظائفهم. وتجمع عمال مصفاة غراندبويت التابعة لـ توتال، أمام مبنى الأخيرة في باريس، في إطار احتجاجاتهم التي يواصلونها منذ خمسة أسابيع، بسبب قرار الشركة النفطية إلغاء وظائفهم. وعلق العمال المحتجون على جدران مبنى الشركة، منشورات تشير إلى سوء أوضاع العمال، مطالبين بوقف إلغاء وظائفهم، وواجهت الشرطة الفرنسية، المحتجين الذين أرادوا دخول مبنى الشركة، ما أدى إلى اندلاع مواجهات بينهم، والجدير ذكره أن توتال كانت قد أعلنت في وقت سابق، اعتزامها الانتقال بحلول 2023، لإنتاج الوقود الحيوي، وأنها ستلغي وظائف 700 من عمالها، في إطار خطتها الجديدة.

أميركا - نقابات جديدة

بدأ العمال في مستودع أمازون في ألاباما التصويت على تشكيل أول اتحاد أمريكي في عملاق التجارة الإلكترونية، وهو جهد يمكن أن يمهد الطريق لمزيد من النقابات في الولايات المتحدة في واحدة من أقوى الشركات في العالم، ومع تزايد الاحتجاجات في جميع أنحاء الولايات المتحدة حول السلامة المهنية وظروف العمل في أمازون، وتزايد الإصابات بفايروس كورونا جراء ضغط العمل، أبلغ الموظفون في منشأة ألاباما، السلطات عن خطتهم لتكوين نقابة، وبدأت بطاقات الاقتراع في الخروج عبر البريد يوم 8 شباط إلى 5800 عامل في مستودع بيسمير، وسيستمر التصويت حتى 29 أذار بموجب أمر من المجلس الوطني لعلاقات العمل، ومن المتوقع أن يبدأ العد في 30 اذار .

المحكمة العمالية

باعتبار العامل الطرف الضعيف في العلاقة العمالية فقد تم إعفاؤه من توكيل محامٍ، وبالتالي، إن العامل يستطيع أن يقوم بقيد دعواه بنفسه ومتابعتها في جميع مراحل التقاضي «البداية والاستئناف والطعن نفعاً للقانون». وقد تم النص على هذا الإعفاء بشكل صريح في المادة رقم /7/ من قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 والتي جاء فيها: «تعفى الدعاوى العمالية التي يرفعها العمال أو أصحاب الاستحقاق عنهم أو نقابات العمال بموجب أحكام هذا القانون من توكيل محام ومن الرسوم والتأمينات القضائية والكفالات القضائية في جميع مراحل التقاضي».

■ ميلاد شوقي

التسريح التعسفي في قوانين العمل

الإعفاء الوارد في نص المادة السابقة يشمل العامل أو أصحاب الاستحقاق عنه أو نقابات العمال، ولا يشمل أصحاب العمل، وبالتالي، فإن أصحاب العمل ملزمون بتوكيل محامٍ.

ولكنّ هذا النص ورغم إعفاء العمال من توكيل محامٍ فقد تُرك العامل لوحده يجابه محامي أربابِ العمل في المحكمة، وبالتأكيد لن يكون في مقدوره تحصيل حقوقه لعدم معرفته بالقوانين، وليست لديه خبرة كافية في السير بالدعاوى. لذلك لا بد استكمالاً لهذه المادة أن تقوم نقابات العمال بإنشاء مكتب حقوقي استشاري في النقابات، وظيفته تقديم النصح والإرشاد للعمال في الدعاوى التي يرفعونها على أرباب العمل، أو التعاقد مع محامين وظيفتهم الدفاع عن العمال في المحكمة.

إقامة الدعوى واحدة من قبل عدة عمال

من حيث المبدأ القانوني، لا يجوز إقامة دعوى واحدة من قبل عدة مدّعين ما لم تكن حقوقهم ناشئة عن التزام واحد، سواء أكان هذا الالتزام ناشئاً عن عقد أم عن عمل غير مشروع أو إثراء بلا سبب، واستثناء من هذا المبدأ فقد أعطى قانون التنظيم النقابي رقم /84/ لعام 1986 وتعديلاته الحق لمكتب النقابة بالتقاضي أمام جميع المحاكم بالنسبة لمصالحها ولمصالح أعضائها في القضايا الناجمة عن عقد العمل، وهذا ما نصّت عليه المادة /18/ من القانون التي نصت على ما يلي: «للنقابة كما للاتحاد المهني ولاتحاد عمال المحافظة وللاتحاد العام حق التقاضي أمام جميع المحاكم والجهات ذات الاختصاص القضائي بالنسبة لمصالحها، وبالنسبة للمصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها أو لجميع العمال من ممارسي المهنة التي تمثلها، وذلك في القضايا الناجمة عن علاقات العمل، ويجوز للجهات المُعددة في هذه الفقرة أن تجمع في دعوى واحدة طلبات ذات صفة واحدة لعدد غير محدود من العمال من أعضائها، ولو كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة».

الدعوى العمالية

حسب المادة /207/ من قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 وتعديلاته، فإن المحكمة تطبق الأصول والإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية.

وقد أعفى المشرع العمال من دفع الرسوم والتأمينات واللصيقة القضائية والكفالات القضائية في جميع مراحل التقاضي، وورد هذا الإعفاء بنصّ المادة /7/ من قانون العمل رقم /10/.

كما نصت المادة رقم /8/ من قانون العمل على أنه «تعفى جميع طلبات العمال وشكواهم من كافة الرسوم مهما كان نوعها».

وهذا الإعفاء يستفيد منه العامل فقط ولا يستفيد منه أصحاب العمل، وفيما يتعلق بباقي الإجراءات المتعلقة بسير الدعوى فيطبّق عليها قانون أصول المحاكمات المدنية.

التبليغ بالصحف اليومية يشكل عبئاً مادياً على العامل الذي يتوجب عليه تبليغ مذكرتي الدعوة والإخطار وخلاصة الحكم

التبليغ في الدعاوى العمالية

بالنسبة للتبليغ وميعاد الحضور فتطبق الأصول والإجراءات الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية، ولكن نتيجة للأحداث التي مرت بها البلاد فقد أصدر المشرع المرسوم رقم /25/ لعام 2013 الذي أجاز التبليغ بالصحف اليومية في العاصمة، وفي لوحة إعلانات المحكمة بقرار معلل من رئيس المحكمة، وعلى الموظف المختص بيان سبب التعذر في محضر التبليغ على أن يتم التبليغ قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ موعد الجلسة مع مراعاة مهلة المسافة.

ولكن على أرض الواقع كان هذا المرسوم في صالح أرباب العمل الذين قاموا برفع دعاوى تسريح على عمالهم «بحجة تبليغهم عن طريق الصحف» في ريف دمشق دون علمهم، وتم فصلهم بقرار من المحكمة العمالية، لا سيما أن التبليغ بالصحف اليومية يشكل عبئاً مادياً على العامل الذي يتوجب عليه تبليغ مذكرتي الدعوة والإخطار وخلاصة الحكم، وهذا يتعارض مع الغاية التي توخّاها المشرع من التخفيف عن العامل فيما يتعلق بإعفائه من الرسوم واللصيقة القضائية وغيرها.

وحبّذا لو عامل المشرع الدعاوى العمالية من حيث تكلفة تبليغها بالصحف برسم مقطوع مخفف ولم يعاملها كباقي الدعاوى، حيث التكلفة وفق عدد الكلمات المذكورة في التبليغ، وفي ذلك تسهيلٌ على العامل وإنصاف له وتماشٍ مع نصوص قانون العمل، التي حاولت التّخفيف من الأعباء المادية المترتّبة عليه للحصول على حقوقه.

العاملات في القطاع غير المنظم

يعتبر قطاع الاقتصاد غير المنظم والعمل فيه من سمات العديد من الدول التي يعاني اقتصادها وأسواق العمل فيها من فجوات واختلالات كبيرة، نتيجة تشوه اقتصادات هذه الدول، بسبب انتشار الفساد والنهب الكبيرين فيها، وانتهاج حكوماتها سياسات اقتصادية ليبرالية مشوهة، مرتهنة إلى وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتزداد ظاهرة العمل في القطاع غير المنظم بشكل كبير، وخاصة في صفوف النساء في سوق العمل، وأن الغالبية العظمى من النساء العاملات اللواتي يعملن في القطاع غير المنظم، يواجهن صعوبات كبيرة في حياتهن العملية، إضافة إلى معاناتهن في حياتهن الاجتماعية المرتبطة بالغلاء وانهيار القدرة الشرائية لليرة، هذا إلى جانب تعرضهن لانتهاكات كبيرة في حقوقهن الأساسية، وبالتالي، هذا القطاع لا يؤمّن لهن الحد الأدنى من ظروف وشروط العمل اللائق والحياة الكريمة.

وقد توسع هذا الاقتصاد غير المنظم منذ تبني الحكومة اقتصاد السوق، ومع انفجار الأزمة الوطنية ازدادت بشكل كبير، نسبة العاملين فيه من عمال وخاصة العاملات، نتيجة عدم قدرة الاقتصاد، بسبب تقاعس الحكومة عن تأمين فرص عمل كافية لجميع طالبي العمل في سوق العمل المنظم. ومع انتهاء الأعمال العسكرية في البلاد وحصرها في مناطق محدودة ومحددة، لم تقم الحكومة وإلى اليوم بإجراءات حقيقية تحدُّ من سوق العمل في القطاع غير المنظم، وذلك من خلال العمل على إعادة وتطوير قطاعات الإنتاج المختلفة المنظمة في قطاع الدولة، أو القطاع الخاص، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي، وتقديم تلك التسهيلات الضرورية لإعادة إقلاع تلك المنشآت، ودوران عملية الإنتاج فيها، وبالتالي، سوف تستوعب نسبة مهمة من طالبي العمل، مما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة العامة.

قطاع الزراعة الموسمية

وتعمل في الاقتصاد غير المنظم فئات متنوعة من العاملات، وقطاعات مختلفة، حيث النسبة الأكبر منهن يعملن في قطاع الزراعة الموسمية، أو في الورشات المنتشرة في معظم العشوائيات، أو في المنازل، أو قطاع السكرتاريا المختلفة في مكاتب محامين وعيادات الأطباء وغيرها من المكاتب المنتشرة في المدن، أو مندوبات المبيعات، إضافة إلى قطاع الخدمات، والبعض منهن يعملن لحسابهن الخاص. وإن قطاع العمل غير المنظم لا يضمن للعاملات فيه الحقوق العمالية الأساسية، إضافة إلى ذلك لا يتمتعن بشروط وظروف عمل لائقة تضمن لهن كرامتهن الإنسانية، والغالبية يعملن لأكثر من ثماني ساعات يومياً، والبعض منهن يعملن بطريقة المياومة، والغالبية العظمى منهن يعملن بعقود شفهية، أي: غير مكتوبة أو موثقة على الأقل بين العاملة ورب العمل. وتعاني العاملات اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم الكثير من الحرمان لحقوقهن، ومنها: – تدني الأجور مقابل ساعات العمل الطويلة، وعدم استلام هذه الأجور في مواعيدها المحددة، سواء كانت شهرية أم أسبوعية. – الحرمان من الطبابة والضمان الصحي، وعدم تسجيلهن لدى مظلة التأمينات الاجتماعية. – الحرمان من الإجازات مدفوعة الأجر، والعطل الرسمية. – العمل تحت التهديد الدائم بفقدان فرصة العمل بسبب زيادة نسبة البطالة. – فقدان الأمن الصناعي في مكان العمل وفقدان شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية، وكثرة التعرض لإصابات العمل، الخطيرة منها والبسيطة.

تنظيم القطاع غير المنظم

إن تنظيم القطاع غير المنظم وإدماجه وتنظيمه ضمن الاقتصاد الوطني يعتبر من المهام الأساسية لبناء اقتصاد حقيقي ينهض بالمجتمع ويرفع نسبة النمو، والتي ستنعكس في كل مجالات الحياة في البلاد. والمفروض أن يكون للحركة النقابية دور محوري، وهي تستطيع أن تلعبه إن أرادت ذلك، إن ضعف دور النقابات العمالية وتشوه الحركة النقابية بشكل عام، من خلال العديد من القيود التي تكبل الحركة النقابية نفسها فيها، أضعف مساهمتها، في: – سن التشريعات التي تحمي العاملين في القطاع غير المنظم تمهيداً لتحولهم إلى قطاع منظم. – تنظيم العمال في هذا القطاع وتمثيلهم تمثيلاً حقيقياً، والدفاع عن حقوقهم ومطالبهم باستخدام كل الأدوات النضالية الضرورية التي ضمنها وصانها الدستور، وأقرّتها مواثيق العمل الدولية والعربية، وهذا يساهم في توعية العاملين في هذا القطاع، والمنظم أيضاً ويشجعهم على الانتساب إلى النقابات، عندما يرى العمال هذا الدور الذي تلعبه النقابة من أجل حقوقهم.

فلاشة: ضعف دور النقابات العمالية وتشوه الحركة النقابية بشكل عام أضعف مساهمتها في سن التشريعات

حسابات الشرق... واشنطن لم تعد في «موقع قوة»

درجت العادة على اعتبار أن سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، قد وضعت العلاقات بين واشنطن وبكين في السنوات الأخيرة على شفا حرب باردة جديدة، وهي العلاقات التي تعاني حالياً من أكثر الأوضاع توتراً منذ عقود، ذلك إذا أخذنا بالاعتبار الحرب التجارية، والعقوبات المتوسعة باستمرار، والمواجهة العسكرية المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي.

■ إعداد: سعد خطار

في جوهر التصعيدات الأخيرة تكمن الحقيقة بأن الصين قد أخذت مكاناً مماثلاً للمكان الذي يشغله الجانب الروسي في سياسة البيت الأبيض باعتبارهما خصوماً إستراتيجيين وإيديولوجيين رئيسيين

خلال الأعوام الماضية، أصبحت عقوبات واشنطن ضد شركات التكنولوجيا الصينية شبه يومية، وهي تستكمل اليوم بعقوبات غربية عدة ضد المسؤولين والوكالات الصينية، وطرد الصحفيين، والتصعيد الدبلوماسي ضد بكين بذريعة السياسات المزعومة لبكين في منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم وهونغ كونغ وبحر الصين الجنوبي، وصولاً إلى إغلاق القنصلية الصينية في هيوستن. وبطبيعة الحال، أدى ذلك إلى ردود فعل جوابية من جانب الصين، حيث مُنع الصحفيون الأمريكيون من العمل في الصين، وتم إغلاق المكتب التمثيلي للولايات المتحدة في تشنغدو، وفرض عقوبات على المسؤولين والشركات الأمريكية.

«لن تقل حدة المشاكل»

في جوهر التصعيدات الأخيرة تكمن الحقيقة بأن الصين قد أخذت مكاناً مماثلاً للمكان الذي يشغله الجانب الروسي في سياسة البيت الأبيض باعتبارهما خصمين إستراتيجيين وإيديولوجيين رئيسيين. وبالنظر إلى أن النفوذ السياسي والاقتصادي الدولي للصين قد نما بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما سمح لها بالوقوف في وجه واشنطن على قدم المساواة في مختلف المجالات، فقد اشتدت المواجهة بين القوتين في عهد ترامب على نحو غير مسبوق. وهذا ما دفع الآمال لدى بعض الأوساط السياسية أنه مع تغيير الإدارة في البيت الأبيض قد تحدث بعض التغييرات الإيجابية التي من شأنها تحسين المناخ السياسي بين واشنطن وبكين.

وكانت التوقعات الإيجابية مرتبطة إلى حد ما ببعض الجوانب الشكلية السطحية، مثل: أن جو بايدن هو الذي بذل جهداً شخصياً لضم الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وأنه هو الذي دعا بكين، بالنيابة عن واشنطن، إلى طاولة المفاوضات التي اجتمعت فيها القوى العالمية آنذاك. وحتى عندما كان بايدن نائباً للرئيس، التقى بالرئيس الصيني، شي جين بينغ، ثماني مرات. ووفقاً لبايدن، فإن الرئيس الصيني في ذلك الوقت أعطاه انطباعاً بوجود رئيس حازم وصارم يشكك في القوة الأميركية، ويؤمن بتفوق الحزب الشيوعي الصيني، ونتيجة لذلك، خلال اجتماع في البيت الأبيض بعد رحلته إلى الصين، أكد بايدن لمستشاري الرئيس أوباما إنه «لن تقل حدة المشاكل مع هذا الرجل».

من شرق المتوسط إلى شرق آسيا

في 5 شباط، أي: بعد أسبوعين من توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، أوجز الرئيس جو بايدن سياساته المستقبلية في وزارة الخارجية بخطاب سياسي عنوانه العريض «أمريكا عادت» حول أولويات السياسة الخارجية في إدارته، بعبارات مباشرة إلى حد ما، وإن كان ذلك دونَ الكثير من التفاصيل. وفيما يتعلق بالصين، لم يظهر جو بايدن بعد موقفه العدواني كما توقع العديد من المعلقين الغربيين. حيث أكد بايدن الذي لم يتطرق إلى العلاقات الأمريكية الصينية إلّا بعبارات عامة جداً: أن واشنطن ستواجه «الانتهاكات الاقتصادية والأعمال العدوانية» وكذلك مواجهة ما زعم أنه «الهجمات الصينية على حقوق الإنسان»، ملخصاً: «سنتنافس من موقع القوة».

والآن، وتأكيداً لـ«موقع القوة» المزعوم هذا، حدثت بالفعل زيادة كبيرة في التصعيد العسكري الأمريكي مع الصين، حيث تم الحشد الكبير قبالة سواحل الصين بما في ذلك وصول المدمرة رافائيل بيرالتا المتمركزة حالياً «بشكل دائم» في القاعدة البحرية الأمريكية في يوكوسوكا في اليابان يوم 4 شباط. وقد أعلنت ذلك قيادة الأسطول السابع للبحرية الأمريكية، مؤكدة: أن «وجود المدمرة رافائيل بيرالتا يعزز الأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها، ويحسن القدرة على الدفاع عن المصالح الإستراتيجية».

وفي الوقت ذاته، تقوم الولايات المتحدة بشكل واضح بنقل مجموعة حاملات الطائرات من شرق المتوسط إلى الصين. وعلى وجه الخصوص، في 2 شباط، حيث أرسلت حاملة الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية «يو إس إس نيميتز» إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ من موقعها السابق في الشرق الأوسط، حيث كانت متمركزة كما ذكرت واشنطن سابقاً «من أجل منع تهديد المصالح الأمريكية من إيران».

تتضح موافقة البيت الأبيض الصريحة على مسار البنتاغون لتصعيد المواجهة العسكرية ضد الصين من خلال المرور الاستفزازي الصريح لمدمرة الصواريخ «يو إس إس جون ماكين» بين البر الصيني وتايوان عشية خطاب برنامج بايدن

وتتضح موافقة البيت الأبيض الصريحة على مسار البنتاغون لتصعيد المواجهة العسكرية ضد الصين من خلال المرور الاستفزازي الصريح في 4 شباط لمدمرة الصواريخ «يو إس إس جون ماكين» من الأسطول السابع بصواريخ موجهة، مثل «آرلي بورك» عبر الممر المائي الذي يفصل بين البر الصيني وتايوان عشية خطاب برنامج بايدن، مما أثار رد فعل غاضب من الصين، التي شددت مجدداً على أن تايوان المتمتعة بالحكم الذاتي هي جزء من أراضيها. في المقابل، شدد يانغ جي تشي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس مكتب لجنة الشؤون الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في اجتماع عبر الإنترنت مع اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الصينية، أن العلاقات الصينية الأمريكية تواجه لحظة حرجة، وتواجه فرصاً وتحديات جديدة، وأن إعادة العلاقات الصينية الأمريكية إلى اتجاه بنّاء ومستقر هي مهمة مشتركة تواجه البلدين، لكنه أصر على أن أياً من هذه القناعات لا يغير السلوك الصيني الثابت في الحفاظ على المكانة المتقدمة للصين في بناء عالم «المصير المشترك للبشرية».

د. جميل: فكرة «المجلس العسكري» فقاعة...

أجرى الصحفي عماد كركص من جريدة العربي الجديد حواراً مطولاً مع د. قدري جميل أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، حول عدد من القضايا المستجدة، بما فيها تقييم عمل اللجنة الدستورية ومسار أستانا وغيرها من القضايا. وجرى نشر الحوار يوم الأحد 14 شباط الجاري، وفيما يلي تعيد قاسيون نشره...

حول ماهية «منصة موسكو» ومكوناتها، وما إذا كانت تبدلت رؤيتها وأهدافها وطريقة طرحها للحلّ السوري، منذ بروز هذا المصطلح، يلفت جميل إلى أن «المنصة تضم عدداً من الأحزاب والحركات والتيارات الموجودة في مختلف المناطق السورية، والتي تضم مناضلين سياسيين موجودين في مواقع المعارضة منذ عقود». ويوضح أن «من بين مكونات المنصة، حزب الإرادة الشعبية، ومجلس العشائر العربية، والتيار الثالث لأجل سورية، وتيار طريق التغيير السلمي، بالإضافة إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وتجمع شباب سورية الأم، وغيرها من التشكيلات». ويضيف: «رؤيتنا كقوى مكونة للمنصة، حتى قبل تشكيلها، وحتى ما قبل عام 2011، هي أنّ التغيير الجذري الشامل في كل النواحي هو ضرورة وجودية لسورية. وبعد 2011، رفضنا شعارات الأطراف المتشددة من الجهتين بالحسم والإسقاط، لأننا كنا نعرف أنّه لن يتحقق أي من الشعارين، وما سيجرى هو تدمير للبلاد والعباد». ويتابع جميل: «دعونا إلى الحوار والحل السياسي منذ اللحظة الأولى، ولحماية الحركة الشعبية من التدخلات الخارجية، ومن القمع الأمني والعنف، ورفضنا التسلح والطائفية. مواقفنا هذه كانت ولا تزال ثابتة».

ابتعاد عن 2254

وحول الموضوع الذي يدور الحديث عنه في الوقت الراهن، من أن منصتي موسكو والقاهرة قدّمتا مقترحاً للروس لتشكيل مجلس عسكري يقود البلاد خلال فترة انتقالية، يُذكّر جميل بأنه نفى الأمر باسم «منصة موسكو» ككل، وليس باسمه الشخصي فقط، وكذلك فعل الأستاذ خالد المحاميد في لقاء تلفزيوني أخيراً. ويلفت إلى أن «المسألة هي أن السيّد جمال سليمان تقدم بأفكار شفهية شخصية خلافاً لما جرى ترويجه». ويتابع: «بالنسبة لنا، قناعتنا هي أنّ الفقاعة الإعلامية حول مجلس عسكري لها هدف واحد هو: حرف الأنظار عن «قرار مجلس الأمن الدولي» 2254». ويعتبر جميل في هذا السياق أن «تراكم التعطيل ضمن اللجنة الدستورية وضع الجميع أمام استحقاق الخطوة التالية، والتي ينبغي أن تكون منطقياً من ضمن قاموس الـ 2254، ولذا فإنّ إلقاء فكرة مجلس عسكري لقيادة المرحلة الانتقالية هو كما نقول في دمشق «فت برّات الصحن»، الغرض منه قطع الطريق على السير قدماً في الحلّ السياسي، في وقت نلوح فيه إمكانية جدية لحدوث ذلك»، بحسبِ رأيه. ويرى جميل أنه «في حال كان المجلس العسكري جزءاً من جسم الحكم الانتقالي الذي هو جسم سياسي بالضرورة، والذي ينص عليه القرار 2254، فهذا أمر مقبول، وربما ضروري. لكن ما يجرى طرحه هو أمر آخر تماماً، هو مجلس عسكري يقود البلاد، أي أنه طرح من خارج 2254 بالكامل».

ويستفيض رئيس «منصة موسكو» في شرحه أسباب رفض الطرح، قائلاً «توجهنا بالسؤال لبعض ممن يطرحون هذه الفكرة حول كيفية تطبيقها ومن سيطبقها، فإما لم يقدموا جواباً، أو أنهم قالوا: إن ذلك يمكن أن يتم عبر انقلاب عسكري، أو بتدخل عسكري خارجي. بكلام آخر، فإنّ هذا الطرح هو تكرار لشعارات الحسم والإسقاط»، معتبراً أن «من يطرحونه يخدمون النظام، سواء عن وعي أو دونه، بتقديم صورة، هي أن المعارضة انقلابية ومعادية للتوافق وللحل السياسي، ما يسهل الهروب من العملية السياسية. بهذه الطريقة يخلصون النظام من الحرج والضغط المتعلق باللجنة الدستورية وبالعملية السياسية ككل».

من يطرحون المجلس العسكري يخدمون النظام سواء عن وعي أو دونه بتقديم صورة هي أن المعارضة انقلابية ومعادية للتوافق وللحل السياسي

خلافات الهيئة

وعن الخلافات ضمن هيئة التفاوض واستبعاد ممثل المنصة «مهند دليقان» إلى الهيئة ووفد الدستورية، خصوصاً مع إرسال المنصة ومكونات أخرى رسالة إلى المبعوث الأممي غير بيدرسن، قبيل انطلاق الجولة الأخيرة من أعمال اللجنة الدستورية، والاتهامات التي طاولت المنصة بعرقلة مسار اللجنة، يرد جميل بالقول: «الخلاف هو بين ثلاثة مكونات من الهيئة، نحن وهيئة التنسيق ومنصة القاهرة، ومكون رابع هو الائتلاف». أما بالنسبة للاتهام بالعرقلة، فيؤكد أنها «المرة الأولى التي نسمع به. وبكل الأحوال، فإنّ اتهامات من هذا النوع، إنْ وجدت، فهي تأتي من أطراف ضمن المعارضة أو النظام، كانت ضد تشكيل اللجنة الدستورية من الأساس في الوقت الذي كنا ندفع فيه نحو تشكيلها، والأطراف نفسها سبق أن رفضت بيان جنيف والقرار 2254، ورفضت لسنوات طويلة الحوار والحل السياسي، واعتبرته خيانة». ويضيف: «هذه الأطراف نفسها هي من تهيمن اليوم على مفاصل العملية السياسية، بما فيها اللجنة الدستورية، وهدفها منع الوصول إلى الحل السياسي لأنها معادية له بالأساس، ولا تزال تحلم إما بالحسم العسكري، أو بالإسقاط، وتتعامل مع العملية السياسية بطريقة منافقة».

ومن الملفت للانتباه، بالنسبة إلى جميل، «ألّا يجري اعتبار تصريحات بعض الأطراف المعارضة المشاركة في اللجنة والتي قامت باستبعادنا، حول موت العملية السياسية وانعدام جدوى اللجنة الدستورية، تعطيلاً للجنة، فيما يجري اعتبار احتجاجنا على استبعادنا من اللجنة تعطيلاً لها».

مجرد مفتاح

وعمّا إذا كان لا يزال يعتقد أن مسار اللجنة الدستورية سيفضي إلى حل، أو يكون جزءاً منه، يقول جميل: «لم نقل في يوم من الأيام إن مسار اللجنة الدستورية سيفضي إلى الحل. ما قلناه ونعيده هو: أنّ اللجنة هي مجرد مفتاح للحل، والحل هو بالتطبيق الكامل للقرار 2254 بكل بنوده. لا ينبغي تضخيم أهمية اللجنة ولا التقليل منها. اللجنة جاءت إنقاذاً للعملية السياسية التي بقيت متوقفة قرابة ثلاث سنوات، واستطاعت للمرة الأولى أن تجمع على طاولة واحدة ممثلين عن النظام وعن المعارضة. وبات واضحاً الآن، كما سبق أن أكدنا أيضاً، أنّها لن تتمكن من إنجاز مهمتها دون السير بالتوازي في بقية مفردات القرار 2254 وضمناً «الحكم ذو المصداقية الشامل للجميع وغير الطائفي».

على المحطّ التراجع

وعن الحلّ الذي يناسب المنصة لمشكلة استبعاد ممثلها عن هيئة التفاوض ووفد اللجنة الدستورية، يقول «ينبغي التذكير أنّ استبعاد ممثلنا مهند دليقان جرى بطريقة غير شرعية ومخالفة للنظام الداخلي لهيئة التفاوض. وبكل الأحوال، فاستبعاده جرى على أساس رأي سياسي قدّمه باسم منصة موسكو ككل، وذلك الرأي هو المطالبة بنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق مع توفير الضمانات الأممية اللازمة لأعضائها». وحول هذا الاقتراح، يشدد جميل أن المنصة «لا تزال مصرة عليه وعلى كونه صحيحاً وضرورياً لإنهاء كل مسرحيات التعطيل، ولتحويل عمل اللجنة إلى عمل يومي مستمر، وصولاً إلى إنتاج الدستور الجديد خلال أقصر فترة ممكنة. كما أنّ وجود المعارضة في قلب دمشق يعني نقل البلاد إلى مرحلة جديدة سياسياً، لا يمكن أن تكون فيها العملية

وهي تخدم النظام وتحرف الأنظار عن 2254

يشرح رئيس «منصة موسكو» للمعارضة السورية، قدري جميل، لـ«العربي الجديد»، أسباب رفض المنصة طرح قيام «مجلس عسكري» بإدارة مرحلة انتقالية في سورية، مستعيداً رؤيته لشكل الحكم المستقبلي في هذا البلد، وتصور المنصة للحل، بالإضافة إلى أعمال اللجنة الدستورية ومسار أستانة

قدري جميل

فكرة «المجلس العسكري» فقاعة

الطرح يخدم النظام السوري وحرف للأنظار عن القرار 2254

للحديث تتمة...

مجلس عسكري لمصلحة مَن؟

عيسى سميسم

عماد كركص

في ظلّ وصول العملية السياسية لحلّ الصراع السوري إلى طريق شبه مسدود، مع الفشل الذي يخيم على مسار اللجنة الدستورية، وبروز الخلافات داخل «هيئة التفاوض» المعارضة، التي انبثق عنها وفد المعارضة إلى اللجنة، تشكيل اللجنة من الأساس إنجازاً لأستانا وخسارة للمصغرة».

وبرأي جميل، فإن «مسار أستانا لم يقدّم نفسه في أي يوم كبديل عن مسار جنيف، بل كداعم له، والدعاية الغربية ضد أستانا مسيسة وتتعلق بالصراع الدولي القائم، وليست تعبيراً عن رأي موضوعي بالمسار. وبكل الأحوال، فإنّ المسارات المختلفة «جنيف، أستانا، سوتشي»، ينبغي أن تصب في نهاية المطاف في التطبيق الكامل للقرار 2254 الذي سيطبق في سورية، وليس في أي مكان آخر».

حل الأزمة الاقتصادية سياسي

وقبل حوالي شهرين، خرج جميل بمؤتمر صحافي أشار خلاله إلى أن البلاد والسوريين، يعيشون أزمة اقتصادية ومعيشية غير مسبوقة، وعن ذلك يقول جميل اليوم «ما قلناه في المؤتمر الصحافي، هو أنّه لا حل اقتصادياً للأزمة الاقتصادية القائمة. الحل هو حل سياسي حصراً، وعبر تغيير جذري شامل للبنية التي لم تعد قادرة إلّا على خلق المزيد من المشاكل والتعقيدات للناس. الحل السياسي هو وحده ما يسمح برفع أو تجاوز العقوبات الغربية الإجرامية التي لا تصيب سوى عامة السوريين، وما يسمح بإنهاء حالة تقطع أوصال البلاد، وللسوريين بالبدء بعملية تقرير مصيرهم بأنفسهم، ما يعني ضمناً تمكينهم من تغيير البنية المتوحشة للفساد الكبير التي تسيطر على القرار في الداخل السوري». وبالنسبة للوجود العسكري الأجنبي، يضيف «نحن لم نتجنب ذكر أحد، نحن نطالب بخروج كل القوات الأجنبية من سورية على الإطلاق، الأمريكية والروسية والتركية والإيرانية، وأولاً وقبل أي أحد آخر، قوات الاحتلال الصهيوني، التي عليها الخروج من الجولان السوري المحتل كجزء من مفاعيل تطبيق القرار 2254 نفسه. نطالب بخروج الجميع، على الرغم من تمييزنا الواضح بين الأدوار المختلفة جذرياً التي تقوم بها القوات الأجنبية في سورية، تعرف أنّه لن يتحقق أي منهما، وما سيجرى هو تدمير للبلاد والعباد». ويتابع جميل: «دعونا إلى الحوار والحل السياسي منذ اللحظة الأولى، ولحماية الحركة الشعبية من التدخلات الخارجية، ومن القمع الأمني والعنف، ورفضنا التسلح والطائفية، مواقفنا هذه كانت ولا تزال ثابتة».

وحول الموضوع الأهم الذي يدور الحديث ولكن تحقيق ذلك الخروج غير ممكن بلا حل سياسي شامل».

مركزية ولامركزية... نموذج جديد

وخلال المؤتمر ذاته، وضع جميل رؤية لشكل الدولة المستقبلية، وشكل الحكم كذلك. وعما إذا كانت اللامركزية قابلة للتطبيق في البلاد، في ظلّ وضع اقتصادي غير متوازن بين المحافظات، وما هو شكل اللامركزية التي يتصورونها، يقول جميل لـ «العربي الجديد»: «ما نطرحه يتجاوز الحديث عن لامركزية إدارية، ويتعارض مع طرح البعض للفدرالية. نطرح ضرورة صياغة علاقة جديدة بين المركزية واللامركزية، إذ إنه دون مركز قوي لا توجد دولة، خصوصاً في ظروف تقسيم الأمر الواقع الموجودة حالياً، والتي لن تختفي من تلقاء نفسها بمجرد بدء الحل السياسي. ولكن أيضاً، دون قدرٍ من اللامركزية، لا يوجد شعب؛ أي: لا توجد مساحة للتعبير عن إرادة الشعب إذا بقيت المركزية بشكلها المطلق القائم حالياً».

ويشير رئيس منصة موسكو في هذا الصدد إلى أن «سورية بهذا المعنى، تحتاج إلى صياغة نموذج جديد يكون الأساس فيه هو دفع مركز السلطة نحو الشعب أكثر، عبر تمكينه من ممارسة سلطته ورقابته على أجهزة الدولة بشكل مباشر في كل مناطق سورية. وعبر تمكين الناس من اختيار ممثليهم ضمن السلطات الإدارية عبر الانتخاب، مثل: انتخاب المحافظ مثلاً». ويتابع: «لدينا تصورات تفصيلية حول العلاقة بين المركزية واللامركزية، ولكن بالتأكيد ليس لدينا ولا لدى أية جهة سورية تصور كامل، والوصول إلى تصور كامل هو عمل يتطلب بحثاً وحواراً يشمل كل القطاعات السورية ومن كل المناطق، وهذا النوع من الحوار الشامل سيكون الأساس لوضع الخريطة التفصيلية لسورية الجديدة».

دون مركز قوي لا توجد دولة خصوصاً في ظروف تقسيم الأمر الواقع الموجودة حالياً والتي لن تختفي من تلقاء نفسها بمجرد بدء الحل السياسي

حديد مستعمل.. ظاهرة استغلال جديدة بعواقب وخيمة!

على إثر الارتفاعات الجنونية لأسعار مواد البناء، وخاصة الحديد، ومع انتشار وتوسع ظاهرة بيع الحديد المستعمل مؤخراً، مع استمرار تفشي مخالفات الأبنية البعيدة عن الشروط الفنية والهندسية، تتبادر للأذهان بعض الأسئلة، مثل:

■ عاصي اسماعيل

هل هذا الارتفاع السعري سيدفع بعض المقاولين وسماسرة العقارات، أو بعض المواطنين، لاستخدام الحديد المستعمل في البناء بدلاً من الجديد، سواء للأبنية المشادة حديثاً، أو لترميم الأبنية القديمة؟

هل من الممكن إعادة استخدام الحديد المستعمل في البناء، وفي أي من الأجزاء، وما هي الشروط الفنية؟

ما هي المخاطر من الاستخدام غير الفني والعلمي للحديد المستعمل؟

مليون ليرة فارق سعري في الطن

تتداول العديد من الصفحات المتخصصة ببيع مواد البناء في سورية ما وصلت إليه أسعار الحديد من أرقام قياسية.

بحسب بعض الصفحات فقد استمرت أسعار الحديد بالارتفاع خلال السنين الماضية، لكن الرقم القياسي كان خلال السنة الماضية، وتحديداً خلال الأشهر الأخيرة من عام2020، وما زال السعر يسجل المزيد من الارتفاع حتى الآن، حيث وصل سعر الطن الواحد إلى حدود 2,5 مليون ليرة، مع سقف مفتوح للسعر طبعاً، وذلك ارتباطاً بسعر الصرف بشكل رئيسي.

ارتفاعات الأسعار طالت أسعار الحديد المستعمل أيضاً، الذي وصل سعر الطن منه إلى 1,5 مليون ليرة، وهذا النوع من الحديد انتشر وتوسع استخدامه خلال السنين الماضية بشكل لافت، بدليل إيراد ومتابعة سعره بالتوازي مع أسعار الجديد في بعض الصفحات المتخصصة.

مَعفش ومنهوب

وقفة لا بد منها في البداية حول الحديد المستعمل الذي درجت إعادة استخدامه مؤخراً.

فقد انتشرت ظاهرة استخدام هذا النوع من الحديد خلال السنين الماضية، وأصبح له سوقه الخاص، وبورصته السعرية المرتبطة ببورصة الحديد الجديد.

أما عن مصدر هذا الحديد، فهذا حديث ذو شجون؟!

فمع الأسف فإن أنقاض الأبنية في المناطق التي أتى عليها الدمار خلال سني الحرب والأزمة مصدر لهذا النوع من الحديد، ومن الناحية العملية فهو مسيطر عليه ومتحكم به من قبل مجموعات التعفيش التي تضع يدها عليه بعيداً عن دور أية جهة حكومية، سواء خلال عمليات استخراجه وفرزه، أو عمليات التعديل البدائية عليه، وصولاً إلى بيعه بحسب السعر الرائج له.

بمعنى أكثر دقة، إن الحديد المستعمل المنتشر، بيعاً وشراءً واستخداماً، بالأصل هو بضاعة وسلعة منهوبة من جملة ما تم ويتم نهبه من قبل مجموعات التعفيش، ومَن خلفهم من شبكات حيتان أفرزتها الأزمة.

لن نخوض في المزيد من التفاصيل بهذا الشأن، لكن لكم أن تتخيلوا حجم النهب في الحديد المستعمل فقط، بعد أن وصل سعر الطن منه إلى أكثر من 1,5 مليون ليرة في السوق!

فرص الاستغلال الجديدة

الفارق السعري بين الحديد الجديد والمستعمل يعتبر فارقاً مغرياً، وخاصة في حال كان المطلوب كميات كبيرة من الحديد.

ففي كل 1 طن هناك فارق بحدود مليون ليرة سورية تقريباً بين الجديد والمستعمل، وفي الحسابات الختامية لدى البعض، مقاولين وسماسرة بغاية جني الأرباح، وحتى مواطنين للضرورة، يعتبر ذلك وفراً في التكلفة الإجمالية لعمليات إشادة أو ترميم أي بناء أو منزل.

فوجود الحديد المستعمل، مع هذا الفارق السعري المغري، يعتبر فرصة إضافية للمزيد من الاستغلال وتحقيق المزيد من الأرباح في جيوب البعض، وخاصة مقاولي البناء وسماسرة العقارات، طبعاً على حساب المواصفات الفنية الواجب توفرها في الأبنية المشادة، وبالتالي على حساب عوامل الأمان والعمر التقديري الافتراضي لكتل هذه الأبنية، وما يزيد الطين بلّه بهذا الصدد، هو غياب أي شكل من أشكال الرقابة الهندسية والفنية على الأبنية المشادة كمخالفات بشكل خاص.

رأي بعض الفنيين والمختصين

بحسب بعض الفنيين والاختصاصيين، إن الحديد المستعمل من الممكن إعادة استخدامه في بعض أجزاء الأعمال الإنشائية فقط، وليس جميعها.

فصلاحية إعادة الاستخدام مرتبطة ببعض الجوانب الفنية التي لها علاقة بطريقة استخراج هذا الحديد من الأبنية المهدمة، وخاصة الأسياخ المستخدمة في التسليح، بين الهدم النظامي والهدم العشوائي.

وبشكل عام من المفترض التأكد من عدم وصول الحديد المستعمل إلى حد الخضوع، وذلك بعد إجراء الاختبارات على عينات مختلفة منه لمعرفة كفاءته.

وبمطلق الأحوال، إن حديد التسليح من الواجب أن يكون جديداً وليس مستعملاً، في العناصر الإنشائية الرئيسية، مثل: القواعد، رقاب الأعمدة، الميّد، الأعمدة، الشيناجات والكمرات..

بنفس الوقت، لم ينف هؤلاء إمكانية إعادة استخدام الحديد المستعمل في بعض الأعمال غير المهمة إنشائياً، والتي لا تؤثر على سلامة وأمان الكتلة الإنشائية عموماً، مثل: الأرضيات والرامبات، وحتى هذه الأعمال يجب أن يتم فرز واستبعاد الحديد المتآكل والصدئ والملتوي منها، وذلك لتأثيرها على عزم الحَديد، حيث تقلل منه.

وبحسب بعض الفنيين، إن الحديد المستعمل تغيرت مواصفاته، حيث تعرض مسبقاً إلى عوامل الإجهاد والخضوع، وإعادة استخدامه في بعض العناصر الإنشائية الهامة قد يؤدي إلى كوارث لا تحمد عقباها.

الحديد المستعمل تغيرت مواصفاته حيث تعرض مسبقاً إلى عوامل الإجهاد والخضوع وإعادة استخدامه في بعض العناصر الإنشائية الهامة قد يؤدي إلى كوارث لا تحمد عقباها

جوانب فنية مغيبة وهوامش ربح متسيدة

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مصدر الحديد المستعمل هو الأبنية والأنقاض المتهدمة والمتضررة بفعل القذائف بمختلف أنواعها، وليس من عمليات الهدم النظامي للأبنية، أي: إن هذا النوع من الحديد هو مجهد سلفاً وفاقد لجزء هام من مواصفاته الفنية، وفي ظل غياب الرقابة العلمية والفنية على عمليات استخراجه وإعادة تأهيله البدائية على أيدي المعفشين والناهبين ومن خلفَهم، ومع ما يسجله سعر هذا النوع من الحديد بالمقارنة مع سعر الحديد الجديد، والفارق المغري بين السعرين، وأمام الواقع المستجد من انتشار استخدام الحديد المستعمل في البناء بعيداً عن أي شكل من أشكال الرقابة الهندسية والفنية، فمن الطبيعي توقع ما سيسفر عنه هذا الاستخدام من مخاطر مستقبلية على سلامة الأبنية التي تم ويتم إنشاؤها، وخاصة في مناطق المخالفات والعشوائيات، وبالتالي على سلامة وأمان من يقطنها مضطراً وتحت ضغط الحاجة من المواطنين.

فمن يعلم فيما إذا تم استخدام هذا النوع من الحديد في العناصر والأجزاء الرئيسية والهامة خلال عمليات البناء من عدمه؟

ومن سيمنع الباحثين عن المزيد من فرص الربح، من سماسرة العقارات والمقاولين، عن استخدام هذا الحديد في التسليح، والأعمدة، والأساسات، والشيناجات، مثلاً؟!

الدولة غائبة

ربما ليس جديداً القول: إن استمرار غياب الدولة عن مهامها على مستوى خطط السكن والإسكان، سبب رئيس لتفشي وانتشار الأبنية السكنية المخالفة والعشوائيات خلال العقود الطويلة الماضية وحتى الآن، التي تفتقد بيوتها للشروط الفنية والصحية، ناهيك عن عوامل الاستغلال التي فرضها المقاولون وسماسرة العقارات على المواطنين بالنتيجة، وخاصة ناحية السعر. وقد تزايدت عوامل الاستغلال في السكن خلال سني الحرب والأزمة أضعافاً مضاعفة عمّا سبق أيضاً، بسبب الدمار الكبير الذي أتى على الكثير من المدن والبلدات والقرى وبيوتها، وموجات النزوح الكبيرة التي رافقت ذلك.

لكن الغياب الرسمي لم يقف عند ذلك فقط، حيث سجل أيضاً على مستوى عمليات التعفيش خلال السنوات الماضية والمستمرة حتى الآن، والتي سارت وتسير على قدم وساق، وصولاً إلى عمليات تعفيش الحديد، وعمليات تأهيله البدائية، وبورصة بيعه، المتحكم بها والمسيطر عليها من قبل بعض حيتان الأزمة، لإعادة استخدامه في عمليات الإشادة والبناء والترميم.

فسماسرة العقارات الذين لم تكن تعنيهم السلامة الهندسية والفنية والصحية، بقدر ما يعنيهم ما يحققونه من هوامش الربح، زادت لا مبالاتهم بهذه العوامل مع فرص توفير المزيد من الأرباح من خلال استخدام الحديد المستعمل الرخيص بالمقارنة مع الجديد.

ولم لا؟ فلا رقيب ولا حسيب ولا مراقبة ولا متابعة، والحدود الدنيا المتوفرة على هذه المستويات، إن وجدت، سبق أن تجاوزتها عوامل الفساد، الكبير والصغير، وابتلعتها!

نصف السوريين لا يعلمون ما مصدر وجبتهم التالية!

لا جديد يمكن إضافته عبر ما يرد في تقارير بعض المنظمات الدولية عن واقع السوريين، ربما باستثناء الاستشهاد ببعض الأرقام، فالواقع اليومي المعاش أقسى من كل الكلمات والعبارات التوصيفية، مهما حاولت السعي لتخوض في عمق المأساة، الكارثة، المستمرة منذ عشر سنوات وحتى الآن.

■ سوسن عجيب

فقد ورد مؤخراً على الصفحة الرسمية لبرنامج الأغذية العالمي، بتاريخ 2021/2/3، ما يلي:

«ارتفع سعر الخبز في سورية أكثر من 300% في عام واحد. الخبز عنصر أساس في النظام الغذائي السوري الذي تعتمد عليه العائلات بشكل متزايد مع ارتفاع أسعار اللحوم والألبان والفواكه.. مع اقتراب الذكرى العاشرة للنزاع في سورية، يعاني عدد قياسي من السوريين من انعدام الأمن الغذائي. اليوم، 9,3 ملايين سوري– أي: نصف سكان البلد– لا يعلمون ما مصدر وجبتهم التالية.. يقدم برنامج الأغذية العالمي كل شهر المساعدات المنقذة للحياة إلى 4,8 ملايين شخص يعتمدون على هذا الغذاء الآن أكثر من أي وقت مضى».

في ظل استمرار التدهور فإن الأرقام ستتضاعف وبالتالي فإن من لا يعلمون ما مصدر وجبتهم التالية من السوريين سيصبحون الغالبية من هؤلاء

تقرير قديم لم يتم تحديثه بعد

بهذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ما ورد أعلاه هو جزء مما ورد في التقرير الأخير لبرنامج الغذاء العالمي الصادر عام 2020، والذي ورد فيه أيضاً:

«بعد عشر سنوات من النزاع، لا تزال الأسر في جميع أنحاء سورية تتعرض لمستويات متزايدة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتستمر الاحتياجات الإنسانية الشديدة في جميع أنحاء البلاد.. ووفقاً لتقديرات البرنامج/ يعاني حالياً نحو 9,3 ملايين سوري من انعدام الأمن الغذائي– بزيادة قدرها 1,4 مليون شخص خلال الستة أشهر الماضية فقط.

ولقد أثرت سنوات النزاع المتواصل على حياة الفئات الأشد ضعفاً واحتياجاً في البلاد، كما أضرت بحالتهم التغذوية، ومن بينهم النساء والأطفال.. وتعاني سورية حالياً من أزمة اقتصادية حادة، وسيترتب على ذلك ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. إن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وانخفاض سعر الصرف غير الرسمي من العوامل التي تزيد من صعوبة حصول الأسر على الأغذية التي تحتاج إليها.. ومع ارتفاع الأسعار، اضطرت الأسر إلى تبني تدابير قد تترتب عليها عواقب ضارة للتكيف مع الأوضاع. وقد كشفت دراسة استقصائية أجراها مؤخراً برنامج الأغذية العالمي: أن بعض الأسر تقلل من عدد وجباتها اليومية من ثلاث وجبات إلى وجبتين، كما تبين ارتفاع عدد الأشخاص الذين يشترون المواد الغذائية بالاستدانة، كما تلجأ بعض الأسر إلى بيع الأصول والماشية لإدرار دخل إضافي».

الواقع أصبح أسوأ

مضى على التقرير أعلاه عدة أشهر، وقد جرى خلالها الكثير على مستوى متغيرات أسعار السلع ارتفاعاً، وخاصة الغذائية، وبالتالي، المزيد من التردي على المستوى المعيشي وانعدام الأمن الغذائي.

فإذا كان التقرير قد أشار إلى وجود نحو 9,3 ملايين سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي في حينه، فإن هذا الرقم حالياً، وبعد موجات الارتفاعات السعرية على المواد والسلع الغذائية، ربما أضيفت إليه بضعة ملايين من السوريين، ممن أصبحوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي أيضاً.

وفي ظل استمرار التدهور، فإن الأرقام ستتضاعف، وبالتالي فإن من لا يعلمون ما مصدر وجبتهم التالية من السوريين سيصبحون الغالبية من هؤلاء.

بين الابتزاز الدولي واللا مسؤولية الحكومية

لا شك أن إحدى الغايات من إيراد بعض الأرقام والمعطيات في التقارير الدورية للمنظمات الأممية بما يخص الوضع السوري هي توفير المزيد من التمويل من أجل تقديمها كمساعدات، وهذا أمر قد لا يعيب هذه المنظمات إلى حد من الحدود، لكن ربما ما يعيب هو استثمار هذه الأرقام والمعطيات في بعض التقارير لغايات الاستثمار والابتزاز من قبل بعض الدول، بغايات الضغط السياسي على حساب معاناة السوريين وكارثتهم، وهذا ما جرى ويجري غالباً.

لكن الأكثر فجاجة بهذا السياق، أن يتم تجاهل الأرقام والمعطيات التي ترد في التقارير الأممية من قبل الحكومة، بل والقفز على الواقع المعاش الكارثي نفسه، وكأنها غير معنية وغير مسؤولة نحوه!

فبكل اختصار يمكن القول: إن جزءاً هاماً مما يجري على مستوى التدهور المعيشي وانعدام الأمن الغذائي هو بسبب السياسات الحكومية المتبعة، المحابية لمصالح كبار حيتان المال والفساد في البلد، على حساب الغالبية المفقرة.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي حول واقع الكهرباء المتردي، وخاصة في الريف، يقول البوست:

● «لولا هالساعة يلي عم تجي فيا الكهربا ما بقعد بالبلد دقيقة....».

حول إعلان شركة زيوت حماة عن «لائحة أسعار جديدة لبيع زيت بذور القطن المكرر والمعبأ لجهات القطاعين العام والخاص، والبيع المباشر ضمن خطتها الهادفة للتدخل الإيجابي، وإيجاد حالة من الاستقرار في الأسواق لما فيه مصلحة المواطنين»، علق البعض بالتالي:

● «وين متوفر هالزيت؟؟ بس بالشركة وعالفيسبوك والصور؟؟!!».

● «إذا زيت القطن الليتر حوالي 4 آلاف شو بدنا نحكي عن زيت الزيتون».

حول الخبر المتداول أن «الاتصالات تمنح مهلة 60 يوماً قبل إلغاء الخط الثابت لمن لم يسدد الفاتورة»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «طيب العطل والضرر وقت بينقطع الهاتف والنت مين بيعوض المواطن؟».

● «وقت الدفع لازم المواطن يلتزم ووقت شكوى الأعطال ما حدا بيرد عليك؟».

حول الخبر الذي يقول: «وصول 2000 طن من الأرز.. هدية من الشعب الهندي للشعب السوري» علق البعض بما يلي:

● «إن شاء الله بتوصل لمستحقيها ما تروح للتجار وتنباع».

● «هدية يعني توزع مجاناً على المواطنين مو ببيعونا ياهن بالمؤسسة».

حول توقّع رئيس هيئة الأوراق المالية السورية، أن يلجأ التجار إلى تخفيض أسعارهم قسراً ولو بحجة التنزيلات، بعد الوصول إلى مرحلة تصفير الطلب على السلع نتيجة ارتفاع أسعارها القياسي، وخصوصاً السلع غير الضرورية، علق البعض بالتالي:

● «ايوا قسراً يعني ما حدا قدران عليهن فتركوهن يتحكمو فينا الله يفرج».

● «هلق عرفنا الخطة الاقتصادية لمحاصرة التجار إنو نعمل القيمة الشرائية صفر عند المواطن!».

حول الخبر الذي يقول: «سورية تطلق أكبر مرصد فلكي في المنطقة»، علق البعض بالتالي:

● «من وين بدكن تجيبولوا كهربا».

● «فيهن يراقبوا من خلاله عمليات التلاعب بالدولار والأسعار؟؟؟».

حول الخبر الذي يقول «كشف معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن عن رفع سقف قرض الدخل المحدود ليصبح 2 مليون ليرة بدلاً من السقف الحالي مليون ليرة»، علق البعض بالتالي:

● «ليش اسمو قرض دخل محدود لمين هيك قرض إذا أعلى راتب موظف يا دوب يلحق 50 ألف».

● «أنا عندي خدمة بالدولة 34 سنة والراتب حتى الآن 61700 لمين هذا القرض؟».

● «تمام رفعولنا الراتب لناخد قرض شو في قرض وما حدا فينو يسحب العالم راتبا 55 ألف منيح بعد 25 سنة احتمال نسحب».

ونختم مع بوست تهكمي حول الواقع القاسي والمرير الذي يعيشه السوريون، يقول البوست:

«هل البلد كلشي فيها عم يحترق بس ما حدا فيها دفيان».

وناقل الكفر ليس بكافر

أزمة مستمرة بسبب الأسعار

يومياً، تزداد معاناة المواطنين السوريين بسبب الارتفاع الفاجر بأسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث ارتفعت هذه الأسعار حوالي 30% عن العام السابق 2020، ولم يتوقف هذا الارتفاع عند هذا الحد، بل ما زلنا نشهد ارتفاعاً بالأسعار كل يوم في الصباح والمساء، مما جعل الحياة أصعب بكثير بالنسبة للمواطنين من أي وقت مضى.

■ دعاء دادو

تشهد الأسواق ارتفاعاً جنونياً في أسعار السلع والسلل الغذائية بشكل يومي، بل إن صح القول: تشهد الأسواق ارتفاعاً في الصباح والمساء.

فاللعب على سعر صرف العملة الأجنبية قد أثر سلباً بزيادة الفرص أمام التجار لزيادة أرباحهم من السلع الغذائية والأساسية.

مصائب معيشية

هناك مصائبٌ كبيرةٌ تلقي بظلالها على الأوضاع المعيشية للمواطن السوري وقد تحولت هذه الأوضاع إلى كارثة حقيقية كبيرة. فارتفاع الأسعار التي تشهدها الأسواق السورية بشكل يومي، وصلت إلى مرحلة لم يعد فيها المواطن السوري قادراً على أن يلبي احتياجاته الأساسية.

حيث سجلت أسعار الغذائيات ارتفاعاً جنونياً في الآونة الأخيرة، فيما اضطر الكثير من السوريين إلى التقشف بالغذاء أكثر من التقشف المعتاد عليه بالأساس، وزاد الاقتصار الشرائي على الأساسيات والأولويات المحدودة جداً، إن بقي هناك أولويات بأية حال.

فيما يلي نشرة مصغرة لبعض الأسعار المرتفعة من أسبوع تقريباً:

الزيت النباتي: 6200 ليرة	السكر: 2000 ليرة
الأرز الإسباني: 3600 ليرة	الجبنة: 7500 ليرة
الشاي الجيد: 20000 ليرة	الحليب: 1100 ليرة
اللبنة البلدية: 6000 ليرة	اللحوم: من المنسيات في سورية

حدود الدنيا

اعتبر غالبية الشعب السوري، أن تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية أصبح عبئاً ثقيلاً أكثر مما سبق، في حين أن حاجياتهم شهدت انكماشاً بشكل يومي، تزامناً مع انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية.

وأصبحت متطلباتهم الغذائية بالحدود الدنيا أيضاً، فقد تصدرت مشكلة الأسعار المرتفعة وغلاء المعيشة بأعلى قائمة مشاكل السوريين، والارتفاع الذي نشهده يخلق فجوة شاسعة بين الدخل وتحقيق جزء بسيط من متطلبات الحياتية الأساسية، والعبء دائماً يكون على جيب المواطن الأقل دخلاً والذي يمثل الشريحة الأكبر من الشعب السوري.

ورقة وقلم!!

الكثيرون من الموظفين مما يأخذون الورقة والقلم ويقومون بتسجيل مصاريف الشهر وأساسياته من فواتير وبعض الأعطال بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء... إلخ، ولكن في ظل هذا الغلاء وهذا الارتفاع لم تعد الورقة والقلم تفي بالغرض، وتبقى الورقة فارغة دون أي تدوين، لأن راتب الموظف في كلا القطاعين لم ولا يتناسب أبداً مع هذا الارتفاع الفاحش للسلع وللتكاليف الأخرى التي ستحتاجها العائلة.

هذه الحالة ليست خاصة، بل هي حالة معممة على غالبية الشعب السوري وتشمل الاستثناءات في هذه الحالة من النخبة الناهبة وأسر تجار الحرب والحيتان، وممن يعملون تحت رعاية الدولة وحمايتها.

من المسؤول الحقيقي؟

تتصدر مشكلة ارتفاع الأسعار المستمرة دون توقف وغلاء المعيشة قائمة المشاكل للسوريين، ناهيك عن بقية الأعباء الاقتصادية والخدمية التي باتت تثقل كاهل المواطن.

فارتفاع الأسعار المتزايد في الآونة الأخيرة عزز الفجوة الشاسعة بين دخل الفرد وتحقيق متطلباته الحياتية الأساسية، والعجز حيالها، وصولاً إلى تهديد حقيقي لهذه الحياة واستمرارها، فالأمر تجاوز حدود الأمن الغذائي إلى ما دونه عند الغالبية العظمى من السوريين، في حين أن الحكومة ما زالت تعتمد على جيب المواطن لسد عجزها، والذي وصل ليكون على حساب بقائه على قيد الحياة نفسها، في معزل عن جيوب كبار الحيتان والفاسدين واللصوص!

فمن هو المسؤول الحقيقي والمسبب الرئيس لهذا الارتفاع، ولهذا التردي المستمر في مستوى معيشة الغالبية؟؟

ملاحظات دستورية على مشروع قانون البيوع العقارية

يناقش مجلس الشعب مشروع قانون البيوع العقارية المحال إليه من رئاسة مجلس الوزراء، والتي سربت بعض مواده عبر بعض وسائل الإعلام، حيث أثارت حفيظة الكثيرين، ولا سيما الحقوقيين منهم، ونال نصيبه من الانتقادات، دون أي رد رسمي حكومي من وزارة المالية، أو من مجلس الشعب على هذه الانتقادات، ودون أي توضيح أو تفسير.

■ اديب خالد

ويرى البعض، أن مشروع القانون له مفاعيل هدامة على الاقتصاد ككل، وسيؤدي إلى شلل في السوق العقارية، التي تعاني من الكساح أساساً.

خرق لمبدأ الفصل بين السلطات

أهم ما يؤخذ على مشروع القانون أنه يخرق مبدأ الفصل بين السلطات، ويجعل وزارة المالية رقيبة على أعمال القضاء.

فقد جاء في مشروع القانون على أنه لا يصدر حكم قطعي مكتسب الدرجة القطعية، ولا تحال الأحكام القضائية إلى التنفيذ، إلّا بعد الحصول على براءة ذمة من مديرية المالية المختصة، والتي تتطلب هي الأخرى الحصول على موافقة أمنية مسبقة، قد تُحجب عن البعض، وهذا سبب إضافي جعل الناس تتجه نحو الأحكام القضائية التي لا تنفذ عادة إلّا بعد الحصول على موافقة أمنية، وهذا بحد ذاته إجراء غير دستوري!

فمنع تنفيذ الأحكام القضائية جريمة يعاقب عليها القانون، ومن غير الدستوري ربط تنفيذ الأحكام القضائية بموافقات أمنية.

مع العلم أن براءة الذمة لا تعطى لغير ذي صفة، والمشتري بموجب حكم قضائي يعتبر غير ذي صفة بنظر الدوائر المالية طالما أنه لم يستطع الحصول على حكم قضائي مكتسب الدرجة القطعية!!

عدا عن أنه هناك ألف سبب أمني وهندسي وعقاري وقانوني قد يجعل من الحصول على براءة ذمة من الدوائر المالية من شبه المستحيلات، خاصة أن أغلب العقارات، وخاصة في المناطق الريفية، غير مفرزة إلى مقاسم، ويتم البيع والفراغ من خلال أحكام قضائية.

ومنع تسليم الأحكام القضائية إلى أصحابها، أو عدم إحالتها للتنفيذ سيجعل حقوق الناس في مهب الريح، وسيفتح الباب واسعاً أمام عمليات النصب والاحتيال والسمسرة والرشوة.

وهذه المادة تخلط بين حق وزارة المالية في تحصيل حقوقها، وبين واجب بقية الوزارات، كوزارة العدل والزراعة التي يتبع لها السجل العقاري، في تسليم الأحكام القضائية لأصحابها، وفي تسجيل الحقوق العينية وتوثيقها، وهذا اعتداء صريح على المؤسسة العدلية والقضائية، علماً أن تنفيذ الأحكام القضائية واجب عندما تتوفر أركانه وإجراءاته القانونية حسب الأصول.

الضريبة حسب سعر العقار الرائج...

جاء في مواد مشروع القانون، أن الضريبة على بيع العقارات ستصبح حسب سعر العقار الرائج في السوق، وسيتم تشكيل لجان فرعية في كل المناطق لتحديد هذه الأسعار الرائجة، والتي تعتمد من قبل وزارة المالية، ولكن لم يعلن كيف سيتم تحديد أسعار العقارات، وبناء على ماذا، وهل سيتم تثبيت الأسعار الفلكية والوهمية للعقارات التي جعلت من الحصول على منزل بمثابة الحلم بالجنة؟

ولكن الحكومة ترى في هذا المشروع أنها ستُحصل حقوقها وتؤمن حقوق الخزينة من عمليات البيع في السوق العقارية، عبر قانون يلزم بوضع القيمة الرائجة للعقار كأساس لفرض الضريبة ورسوم التسجيل العقاري!.

أزمات جزراوية!

يعيش أهالي مختلف مناطق الجزيرة الأزمة تلو الأزمة، وكأنما هناك منبه زمني يعمل بالطريقة التالية: تنتهي الأزمة الأولى لتبدأ الأزمة الثانية، وتليها الأزمة الثالثة..

■ عمار سليم

وهكذا تبدأ أزمة الخبز، ثم أزمة المياه، ثم أزمة الخبز، ثم أزمة المحروقات، ثم أزمة الخبز، ثم أزمة الكهرباء، في دوامة من الأزمات اليومية التي تثقل حياة الناس.

دوامة أزمة الخبز

منذ حوالي شهر، تتواصل آثار أزمة الخبز بمختلف الأشكال في العديد من مناطق الجزيرة الواقعة تحت سيطرة الحكومة والإدارة الذاتية على حدّ سواء، وعندما يبدو أن الأزمة قد انتهت، تستيقظ من جديد لسبب ما.

ففي مدينة المالكية/ ديريك، دخل أصحاب الأفران الحجرية والخاصة في إضراب عن العمل استمر 20 يوماً، وهو ليس الإضراب الأول لهم، إذ سبقه إضراب استمر لمدة أسبوع مطالبين برفع سعر الخبز أو دعمهم بالطحين، حيث توقفت ثمانية أفران عن العمل بعد ارتفاع سعر كيس الطحين إلى 42 ألفاً.

توقف الإضراب بعد قرار الإدارة الذاتية دعم الطحين وتزويد الأفران بسعر 30 ألفاً لكيس الطحين بتاريخ 21 كانون الثاني الماضي، وتجددت المشكلة مرة أخرى، لتؤدي إلى صدور قرار مؤقت يقضي برفع سعر الخبز وإنقاص وزنه. وأصبح رغيف الخبز يباع بـ 250 ليرة وبوزن 300 غرام، فعادت أفران المالكية إلى العمل بتاريخ 14 شباط الحالي.

وحدث الأمر نفسه مع أفران القامشلي السياحية التي عادت إلى العمل منتصف الشهر الماضي، بعد اتفاق مبدئي مع إدارة الأفران العامة لحل مشكلة ارتفاع سعر الطحين.

كما ظهرت طوابير الخبز أمام الأفران الرئيسية في مدينة القامشلي، حيث شهدت المدينة أزمة خبز عامة عدة مرات خلال أشهر، آخرها الأزمة التي حدثت خلال الأسبوع الماضي.

وقد أطلق الأطباء تحذيرات بعد ظهور حالات ذات رئة لا نموذجية التي يشتبه بأنها فيروس كورونا الجديد في ظل أزمة الخبز والاكتظاظ والازدحام حول الأفران لساعات في سبيل الحصول على الخبز في القامشلي.

وفي مدينة الحسكة، تسببت الأزمة الأخيرة، بتوقف الأفران العامة عن العمل، وفقدان الخبز في العديد من أحياء المدينة، وعادت الأفران إلى العمل بعد هدوء التوترات التي حدثت في المدينة. كما توقفت الأفران الخاصة عن العمل في الحسكة بعد ارتفاع سعر الطحين إلى 40 ألف ليرة قبل شهر. ويتخوف الأهالي من تكرار هذه الدوامة التي تختلف أسبابها ولكن آثارها واحدة.

أزمة المحروقات والغاز

عاشت العديد من مناطق الجزيرة أزمات المحروقات خلال الأسابيع الماضية، ففي مدينة عامودا، وقف الناس في طوابير الانتظار أمام محطات الوقود للحصول على البنزين اللازم للسيارات والدراجات، وحدثت طوابير في الحسكة وعامودا من أجل الحصول على أسطوانة غاز. ويسبب ارتفاع أسعار المحروقات بشكل ارتفاعات في أسعار العديد من المواد الضرورية.

وبعد تراجع مديرية النقل عن الزيادة المؤقتة في أسعار النقل، أضرب سائقو حافلات النقل على عدة خطوط بين مدن الجزيرة مرتين خلال أسبوع واحد. حيث بدأ الإضراب في مدينة عامودا على خطوط الحسكة والقامشلي والدرباسية مطالبين رفع أجور النقل من 1000 ليرة إلى 1300 ليرة، فيما وصلت أسعار النقل السوداء إلى 1500 ليرة.

وامتد الإضراب إلى عدة مدن وبلدات مثل: تل تمر والقامشلي.

ولهذه المشكلة وجهان، الأول: أن أية زيادة في أسعار النقل سيدفع الناس ثمنها، كما أن ارتفاعات أسعار المحروقات والمواد الأخرى تضع السائقين أمام نفس المقصلة، فكيف سيجري حل هذه المشكلة؟

كما يعاني سكان الحسكة عموماً من نوعية المازوت المستخدم في التدفئة، فحسب فوج إطفاء الحسكة، توفيت فتاة متأثرة بإصابتها إثر انفجار مدفأة منزلية في مدينة الحسكة قبل أيام. وتحدث انفجارات المدافئ المنزلية كل شتاءً بسبب نوعية المازوت المستخدم في التدفئة.

أطلق الأطباء تحذيرات بعد ظهور حالات ذات رئة لا نموذجية التي يشتبه بأنها فيروس كورونا الجديد في ظل أزمة الخبز والاكتظاظ والازدحام حول الأفران لساعات

الكهرباء والماء

في بلدة الهول الواقعة قرب الجزء السوري من جبل سنجار عند الحدود العراقية، عاش سكان البلدة والقرى التابعة لها أزمة كهرباء متواصلة منذ سبع سنوات بعد تخريب محطة التحويل الرئيسية عام 2014.

وارتفع عدد ساعات توفر الكهرباء في بلدة الهول وقراها من ساعتين في اليوم إلى 14 ساعة يومياً حسب تصريحات مديرية الكهرباء التابعة للإدارة الذاتية.

وفي تل تمر، يعيش سكان 24 قرية بدون كهرباء منذ شهر كامل، بسبب القصف التركي، وقصف المعارضة المسلحة الذي يستهدف أبراج التوتر العالي في المنطقة كل فترة، وعاشت بلدة تل تمر نفسها بدون كهرباء لمدة ساعات للأسباب نفسها التي تتكرر كل فترة.

كما عانى سكان مدينة الحسكة أزمة مياه الشرب للمرة الـ 18 على التوالي بسبب قطع ضخ المياه من محطة علوك قبل أسبوعين، لتظهر معها كما كل فترة صهاريج المياه الخاصة بأسعار عالية لا حسيب عليها أو رقيب.

الكهرباء تأزّم يزداد والذرائع جاهزة

وصل المواطن إلى مرحلة فقدان سريع لأبسط مقومات الحياة، من خبز ووقود مع أزمة ارتفاع الأسعار التي تعصف به وتهدد وجوده، ومن المعلوم أن الكهرباء تعد من أهم هذه الحاجات التي لا يستطيع الإنسان في هذا العصر التخلي عنها في أي حال من الأحوال، ولكن المواطن حُرم منها قسراً وبدون مبررات تقنع، حتى أبسط الناس بهذا الواقع المزري الذي يعيشه المواطن بلا كهرباء.

وكما جرت العادة من الحكومة ووزارة الكهرباء، التي لا تألو جهداً بتقديم المبررات والذرائع التي تضخها، وهي جاهزة على الدوام.

فتارة تتذرع بنقص الوقود، وتارة بحالة الطقس، وقد عشنا حالة من التردي بالطاقة الكهربائية في شتاء 2021 لم نشهدها في كل سنوات الحرب والأزمة.

فبعض المناطق لا يصح القول: أن الكهرباء فيها مقننة، فهي محرومة منها بشكل شبه كامل، ففي ريف دمشق يصل التقنين إلى 22 ساعة، فهل هذا تقنين؟ أم حرمان؟

وقد أشار وزير الكهرباء قبيل دخول فصل الشتاء، ممهداً للكارثة، بأن وضع التقنين في هذا الشتاء لن يكون مريحاً.

فما إن تعلن الأرصاد أن هناك منخفضاً يلوح في أفق المناخ حتى تجد الظلام يعم البلاد!

ولكن الغريب في الأمر، أن الطقس تحسن، ولكن ساعات القطع ازدادت، حتى إنها لم تبق على ماهي عليه!؟

ساعة وصل لا تسمن ولا تغني من جوع

في ريف دمشق جرى تحسن جزئي بأن ساعات التقنين اقتصرت على أربع ساعات مقابل ساعة وصل.

فماذا يفعل السكان بهذه الساعة التي لا تكفي لشحن بطارية إنارة أو جهاز هاتف، ولا تكفي في الشتاء البارد لتسخين المياه، ولا لأي عمل منزلي ضروري؟! وما هي إلّا سخرية من هذا المواطن الذي ضاق ذرعاً بهذه الحال.

فمع دخول شهر شباط وتحسن الطقس كنا ننتظر تحسناً، ولو كان طفيفاً، ولكن ما حدث أن ساعة الوصل اليتيمة أصبحت مختزلة في كثير من الأحيان إلى نصف ساعة في أغلب الأوقات.

خطر التقنين في الصيف أشد؟

قد لا يحتاج السكان في الشتاء إلى استخدام البرادات لحفظ أطعمتهم لانخفاض الحرارة بطبيعة الحال، واحتفاظ البرادات بالبرودة القليلة من ساعة التشغيل المتاحة، ولكن ما هي الحال في الصيف إذا استمر الواقع الكهربائي على ما هو عليه؟ وكيف سيحفظ الناس طعامهم القليل الذي يبقي على ما تبقى من غذائهم؟ وكيف سيبردون أجسام أطفالهم عند النوم في موجات الحرّ المرتقبة؟

فهل سيكون الصيف القادم مقتلاً للمواطن؟ في الوقت الذي ينام فيه المسؤولون والمتنفذون وحيتان الأزمة على وساداتهم المريحة، وغرفهم المكيفة؟

سجّلت أزمة الغذاء في سورية خلال العام الماضي تسارعاً لم تشهده خلال سنوات الصراع الدامي كلها... وتقفز تقديرات أعداد السوريين غير الآمنين غذائياً بمعدلات كبيرة خلال أشهر. فالوصول إلى الغذاء أصبح أصعب مع ارتفاع أسعاره بالدرجة الأولى رغم استمرار توفّره نسبياً...

أزمة الغذاء السورية

أرقام قياسية في 2020

مؤشر برنامج الغذاء العالمي WFP العامل في مناطق سورية المختلفة يشير إلى وصول عدد غير الآمنين غذائياً في سورية إلى 12.4 مليون في نهاية 2020. ليسجّل بذلك إضافة 4.5 ملايين شخص إلى طيف الجوع. وهؤلاء هم جميع السوريين غير القادرين على تأمين حاجات الغذاء الكافي والصحي بشكل دائم. بزيادة 57% خلال عام واحد، وهو معدل لم تسجّله سورية من قبل. وخلال العامين الماضيين 2019-2020 ازداد عدد السوريين غير الآمنين غذائياً بنسبة استثنائية. وبينما كان ثلث السوريين في 2015 غير آمنين غذائياً ارتفعت النسبة إلى 60% في نهاية 2020.

تقديرات WFP تقول: بأن ضمن هؤلاء هنالك 1,3 مليون شخص ضمن شريحة من يعانون من الانخفاض الحاد في الأمن الغذائي، وهذه الشريحة قد ازدادت بمعدلات أكبر خلال عام 2020 بنسبة زيادة سنوية 124%. ما يشير إلى أن الأزمة لم تتسع كمّاً فقط بل نوعاً، إذ ازدادت بمعدلات أكبر الشريحة التي تعاني من نقص الغذاء الأكثر حدّة. كما ازداد عدد من هم لا يزالون آمنين غذائياً، ولكنهم معرضين للتدهور ليقارب 1,8 مليون قد يدفعهم أي ارتفاع في الأسعار لينضموا إلى قافلة نقص الغذاء.

357 ألف سوري دخلوا شهرياً دائرة الجوع

الزيادة كبيرة في ظاهرة الجوع خلال عام 2020، وعملياً كل شهر في العام الماضي كان 375 ألف سوري إضافي يدخلون في دائرة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بينما كان العدد الوسطي في 2019: يقارب 90 ألفاً شهرياً.

ورغم الارتفاع الكبير في الأسعار في عام 2016 إذ تضاعفت أسعار الغذاء بمعدل سنوي 200%، إلا أن هذا لم يؤدِّ إلى توسع الجوع بالمقدار ذاته رغم ازدياد دائرة العنف والمعارك في ذلك العام. أما عام 2017 فقد كان العام الوحيد الذي شهد تراجعاً في أعداد «الجوعى» في سورية بمعدل شهري 40 ألف شخص استطاعوا أن يستعيدوا أمنهم الغذائي مع استقرار أسعار الدولار في ذلك العام، وتراجع أسعار الغذاء.

أسعار الغذاء والارتفاع غير المسبوق

المشكلة الأساسية تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء أكثر مما هي في مدى توفّره كمياً، إذ تضاعفت أسعار الغذاء 3,7 أضعاف خلال العامين الماضيين 2019-2020 وتضاعفت 2,5 مرّة خلال عام 2020 فقط، وانتقلت من مستوى 147 ألف ليرة نهاية 2019 وصولاً إلى 376500 ليرة في نهاية 2020، وفق مؤشر قاسيون لسلة الغذاء الضروري لأسرة من خمسة أشخاص، وهي تستمر في الارتفاع مع مطلع العام الحالي...

ليكون الارتفاع في أسعار الغذاء المسجّل في عام 2020، قد تجاوز الارتفاع القياسي المسجّل في عام 2016 عندما تضاعفت أسعار الغذاء مرتين.

وفق تقديرات قاسيون فإن نسبة 53% من تكاليف سلة الغذاء المذكورة مستوردة، ولكن حتى السلع المنتجة محلياً مسعّرة وفق تغيرات الدولار، فعملياً كل شرائح الدخل تسعّر على الدولار وتستخدم الليرة، باستثناء دخل العمل، أي: الأجور التي بقيت فقط مسعّرة دون الحاجات الضرورية.

الارتفاع الجنوني لأسعار الغذاء ترافق مع اشتداد العقوبات، واستعصاء أفق التسويات السياسية والخروج من الأزمة خلال العامين الماضيين، إذ ازدادت معدلات الربح الاحتكاري في تأمين الأساسيات مع تراجع مصادر الربح لقوى الأمر الواقع المتحكمة بحركة السلع وتدفقاتها في كافة أرجاء سورية، وكل ما يترافق مع ذلك من تراجع في قيمة الليرة وتضخم في الأسعار.

الإغاثة لن تَعيل أحداً

ينبغي الإشارة إلى أن برنامج الغذاء العالمي الذي يحصي هذه الأعداد يشير عملياً إلى أن حاجات تأمين المساعدات الإنسانية الغذائية لداخل سورية قاربت 1,16 مليار دولار متطلبات عام 2020، ولكن ما تمّ تمويله لا يتعدى 332,7 مليون دولار، ونسبة أقل من 30%. فالبرنامج وفق تقاريره استطاع أن يغطي مساعدات غذائية عامة لـ 4,9 مليون شخص، ولكن قد لا تكون مستمرة، بينما لم يستطع أن يطبق كامل برنامج دعمه الغذائي بسبب نقص التمويل.

وحتى مع البرامج الإغاثية الأخرى التي يتشارك معها برنامج الغذاء العالمي، فإن المبالغ التي تشمل مساعدات الغذاء والتغذية للأطفال لا تتجاوز: 586 مليون دولار، مقابل متطلبات إنفاق 1,18 مليار دولار.

ومع ذلك فإن تقارير البرنامج التابع للأمم المتحدة لا تشير إلى أثر العقوبات في جريمة الجوع المستمرة هذه، باعتبار أن منظومة العقوبات تدّعي أنها لا تمنع توريد الغذاء... ولكن الوقائع تشير إلى تزامن واضح في التدهور بين تشديد العقوبات ومستوى وفرة الغذاء وإتاحته، حتى إن مساعدات الغذاء تتراجع، وهي أقل من الضرورات، هذا عدا عن آليات توزيعها ومستوى الجدوى المتحققة منها. وعلى الضفة الأخرى، فإن المنظومة المحلية تحمّل العقوبات كل مسؤولية التدهور، بينما لا تقوم بأدنى فعل ضروري لفصل أسعار الغذاء عن الدولار، وتخفيض الربح الاحتكاري في عمليات استيراده، واستعادة قدرة الليرة على تسعير المنتجات المحلية التي أصبحت تُسعّر مع تقلبات الدولار.

هنالك 1,3 مليون شخص ضمن شريحة من يعانون من الانخفاض الحاد في الأمن الغذائي وهذه الشريحة قد ازدادت بمعدلات أكبر خلال عام 2020 بنسبة زيادة سنوية 124%

العدد الوسطي للسوريين المنضمين شهرياً إلى انعدام الأمن الغذائي

الأمن الغذائي السوري وفق برنامج الغذاء العالمي

عدد السوريين غير الآمنين غذائيا خلال سنوات الأزمة- مليون شخص

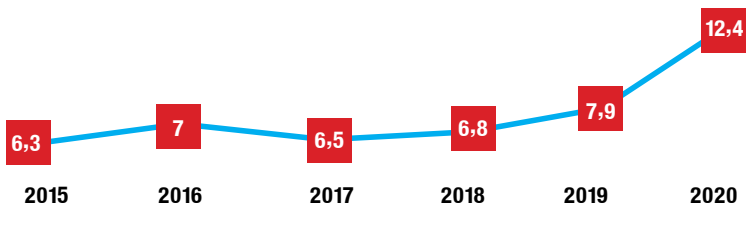

ارتفاع تكاليف سلة الغذاء الضروري لأسرة من 5 أشخاص في سورية

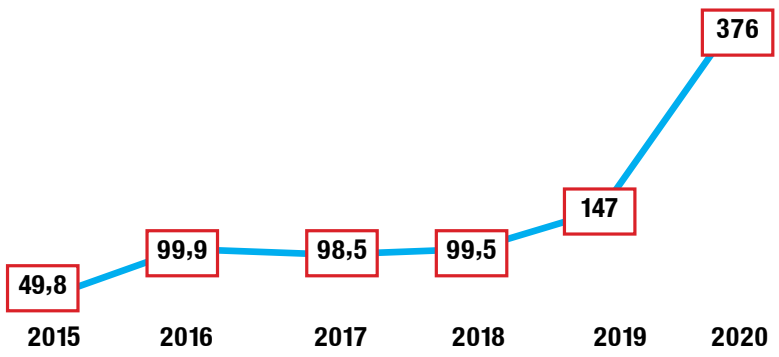

سورية: الجمود السياسي... تدهور اقتصادي

يناسب الأمريكيين كثيراً أن يستقر «المستنقع السوري» وفق تعبيراتهم، أي: أن يضمن الجمود السياسي تفاعل العوامل المتعددة لتستديم البلاد كمستنقع يبتلع ما تبقى من قدرات وموارد، وينفّر كل القادرين والراغبين بانتشال البلاد.

■ عشتار محمود

لم يتطلب الأمر كثيراً من الجهد الأمريكي لفرض الجمود، إذ أبقوا وجودهم العسكري في الشمال الشرقي ليضمنوا تقطّع أوصال سورية اقتصادياً وسياسياً ومجتمعياً، وفرضوا العقوبات كأداة ردع تجعل الحركة الشرعية للموارد والسلع إلى البلاد مكلفة وحذرة وفي حدودها الدنيا... وأمنوا بالتالي نشاطاً واسعاً للحركة غير الشرعية التي تغني أمراء الحرب، وتزيد نفوذهم وتوسّع قنوات وصول الموارد إليهم، وهؤلاء هم موضوعياً من يغذون التشدد ومشروع الفوضى وصولاً إلى التقسيم.

إنّ ضمان تقسيم الأمر الواقع، وضمان بيئة اقتصادية وسياسية تثري أمراء الحرب وتعيق النشاط الاقتصادي الطبيعي، هو إستراتيجية الأمريكيين الأساسية في سورية منذ عامين على الأقل. وهي إستراتيجية تتشدق طوال الوقت بالتسوية السياسية، ولكنها تعمل ببرود على منع هذه التسوية... عبر استخدام نفوذها وتأثيرها المباشر على كل قوى التشدد في كل الأطراف السورية! تلك التي لا تزال تنتظر «عطف الأمريكيين» ظناً منها أنهم «الأمريكان» قد يشرعنون أمراً واقعاً، أو يقلبونه رأساً على عقب.

والأمريكان لن يفعلوا لا هذه ولا تلك، أولاً: لأنهم غير قادرين على فرض إرادتهم في توازنات القوى الدولية الحالية، وثانياً: لأن وضع الجمود الحالي يفتح الباب واسعاً على ما يهدفون إليه منذ البداية، وهو احتمال تقسيم سورية.

الجوع والتدهور الاقتصادي وزيادة وزن قوى الفوضى وتقطع أوصال البلاد والتشدد السياسي وعدم التجاوب مع المبادرات، وما يعكس خلفه من تخلف القوى السياسية السورية وضيق أفقها الوطني، هي الأدوات الأساسية للتقسيم... وجميعها محققة للأمريكان في ظل الوضع الحالي.

تجفيف المستنقع لكسر الجمود

إنّ كسر الجمود، لا يمكن أن يتم إلّا بتجفيف المستنقع... وضخ مياه عذبة جديدة، بعد إزالة المياه الآسنة والطفيليات التي تعيش عليه. دون ذلك لا يمكن أن تكون هنالك أية إمكانية لمنع التدهور، وسيكون المستنقع قادراً على ابتلاع كل الحلول الجزئية.

ولنا في الوضع الاقتصادي المتدهور خلال العامين الماضيين خير مثال على هذا، فعلى طرف الحكومة السورية مثلاً تمّ دفعها لتعلن محاربة الفساد وتشدّقت بالحجز الاحتياطي على أموال الأثرياء الكبار، بل وفتحت جبهات مع أبرز أسماء قوى المال في سورية، وفعلياً كانت كل هذه الضجة «صفراً عالشمال» ولا أثر لها في تدارك الكارثة.

الكثير من المشاريع تم الحديث عنها: من تمويل مشاريع بدائل المستوردات التي ادّعوا أنها ستستبدل ما يزيد على 70% من المستوردات، إلى دعم التصدير وفتح المعابر، وصولاً إلى تحويرات الدعم والبطاقة الإلكترونية، مروراً بالكثير والكثير من الاجتماعات وجلسات تصوير حول العقود الموقعة مع الأصدقاء والتي «طوّفت الشاشات»: طحيناً وطاقة وتجارة ومصانع. ولكن ما النتيجة؟! بالمحصلة وصل السوريون إلى مطلع عام 2021 مثقلين بالجوع والعتمة، بل تمّ ابتلاع حصة هامة من آخر رغيف خبز مدعوم... وامتصّ المستنقع السوري كل المشاريع والاحتمالات.

فلا المستوردون سيتوافدون ليشتغلوا بإنتاج الحليب المجفف مثلاً عوضاً عن استيراده... لأن مساحة العمل الإنتاجي في سورية ضيقة جداً ومثقلة بسطوة الفساد وقوى الفوضى وتراجع مقدارت الدخل وخطر العقوبات! ولا الدول المجاورة تمتلك قرارها لتفتح معابرها وتستقبل ما تبقى من البضائع السورية في ظل القيد الأمريكي وعدم وجود تسوية، ولا الأصدقاء حتى سيكونون على أهبّة الاستعداد والمقدرة على ضخ مزيد من الموارد في «بيئة» خلّاقة في ابتكار أدوات النهب.

لن تكون هنالك حلول كلية ودفعة واحدة في الوضع السوري، ولكن الحلول الجزئية أيضاً لا تنفع... ولن تنفع إلّا الخطوات السياسية المحددة التي تجعل البيئة السورية قابلة للحياة مجدداً. خطوات جدية في التسوية السياسية توحي بالبدء بتجفيف المستنقع، وفسح المجال للمجتمع السوري وقواه الحيّة لتتنفس مجدداً... وأية إشارة من هذا النوع ستنعكس مباشرة انتعاشاً اقتصادياً نسبياً، ولنا في ما حصل في عام 2017 مثال جيد، فذاك العام الذي تبلورت فيه اتفاقات أستانا ونجحت في إيقاف دوامات العنف، وأوحت بوجود تفاهمات دولية وإقليمية تحوّلت إلى حلول ملموسة اضطرت كل الأطراف السورية للتجاوب معها... هو العام الوحيد خلال الأزمة الذي استقر فيه سعر صرف الدولار وتوقّف نزيف الليرة، بل انخفضت أسعار الغذاء وتحسّن وضع الطاقة نسبياً، وشهدت المناطق الصناعية السورية توسعاً استثمارياً، واستمر هذا الوضع حتى الربع الأخير من عام 2018 عندما اشتدت العقوبات وتوقف الائتماني الإيراني، وبدأ الجمود السياسي رغم تشكيل اللجنة الدستورية التي يتم عرقلة عملها حتى اليوم...

لن تكون هنالك حلول دفعة واحدة ولكن الحلول الجزئية أيضاً لا تنفع ولن تنفع إلّا الخطوات السياسية المحددة التي تجعل البيئة السورية قابلة للحياة مجدداً.

الجمود السياسي يؤدي إلى تفاقم التدهور الاقتصادي، ليؤدي التدهور الاقتصادي والجوع تحديداً دوره في فتح الباب واسعاً على احتمالات ذهاب البلاد إلى نقطة اللاعودة. ولا خروج من هذه الدوامة إلا بكسر الجمود السياسي، وليس بأية طريقة، بل باتجاهات محددة. فسورية تحتاج إلى بيئة سياسية حيّة تستطيع أن تستقبل كل أبنائها وتستفيد من طاقاتهم، «لا أن تلوّح بمصادرة ممتلكاتهم» وهي تحتاج إلى طاولة نقاش سياسي تسمح بتجاوز الجراح، وتقديم تنازلات حقيقية لصالح المجتمع بمجمله، لأن هذا هو الضمان الوحيد لبقاء السيادة والشرعية، إنّ أية خطوة بهذا الاتجاه ستنعش الوضع الاقتصادي حتى دون أدنى «ابتكار حكومي».. وستسمح بتفجير الطاقة الحية لمجتمع كان خلّاقاً، وهو ينازع اليوم... ولكن لا تزال روحه تنبعث في الأجواء رغم «العفن المحيط».

المرحلة الانتقالية الدولية... أولاً مصير الدولار

الأزمة الاقتصادية الدولية التي تبدّت أول موجة انفجار لها في 2007 وثاني انفجار لها في 2020، سرّعت ظهور التغيرات في موازين القوى الدولية، وإثر ذلك يُعاد تشكيل السياسة الدولية بمخاض انتقالي طويل وصعب نعيشه اليوم... ولكن: «إلى متى»؟! سؤال تصعب الإجابة عنه، ولكن يمكن القول: إنّ مفاصل حاسمة في عالم اليوم تحدد المسارات وطابع الحركة: هل سيستمر العالم بالتقدم بالنقاط أم بالقفزات؟

■ ليلى نصر

خطوط عريضة أصبحت من العموميات المتفق عليها: تراجع المنظومة الغربية يقوده تراجع الأمريكيين وهو ما أصبح يمثّل «العالم القديم»، وصعود القوى الدولية الجديدة في آسيا بالدرجة الأولى وتقودها الصين. ليمتد طيف هذا التناقض ويكون عاملاً أساسياً في التأثير على كل الجغرافيا السياسية العالمية المقسّمة موضوعياً إلى مجالات وأقاليم وكتل.

البعض يسمي المرحلة الحالية: نهاية الأحادية القطبية الأمريكية، وهو ما أصبح طور الإنجاز، بل ووراءنا في معظم الجوانب. بينما يصحّح آخرون قائلين بأن نهاية هذا المخاض لن تكون إلّا بتجاوز الأزمة العميقة للمنظومة الرأسمالية ذاتها، لننتقل إلى مستوى أعلى في بنية الإنتاج العالمي ينعكس بالعلاقات الدولية، حيث لا أقطاب... عالم أقرب للتكامل والاندماج في مستوى أرقى وأكثر إنسانية.

الدولار والتكنولوجيا والسياسة

لكن بين هذا وذاك، هنالك ما نحن فيه اليوم: صراع القديم المستميت للبقاء بكل أدوات «الدفاع الهجومي» الممكنة، ومحاولة الجديد شقّ الطريق بفتح الثغرات وبناء الحصون وترقّب لحظة مبادرة. هذه المرحلة التي قد تطول أو تقصر بناء على مفاصل أساسية تحسم موازين القوى بلا عودة... وتدفع «القديم» المتمثل بعدوانية الغرب والولايات المتحدة تحديداً لانكفاء سريع، وتسمح للمجتمعات ببناء نماذج أخرى.

وضمن هذه المفاصل الحاسمة في تحديد الآجال الزمنية وشكل المرحلة الانتقالية الدولية، هنالك ثلاثة جوانب هامة ومتداخلة، الأول: مصير الدولار، والثاني: التفوق والسبق التكنولوجي، والثالث: يتمثل بالعوامل الذاتية للمجتمعات، وتحديداً مستوى التنظيم والفعالية السياسية، التي قد تلعب دوراً في تسريع الحركة أو إبطائها... سواء لدى قوى العالم القديم أو القوى الصاعدة أو حتى لدى القوى الإقليمية المؤثرة في الأقاليم عالية الأهمية ضمن الصراع الدولي كمنطقتنا...

وسنبدأ الحديث عن أثر مصير الدولار على مسار الحركة لنستتبع الجوانب الأخرى في مقالات لاحقة.

ما الذي يعنيه مصير الدولار؟

مصير الدولار قد يكون أهم المفاصل المحددة للآجال الزمنية، فالدولار الذي يعكس سطوة القطاع المالي ومستوى الربح الذي يحققه، يكثّف عملياً الوزن النوعي للقطب الأمريكي والغربي في المرحلة الماضية الممتدة منذ منتصف الخمسينات والتي لم تكن التسعينات وانهيار الاتحاد السوفييتي إلّا ذروتها.

وعندما نتحدث عن مصير الدولار فالمقصود مباشرة احتمالات التراجع السريع في قيمته، وفقدان الثقة به باعتباره «الملجأ الآمن في الأزمات». الأمر الذي يرتبط بوظيفته كعملة تبادل واحتياطي دولية أساسية، مع كل ما اشتقّ عن هذا من بنية مالية معقدة وضخمة: فالدولار هو جزء أساسي من المخازن الاحتياطية لدول العالم بأكثر من 60%، وهو العملة الأساسية التي تُسعّر ديون الدول والشركات والعائلات عبر العالم، والتي تجاوزت ثلاثة أضعاف الناتج العالمي، وهو مصدر تضخّم القيم السوقية لأسهم الشركات الكبرى «التريليونية»، وهو عملة مئات التريليونات من المال الاستثماري العائم عالمياً في صناديق وشركات استثمار مالية وجنات ضريبية، وهو أداة تسعير السلع الأساسية عالمياً: النفط والغذاء والمعادن وغيرها... وفقاعته المتضخمة هذه هي جهاز الإنعاش الذي يستمر وفقه نمط المعيشة والإنفاق الغربي: المؤثر على دول المركز ودورها السياسي، والمجتمعات هناك ومستوى رفاهها، والاقتصاد وقدرته على الاستمرار دون الضخ المستمر للنقود الرخيصة!

منظومة الدولار العالمية هذه غير مصممة لتستدام، ولا يمكن لها ذلك... ويتفق الجميع أن أي اضطراب يمكن أن يؤدي إلى هذه الهزّة المالية الكبرى، والعالم يحبس أنفاسه ويستعد. والمؤشرات كثيرة، بدءاً من تصريحات بل تحذيرات الاقتصاديين والمستثمرين والبنوك الاستشارية الغربية التي تتراوح بين الحديث عن توقع انخفاض الدولار بنسبة 35% في عام 2021، وصولاً إلى الإشارات من المستثمرين الكبار لعدم الثقة بالدولار إلّا في الأجل القصير، واستبداله باستثمارات أخرى في الأجل الطويل.

والأهم، حديث صندوق النقد الدولي عن «بريتون وودز جديدة»، أي: عن لحظة التوافق على نظام نقدي دولي جديد عوضاً عن الاتفاق الذي وضع الدولار على العرش، إضافة إلى تخزين قوى العالم الصاعد للذهب، واتساع رقعة التداول بالعملات الأخرى تقودها الصين، وصولاً إلى ما قد يكون نواة المنظومة النقدية البديلة المتمثلة بالعملات الإلكترونية الصادرة عن البنوك المركزية... وهنا الرّيادة التامة للصين، بينما تلتحق البنوك المركزية الغربية.

الأمريكيون بين الرعونة والمرونة

المنظومة النقدية والمالية المتمثلة بالدولار، بمثابة النسيج الذي يغلّف العضوية الحيّة للاقتصاد العالمي... هذه البنية الحيّة التي تتطور وتحتاج «لتبديل جلدها»، ولكن لا يمكن أن تتم هذه العملية «بالسلخ» لأنها قد تؤدي إلى تقيّحات يصعب ترميمها. وسيكون جميع «عقلاء العالم» وقواه القابلة للاستمرار حريصين على «إدارة» انهيار الدولار وإزاحته.

المشكلة الأساسية في الإدارة العقلانية لإزاحة الدولار هي السياسة، أي: مصالح القوى الغربية والأمريكية تحديداً الأكثر ارتباطاً بوظيفة الدولار العالمية، والتي تدفع إلى الرعونة إذ لن يكون من السهل أن تتكيف مع هذه الخسارة وتراجع موقعها في سلم القوّة العالمي بسرعة، وستكون مستعدة لاستخدام سلاحها الدولاري بوسيلة تدميرية لتدفع القوى الأخرى في الغرب والشرق للتفاوض معها، ومحاولة حجز موقع في البنية القادمة.

ولكن عدا عن الرعونة ينبغي ألّا يغيب عن الذهن، أنّ قوّة الدولار الحالية «وإن كانت تحت الخطر» لا تزال تعطي الأمريكيين هامش مرونة ووقتاً لإعادة ترتيب الأوراق تكنولوجياً وسياسياً. فصحيح أن الأمريكان يستخدمون ضخ الدولار لمواجهة الأزمات، وهذا يزيد الخطر ويعجل انهيار الدولار... ولكن بالوقت ذاته يتحوّل جزء من هذه الكتلة إلى قوّة اقتصادية حقيقية. فبعد أزمة عام 2007–2008 ضخّ الفيدرالي ما يقارب 4 تريليونات دولار وتم إنقاذ البنوك، ولكن بالعمق تم الإنقاذ عبر استمرار النمو الأمريكي نسبياً، تجلّى مثلاً في قطاع النفط الصخري الأمريكي الذي سمح للأمريكان بمساحة تأثير أوسع على قطاع الطاقة الأحفورية، ومن جانب آخر تحول تدفق كبير من هذا التمويل إلى شركات التكنولوجيا الكبرى في قطاع المعلومات والاتصالات، وساهم في المحافظة على استثمار كبير معرفي وتكنولوجي في هذا القطاع الرائد، أبقى الولايات المتحدة رقماً حاسماً في التكنولوجيا العالية... وإن لم تستطع أن تواكب السرعة الاستثنائية للنمو والانتقال الصيني التكنولوجي خلال هذه المرحلة، إلّا أنها حافظت على موقع الصدارة في مجالات حساسة.

اليوم، ومع استمرار الضخ يتسع الحديث عن الاستثمار الواسع في البنى التحتية والطاقة البديلة في أمريكا... لتُعلن الإدارة الحالية عن نية استثمار في البنى والتحتية والطاقات البديلة قد يقارب 12 تريليون دولار، وذلك قبل أن «تأكل الصين غدائنا» وفق تعبير الرئيس الأمريكي بايدن عن السبق الصيني في مجال الاستثمار هذا.

هذه المحاولات هي مسعى لإدارة كتلة الدولار ومحاولة توليد النمو لكسب الوقت وتجهيز البدائل، كما تعكس وعياً أمريكياً بضرورة الإبقاء على ميزان قوى اقتصادي حقيقي أي: في قطاعات التصنيع العالية، والبنى التحتية وعموم الإنتاج الحقيقي... ولكن نجاح هذه المحاولات وضمن أية آجال زمنية لا يبدو أمراً سهلاً تحديداً في ظل انقسام الحكم الأمريكي والإدارة، وفي ظل تسارع تقدّم الآخرين، وفي ظل صعوبة التحكم بكتلة المال الهائلة والعمل تحت خطر الانفجار.

تراجع المنظومة الغربية يقوده تراجع الأمريكيين وهو ما أصبح يمثّل العالم القديم وصعود القوى الدولية الجديدة في آسيا بالدرجة الأولى وتقودها الصين

إنّ كل هذا التشابك يجعل الدولار قنبلة موقوتة، فالانهيار السريع قد يسرّع الحركة ولكن قد يهز كيانات ودول ومنظومات، ليكون ما نشهده من فوضى اليوم «مجرد نزهة»، أما التفكيك الدقيق والتدريجي فقد يبقي الدور الأمريكي السلبي وقتاً أطول ويدفعه لينحسر ببطء، ويسمح للعالم بمخرج أكثر أماناً وهدوءاً نسبياً. والأهم من هذا وذاك: أن خيارات الخروج التدريجي قد لا تكون بيد أحد الآن، وإمكانية التحكم بالأزمة وانفجارها أصبحت فوق الجميع... ولذلك فإن الجميع يتجهز للعاصفة، إن لم يستطيعوا تغيير مسارها وتفريغ شحنتها تدريجياً.

من وحي أزمة المواصلات..

كل يوم عم يمرع السوريين هو عبارة عن يوم مأزوم أكتر من اليوم يلي قبلوا...

■ دارين السكري

المعاناة ما عم تخلص... الوجع ما عم ينتهي... الاستغلال والسرقة والنهب عم تزيد أضعاف مضاعفة أكتر وأكتر...

يلي ما مات من الحرب والضرب... عم يموت مليون موتة باليوم من الهم والحسرة والركض ورا السرافيس...

الأزمات كلها عم تتفاقم... بس أكتر تفاقم بشع هي أزمة المواصلات يلي لهلق ما حدا من المسؤولين ولا المعنيين عم يلاقولها حل جذري جدّي عنجد...

حبيت أنقلكون بعض تعليقات المواطنين يلي عم يركضوا ورا السرافيس.. وبعض تعليقات الشوفيرية.. ورح سلط الضو ع شي تعليق حكومي عن هاد الموضوع...

تعليقات المواطنين

«نحنا طلاب الجامعة... عم نتبهدل بالصبح وبالرجعة... صرنا نكره النزلة ع الجامعة.. عم نكره أنو درسنا بالجامعة من ورا المواصلات..»

«أزمة سير وما في لا سرافيس ولا شي والتكاسي أجورها غالية كتير.. والعالم حقا تدفش لتقدر تحصل ع مقعد وتوصل ع بيتا بظل هل الأزمة يلي ما كان يلتقالها حل..»

«مقضيين حياتنا كلها تقطيع بتقطيع... كل يوم نفس الموضوع ونفس الموال... أحياناً منضل واقفين شي ساعة ونص لحتى نركب...»

«ما بعرف إذا حدا رح يسأل شبك... أو إذا حدا رح يسمع كلامي... أو إذا حدا رح يسأل أنت يا مواطن شو وجعك؟؟ اقسم بالله ما في حدا يسمع... فخليها لله عم نتبهدل هل البهدلة كرمال ننزل ع جامعاتنا أو كرمال نصارع ونحصل على لقمة عيشنا ولا حول ولا قوة إلّا بالله...»

تعليقات السائقين

«مالنا قدرانين نوقف عند العالم... العالم أكتر من السيارات... وأنا من الصبح معبي وما وقفت سفراتي عم اشتغل من الصبح... بس هلق خلصوا مازوتاتي وبدي وقف إجباري وبعدنا بأول النهار...»

«عم يعطونا 25 لتر مازوت وعم نشتغل فيهون.... هدول هنن وغير هيك ما في...»

«كنا عم نعبي 40 لتر ونشتغل فيهون ليل نهار... بس هلق 25 لتر يا دوبنا أربع سفرات... وفي سيارات يلي بتطلع ع الريف البعيد يا دوبها تلت سفرات... طيب كيف بدنا نشتغل؟»

«أنا كنت بالكازية الساعة ستة... هلق الساعة 2... أي خلصوا المازوتات... وهي أخر سفرة...»

«عرفتوا وين المشكلة؟؟؟ المشكلة بالكمية... خليهون يكترولنا الكمية ويحطولنا مراقبين ويروحوا ويجوا ما عنا مشكلة وهيك منقدر ننقل ليل نهار...»

«عم تصير الزحمة والعالم بتقول ما عم نشتغل... ونحن واقفين بسبب المازوت...»

يا رب تعلق شي هل الحكومة

«أعلنت وزارة النفط في 2021/1/3 قرارها خفض كميات البنزين الموزعة على المحافظات بنسبة 17% وكميات المازوت بنسبة 24%، نظراً لتأخير وصول واردات المشتقات النفطية المتعاقد عليها...»

والكل بيعرف إنو بعد التخفيض رح يصير تفاقم زايد للأزمة الموجودة بالأساس...

وما فينا ننسى إنو أزمة المواصلات بتكون بالمناطق الحيوية «يعني المكتظة»، وبتزيد بساعات الذروة وبتزيد معها طبعاً عملية الاستغلال والقنص وتشليف بالأجرة..

وخصوصي موضوع «تكسي- سرفيس» يلي الشاطر فيون بيصير يستغل أكتر...

ولا حدا يقول اعتمدوا ع المشي!!

ترا هل الكلمة خطيرة... لأنو إذا زبطت ضمن المدينة والعالم حتروح صحتا ورجليها لتوصل ع بيتها... بس هل الموضوع رح يكون صعب جداً وقت بدو يكون التنقل بين الريف والمدينة!!!

وطبعاً ما تم التفكير من قِبل المسؤولين أو المعنيين بشكل خاص عن هاد الموضوع حتى يحلوا هل الأزمة أو فينا نقول عنها هل المصيبة... أبداً...

يلي ما مات من الحرب والضرب... عم يموت مليون موتة باليوم من الهم والحسرة والركض ورا السرافيس...

السؤال: وين المسؤولين عن قطاع المواصلات والنقل الداخلي؟؟؟ وين تنفيذ وظائفون ومهماتون على أرض الواقع؟؟ شو آعدين عم يعملوا؟؟ ووين الحكومة كلها من هالأزمة اللي كأنو ما لها حل؟!

يا ترى مبسوطين وهنن ورا مكاتبون عم يتفرجوا ع معاناة هل المعترين المغلوب ع أمرون ولا شو؟؟؟

بالنهاية، قد ما انبسطوا بالتعتير يلي عم يعتروه للعالم، ما رح يكونوا مبسوطين بالشي يلي بالنهاية يمكن يعملوا هدول العالم نفسون... خاصة مع الازدحام والتجمعات اللي صارت بتلم وبتزم بكتير من الأماكن.!

وجب التنبيه...

«صبة» بيتونية تطلبت تفرّغ وزيرين ومحافظ وحشد من المسؤولين

لا ندري هل نهنئ المنتظرين للسكن البديل الموعودين به اقتراناً بتنظيم منطقة خلف الرازي منذ سنوات، أم نقدم لهم واجب العزاء بأحلامهم المدفونة على مر هذه السنين من الانتظار؟

■ نوار الدمشقي

فبعد كل السنين الماضية من الوعود والانتظار، نبشر هؤلاء: أن الطبقة البيتونية لاول ابراج السكن البديل تم البدء بصبها أخيراً!

حشد كبير من المسؤولين

الخبر لم يقف عند حدود الدهشة فيه على صب الطبقة البيتونية فقط، بل بمن كان من المسؤولين حاضراً خلال هذا الإنجاز منقطع النظير!

فقد حضر مراسم «الصبة» كل من وزير الإدارة المحلية والبيئة، وكذلك وزير الأشغال العامة والإسكان، بالإضافة إلى محافظ دمشق ومعاونه، طبعاً بالإضافة إلى بعض المسؤولين في كلٍّ من هذه الجهات، وكذلك المسؤولين عن المشروع السكني الفريد المزمع في المنطقة التنظيمية، أي: حشد من المسؤولين على أعلى المستويات من الحكومة وجهاتها التابعة!

وقد قامت الكثير من وسائل الإعلام بتغطية الحدث العظيم، بما في ذلك صفحات ومواقع الجهات الرسمية ذات الصلة، التي أشادت بهذا الإنجاز طبعاً.

تفصيلات لا بد منها

لن نقلل من أهمية «الصبة» كإنجاز بعد كل السنين من الانتظار، فقد ورد في متن الخبر المنقول عبر بعض وسائل الإعلام، أن الصبة البيتونية كانت بسماكة 40 سم في البرج /A 6/، وهي الطبقة البيتونية اللازمة لتقوية التربة.

لكن ربما ما تجدر الإشارة إليه، أن عدد الأبراج السكنية المخصصة للسكن البديل هي ستة أبراج، ولكم أن تحسبوا هوامش الزمن المطلوبة لاحقاً حتى يتم إنجاز الصبات البيتونية لكامل هذه الأبراج بداية، ثم البدء بعمليات البناء المطلوبة لاستكمال عمليات الإشادة حتى نهايتها، مع عدم إغفال ما يتطلبه كل ذلك من تفرغ للكثير من الوزراء والمسؤولين، عند إنجاز كل مرحلة من هذه المراحل تباعاً.

فكل ما تم تناقله من أخبار عن «الصبة» والإنجاز، برغم ذكر الكثير من الأرقام عن المساحات الطابقية والمسطحات الخضراء والمرائب، وغيرها من التفصيلات الأخرى، لكنه لم يرد بمتنه أية مواعيد لاستكمال العمليات التنفيذية لبقية المشروع بتفاصيله المذكورة!

وتقبلوا خالص التهنئة والعزاء!

هل تستطيعُ غير الاشتراكية أنْ تُحَقّقَ «الحياد الكربوني» قبل 2060؟

أعلنت الصين هدفين في سياق مكافحة التغير المناخي: «بلوغ ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل 2030 وتحقيق الحياد الكربوني قبل 2060»، الأمر الذي أعاد تأكيده الرئيس شي جين بينغ في كلمته أمام منتدى دافوس في 2021/1/25، بعد أن كان قد أعلنه لأول مرة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2020/9/22 والذي اعتُبِرَ آنذاك «إعلاناً مفاجئاً من الصين ولكن مُرحَّباً به» وفق ردود أفعال غربية، والتي لفتت مع ذلك إلى أنه «لم تكن هناك تفاصيل حول كيفية تنفيذ ذلك على مدى الأربعين عاماً القادمة». لكنّ الأمر لم يطل حتى بدأت تظهر ملامح خطة عملاقة تؤكد جدّية هذه الأهداف. ففي 2020/12/10 قامت «مؤسسة طاقة الصين» «وهي منظّمة أمريكية المَقرّ مسجّلة في كاليفورنيا، وتعمل في بكّين بإشراف اللّجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين الشعبية» بنشر تقرير من 120 صفحة بعنوان «مسار النمو الجديد للصين: من الخطة الخمسية الرابع عشرة إلى حياد الكربون»، مرفقة بـ «ملخّصٍ إلى صانعي السياسات». وفيما يلي نضيء على أبرز ما ورد في الملخّص.

■ ترجمة وإعداد: فيديل قره باغي

يذكّر التقرير في بدايته، ما أكّد عليه المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، المنعقد في تشرين الأول 2017، حول أهداف «بناء مجتمع الحياة الرغيدة إلى حدّ ما من جميع النواحي بحلول عام 2021، وبناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة عظيمة مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافياً ومتناغمة وجميلة بحلول عام 2049».

التزام الصين باتفاقية باريس للمناخ

أحد الأهداف المركزية في اتفاقية باريس «إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، ومتابعة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعي». استناداً إلى أحدث الأبحاث، خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ «IPCC» إلى أن صافي انبعاثات CO2 العالمية يجب أن تصل إلى الصفر في منتصف القرن الحادي والعشرين تقريباً للحد من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية.

تحدّي نزع الكربون من كلّ القطاعات

ليس ممكناً تصفير انبعاثات CO2 دون تخفيضات كبيرة له في جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك المباني والصناعة والنقل والكهرباء والتكرير والزراعة والغابات. ويجب خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر رغم مواصلة النمو الاقتصادي. قطاع الكهرباء يستطيع إنجاز ذلك أسرع، بسبب الخيارات البديلة العديدة وزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية لطاقة الرياح والطاقة الشمسية. بالمقابل، ثمة عدد من القطاعات الأخرى لا توجد فيها خيارات تخفيف انبعاث منخفضة التكلفة حالياً. ومنها مثلاً: النقل الجوي، والعديد من العمليات الصناعية، وعمليات الحرارة المرتفعة. تتوقع الأبحاث عادةً أن تكون هذه آخر القطاعات التي ستتم إزالة الكربون منها، أو قد لا يُزال منها الكربون إزالة كاملة. ولكن التكنولوجيا تتطور بسرعة، وقد تكون فرص التخفيف بعد عقود من الآن مختلفة تماماً عمّا هي عليه اليوم.

حياد الكربون لرفع جودة النمو والتنمية

يمكن اعتبار هدف حياد الكربون في الصين مخططاً لمسار نمو جديد يحقق للصين أهدافاً متعددة، أهمها:

«1» الريادة الدولية والتوسع الصناعي والقدرة التنافسية، في التقنيات الخضراء، وتكنولوجيا شبكات الجيل الخامس 5G والذكاء الاصطناعي، التي سيكون الطلب عليها مرتفعاً عالمياً وستساعد بدعم الاقتصاد الأخضر.

«2» الوظائف والازدهار، الابتعاد عن الوقود الأحفوري سيخلق تحديات قريبة المدى، لكن التحول الاقتصادي المرافق يمكن أن يعزز العمالة والازدهار الاقتصادي المشترك على نطاق واسع. بين عامي 2010 و2019، جذبت الصين استثمارات بقيمة 818 مليار دولار في الطاقة المتجددة، وأصبحت أكبر سوق في العالم لكل من الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الحرارية الشمسية، وموئلاً لنحو 40% من جميع وظائف الطاقة المتجددة في العالم، والتي وصلت إلى أكثر من 4 ملايين وظيفة عام 2020. سيؤدي تقدم الصين نحو حيادية الكربون إلى توسيع فرص العمل عبر طيف الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك إنتاج البطاريات والطاقة المتجددة والبناء والخدمات ذات الصلة، مثل: النقل المشترك، والتقنيات الأساسية، مثل: الرقمنة.

«3» الإصلاح البنيوي؛ سيسهل هدف حياد الكربون الإصلاح البنيوي الصناعي في الصين بالتحول من الصناعات الملوثة وكثيفة الكربون إلى المنخفضة الكربون، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الصناعية الإجمالية للعوامل، وتغيير أساليب الإنتاج، وإنشاء نماذج أعمال جديدة.

«4» تحسين الصحة والهواء النظيف؛ وتقليل الاعتماد على الفحم والموارد الملوثة الأخرى وتسريع الاتجاه الحالي نحو جيل جديد من السيارات والمَركبات منخفضة التلوث، مما يقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين. ورغم خطوات الصين الكبيرة لتحسين جودة الهواء، لكن المستويات الحالية غير كافية لتلبية الأهداف طويلة الأجل. إن الجمع بين هذه المعايير والتنمية الخضراء بحياد الكربون سيقرّب الصين من أعلى معايير جودة الهواء التي توصي بها منظمة الصحة العالمية تجاه الجسيمات الدقيقة «PM2,5».

«5» تعزيز أمن الطاقة؛ تجاوزت الصين الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستورد للنفط الخام في العالم في عام 2018. وتعد الصين أيضاً أكبر مستهلك ومستورد للفحم في العالم. في عام 2019 استهلكت الصين 2870 مليون طن متري من الفحم تمثل 53% من الاستهلاك العالمي، واستوردت 21% من الفحم. والاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري المستورد يقوّض أمن الطاقة في الصين، أمّا التقدم على طريق حياد الكربون فسوف يسمح لها بإنشاء المزيد من الطاقة المحلية المتجددة وتعزيز أمن الطاقة.

تخطّط الصين للتخلص التدريجي من توليد الطاقة بالفحم بحلول 2040– 2045 وبناء دولة اشتراكية حديثة بحلول عام 2049

التخلص التدريجي من الفحم كمصدر للطاقة

الصين أكبر مستهلك ومنتج للفحم في العالم، والفحم ساهم بنسبة 58% من إجمالي استهلاكها للطاقة الأولية عام 2019. وهو يستخدم على نطاق واسع لتوليد الكهرباء، وإنتاج الصلب والإسمنت والمواد الكيميائية والمباني. ولتحقيق هدفها الخاص بحياد الكربون، تحتاج الصين إلى تسريع التخلص التدريجي من استخدام الفحم دون «احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه» عبر الاقتصاد «أي: دون ما يعرف اختصاراً بـ CCUS». يجب القضاء على احتراق الفحم المتناثر من الأفران الصناعية الصغيرة، والغلّايات، والتدفئة السكنية، والطهي في المناطق الريفية، وذلك ضمن الجدول الزمني للخطة الخمسية الرابع عشرة «2021– 2025». يجب القضاء على توليد الطاقة من الفحم دون استخدام CCUS بحلول 2040– 2045 تقريباً. أما في الفترة 2055– 2060 فيجب بالمثل التخلص من استهلاك الفحم في القطاعات الصناعية التي يصعب إزالة الكربون منها «كالتي تستخدمه كمادة وسيطة في إنتاج الصلب».

يمثل قطاع الطاقة 54% من إجمالي استهلاك الفحم في الصين. من خلال الوقف الفوري لبناء أيّة محطات طاقة فحمية جديدة، والتقاعد السريع لجزء صغير من محطات الفحم القديمة والقذرة وغير الفعالة على المدى القريب، والاستخدام التدريجي لمحطات التشغيل، يمكن للصين التخلص التدريجي من توليد الطاقة بالفحم دون CCUS بحلول 2040– 2045 عندما تصل غالبية المصانع الحالية إلى عمر 30 عاماً. يمكن التخلص التدريجي من الاستهلاك المباشر للفحم في قطاعات الاستخدام النهائي، ولا سيما الصناعة والمباني، بعدة إستراتيجيات، منها: تحسينات الكفاءة والكهرباء وتبديل الوقود منخفض الكربون «أي: إلى الهيدروجين صفر الكربون أو الكتلة الحيوية الحديثة»، والتغييرات الهيكلية المُقلّلة لطلب الفحم.

دعم الشعب لتخفيف الآثار الانتقالية

تعتمد العديد من اقتصادات الأقاليم الصينية بشكل كبير على الفحم في التوظيف والنشاط الاقتصادي. فلا بد من نهج شامل يعالج التأثيرات قريبة المدى. وتشمل الأساليب الممكنة: سياسات إعادة التوطين والتقاعد للعمال الأكبر سناً، وبرامج إعادة التدريب والتعليم للعمال الأصغر سناً، والسياسات المالية لتوفير التعويضات والدعم المالي للأفراد والشركات، والحوافز الاقتصادية لإنشاء أعمال تجارية جديدة وفرص التنمية للاقتصادات المحلية. يمكن أن يوفر التخلص التدريجي من الفحم مع الإدارة الفعالة للانتقال إلى نوعية حياة أفضل لملايين من عمال الفحم والقوى العاملة في مجال الطاقة في الصين.

أهمية تثوير «الأسلوب التكنولوجي»

هذه «الثورة الإيكولوجية» التي تخطط لها الصين، والتي أضأنا على أبرز نقاطها أعلاه، تذكّرنا بالأهمّية المعاصرة لـ«تكنيك الإنتاج» الذي تحدّث عنه فريدريك إنجلس في رسالته إلى بورغيوس «25 كانون الثاني 1894»: «إننا نفهم بالعلاقات الاقتصادية التي نعتبرها الأساس المحدِّد لتاريخ المجتمع، الأسلوبَ الذي يُنتِج به الناس في مجتمع معيَّن وسائلَ العيش ويتبادلون به المنتوجات «ما دام يوجد تقسيم العمل». وعليه، يدخل هنا كلُّ تكنيك الإنتاج والنقل. ووفقاً لنظراتنا، يحدِّدُ هذا التكنيك أسلوبَ التبادل أيضاً، ثم أسلوبَ توزيع المنتوجات...». ويضيف إنجلس حول انعكاس ذلك على العلم: «فإذا ظهرت عند المجتمع حاجة تكنيكية، فإنّ هذا يدفع العلم إلى الأمام أكثر مما تدفعه عشر جامعات».

السودان... تطبيع وتجويع وقمع

لم يغب السودان عن الواجهة طوال السنوات الماضية، فمنذ اندلاع الحركة الاحتجاجية في أواخر 2018، تتسارع الأحداث السياسية، حتى وصلنا اليوم إلى اللحظات التي تسبق العاصفة، فمع الإعلان عن حل الحكومة الانتقالية وتشكيل حكومة جديدة، تدخل البلاد مرحلة جديدة لا تبدو أنها تحمل انفراجات قريبة، بل مزيداً من التصعيد.

■ علاء ابوفرّاج

لم تنل الوثيقة الدستورية المعلن عنها في شهر آب من العام 2019 ثقة العديد من القوى السياسية وقوى الحراك الشعبي، لكنها كانت إعلاناً عن مرحلة لابد منها كما برهنت مجريات الأمور، فالحركة الاحتجاجية السودانية ورغم كونها استفادت من تجارب الحركة الشعبية في المنطقة، إلا أنها لم تستطع بعد أن تفرض إرادتها في شكل، وطبيعة التغيير المطلوب.

المرحلة الانتقالية

عبّرت بعض القوى السياسية في السودان ومنذ اللحظة الأولى للإعلان الدستوري «وعلى رأسهم الحزب الشيوعي السوداني»، عن وجود تشوهات واضحة في أطر المرحلة الانتقالية التي جرى اعتمادها، ورأت هذه القوى أن المجلس العسكري السوداني- والذي برهنت الأحداث أنّه أحد المدافعين عن النظام السابق لا كأسماء، وإنما كسياسات اقتصادية واجتماعية- ينوي استغلال الفترة الانتقالية لترسيخ شكّل البلاد القائم، من حيث أن يبقى السودان بلداً تابعاً مرهوناً للقوى الخارجية، وبعيداً عن مكونات السلم الأهلي، من عدالة في توزيع الثروة، والمصالحات القائمة على أسس عميقة. يحتاج المجلس العسكري لإتمام هذه المهمة إلى حلفاء «مدنيين»، وتم ذلك عن طريق عملية طويلة من إعادة الفرز داخل «قوى إعلان الحرية والتغيير» جرى خلالها تأريض عدد من القوى السياسية وإبعادها عبر جملة من الإجراءات، مثل: تخفيض التمثيل وممارسة الضغط وغيرها، مما كرّس «الحرية والتغيير» كواجهة غير فاعلة، يجري من خلالها تبرير سلوك المجلس العسكري، وقمع الحركة الشعبية، بدل النضال في سبيل تحقيق مطالبها وبناء نظام جديد.

عندَ النظر إلى مفرزات المرحلة الانتقالية حتى اللحظة، نرى بوضوح تفاقم الأوضاع المعيشية، واستمرار نهب ثروات البلاد، واقتصاداً يعاني من التضخم وتعطل الإنتاج الحقيقي وتحديداً الزراعي، مما ينتج عنه أزمة في تأمين متطلبات الحياة الأساسية، بالإضافة إلى انتقال السودان للعب دور مسموم عبر الإعلان عن اتفاق لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتقديم كل أشكال الطاعة للقوى الغربية التي ساهمت في تفتيت ونهب السودان على مدار عقود.

الشارع يتحرك من جديد

ليس من الصعب القول بأن استمرار الأزمات التي عانى منها الشعب السوداني في ظل النظام السابق، وتفاقمها دون حل سيدفع الشعب إلى الشارع مجدداً للمطالبة بحقوقه المهدورة، وإن عملية الفرز الجارية ضمن «الجسم المدني» للنظام تدفع بجزء من القوى بشكل تدريجي إلى صفوف المعارضة مجدداً، وتبقي كل القوى السياسية المدافعة عن جوهر النظام السابق لتشكّل مع المجلس العسكري «النظام الجديد». كلُ هذا بدأ يدفع الشارع للحركة من جديد، فبدأت الولايات السودانية تشهد تحركات احتجاجية واسعة، فشهدنا احتجاجات غير منقطعة منذ الإعلان عن بدء المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من أن وتيرة هذه الاحتجاجات لم تكن واحدة طوال هذه الفترة، لكنها كانت تظهر مع كل تطور جديد في المشهد السياسي، فتتصاعدت مع الإعلان عن التطبيع، وتتصاعد الآن لتطالب بحل الأزمة الاقتصادية التي تجوّع الشعب.

مؤشرات خطيرة ترافق هذه الحركة مع تصاعدها، فالسلطة تقابلها بإجراءات قمع مركّبة، فأعلن عن حظر التجول في عدد من الولايات، وجرى إعلان حالة الطوارئ، واعتمدت السلطات على القمع والإجراءات الأمنية، ويضاف إلى ذلك دفع قوىً للقيام بعمليات تخريب وسلب للممتلكات، وهناك محاولات حثيثة لربط هذه الأعمال بالحركة، وإن كنا من حيث المبدأ لا نستبعد وجود قوىً فوضوية ضمن الحركة لا ترى في الحراك الشعبي السلمي مخرجاً، وسبيلاً وحيداً للتغيير، لكن يبدو واضحاً من سلوك هذه العناصر أنها تمارس نوعاً من التخريب المتعمّد بهدف تشويه الحركة المحقة، وهناك محاولات لاتهام جهات أخرى في ارتكابها لهذه الأعمال التخريبية.

فما جرى في السوق في ولاية القضارف يُعد نموذجاً لطبيعة الأحداث، فقد اندلعت أعمال شغب واحتجاج كرد فعل على زيادة تعرفة المواصلات الداخليّة وتردي الأوضاع المعيشية، وشهد السوق أعمال تخريب وسلب. ويشابه هذا ما جرى في ولاية جنوب دارفور، فجرى وبشكل موازٍ لمظاهرات واحتجاجات شعبية قيامُ بعض العناصر بالتخريب والحرق والنهب، ووجه والي جنوب دارفور اتهاماً للحزب الشيوعي السوداني بوقوفه خلف هذه الأعمال المشينة، مما دفع الحزب لإصدار بيانٍ أعلن فيه: أن الاحتجاج والتظاهر السلمي على سوء الإدارة السياسية وتردي الأوضاع الاقتصادية حقٌ ديمقراطي مكفول، مضيفاً بأن الحزب سيتصدى «بحزم سياسياً وقانونياً لتصريحات والي ولاية جنوب دارفور للزج باسم الحزب الشيوعي واتهامه بتحريض المحتجين على العنف وعمليات السلب والنهب في محاولة يائسة لصرف الأنظار عن الفاعل الحقيقي، لشيء في نفسه ومآرب أخرى ستكشف عنها الأيام القادمة».

السلوك الحالي للنظام يؤكد: أن معركة ستتشدّد، فهو من جهة يعتمد الأسلوب الأمني الذي كان سائداً زمن البشير مصحوباً بإجراءات قاسية، كفرض إغلاق الأسواق كإجراء عقابي يفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة، ويحاول في الوقت نفسه توجيه الاتهام للقوى التي يبدو أنها ستتصدر واجهة هذه الاحتجاجات مثل: الحزب الشيوعي السوداني وغيره من القوى الوطنية الموجودة في الشارع اليوم.

يعتمد السلوك الحالي للنظام الأسلوب الأمني الذي كان سائداً زمن البشير مصحوباً بإجراءات قاسية كفرض إغلاق الأسواق كإجراء عقابي يفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة

الأيام المقبلة

في مقال نشر في جريدة قاسيون في آب 2019 تحت عنوان «السودان المعركة لم تنته بل تشتد» تنبأ بأن المعركة مستمرة ولم تنته بعد، وأن عملية فرز تجري داخل قوى المعارضة ستنتج حالات من الشقاق، وهذا ما يجري حالياً. لكن الوضع تعقّد أكثر مع دخول الكيان الصهيوني إلى المشهد مدفوعاً بالولايات المتحدة، ليواجه السودان جملة من المكائد والفخاخ التي ستُزرع في الطريق، مما سيزيد بلا شك من احتمالات التفجير والخروج عن طريق التغيير. تُلقى على عاتق القوى الوطنية السودانية مسؤولية كبرى في حماية الحركة من الانجرار إلى العنف من جهة، ودفعها لتطوير قيادتها الحقيقية بعدما راكمت من تجربة خلال السنوات الماضية. بالإضافة إلى حشد القوى الشعبية في مواجهة التطبيع، الذي يبدو أن المجلس التشريعي القادم لن يوقفه.

هل تتجه العلاقات الروسية الأوروبية نحو القطع؟

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال الأسبوع الماضي، بأن روسيا مستعدة لقطع العلاقات مع الاتحاد الأوروبي رداً على عقوبات جديدة محتملة، وسرعان ما جرى تداول هذا التصريح على مختلف وسائل الإعلام العربية والغربية بعد قطعه من سياقه سواء في حديث لافروف، أو بالمجريات السياسية الأخيرة، وتقديمه بشكلٍ تظهر فيه روسيا هي المبادرة بمثل هذا التصعيد.

■ ملاذ سعد

على أية حال، إن العلاقات الروسية- الأوروبية تمر حالياً بواحدة من أسوأ مراحلها، إلّا أنها ليست المرة الأولى، وقد لن تكون الأخيرة وسط تذبذب الاتحاد الأوروبي بمواقفه وسلوكه، وأزماته، وأزمات كل دولة عضو فيه على حدة.

بدأت المرحلة الجارية من سوء العلاقات مع قضية مزاعم تسميم المعارض الروسي اليكسي نافالني، كذريعة بمحاولة للضغط على روسيا نحو تقديمها تنازلات تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في الملفات السياسية والاقتصادية دولياً، ولإعاقة العلاقات الروسية- الألمانية، ووقف بناء مشروع خط الغاز المسال «السيل الشمالي-2»، ولعرقلة تطور العلاقات الروسية- الأوروبية لمصلحة واشنطن، وما إن وصل التصعيد السابق ذروته وبدأت العلاقات تعود إلى طبيعتها، حتى عاد نافالني إلى روسيا بغية اعتقاله، ومرفقاً بحملة احتجاجات من مناصريه مدعومة أوروبياً وأمريكياً، ليستخدم الظرف ذريعةً لذات الأهداف وبتصعيد أكبر.

زيارة بوريل

في الخامس من هذا الشهر، زار المفوض السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية- جوزيب بوريل- موسكو بغية الحوار مع روسيا على حد وصف بوريل لأهداف الزيارة قُبيل قيامها، ومصرحاً: أنه «لا تزال روسيا جارة وشريكة رئيسية يتعين علينا مواصلة حوار حازم معها» إلّا أنه أكد كذلك على «إدانة الاتحاد الأوروبي لاعتقال الناشط الروسي اليكسي نافالني» و«طريقة تعامل أجهزة الأمن مع المظاهرات غير المرخص بها» في روسيا على حد زعمه، مشيراً إلى أن مسألة نافالني والمظاهرات الروسية من القضايا التي سيبحثها بوريل مع الطرف الروسي، وقد رافقت هذه الزيارة حملة إعلامية تُسوّق بوريل كمدافعٍ وحامٍ لحقوق الإنسان والديمقراطية التي سيواجهه الروس بها، قبل أن يتم وصف اللقاء بعد انتهائه بالـ «مخزي» و«المذل» بالنسبة لبوريل من هذه الأطراف الإعلامية نفسها.

بالنسبة لموسكو، إن مسألة نافالني والمظاهرات التي حصلت داخل الاتحاد الروسي تُعتبران مسائل داخلية وسيادية لا يسمح لأية دولة أخرى أياً تكن التدخل بها، أو بأي شأن روسي داخلي آخر، الأمر الذي أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال اجتماعه مع بوريل، ومحملاً الطرف الأوروبي مسؤولية تدهور العلاقات التي جرت بسبب تدخله هذا، والذي ترافق مع عقوبات اقتصادية أوروبية على شخصيات وكيانات روسية، لكن وفي الوقت نفسه، أكد لافروف استعداد روسيا لمناقشة أية مسائل سيطرحها ممثل الاتحاد الأوروبي، مشدداً على أن «المشكلة الرئيسية تكمن في انعدام الأجواء الطبيعية في العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي» مضيفاً: أن ذلك «وضع غير سليم، ولا يصب في مصلحة أي طرف».

وقد أكد بوريل خلال المؤتمر الصحفي، بأن العلاقات بين موسكو والاتحاد الأوروبي تمر بمرحلة صعبة وصلت لأدنى مستوى لها، إلّا أنه أكد بأن «بناء جدار الصمت ليس خياراً» بما يعني ضرورة مواصلة الحوار، وأشار إلى أن زيارته الحالية اتاحت فرصة لمناقشة جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك.

انقسام حاد داخل أوروبا بين من يرى في روسيا صديقاً إستراتيجياً لأوروبا وبين من يحاول التفرّد لوحده أو بالتعاون مع واشنطن والتبعية لها

ظهر بوريل آخر

خلص المؤتمر الصحفي بإعطاء انطباعات إيجابية من قبل لافروف وبوريل على حد سواء، ومؤكدين دعمهم لمواصلة الحوار، ولكن ما إن عاد السيد جوزيب بوريل حتى تغيّرت نبرته وتصريحاته بشكل متناقض مع ما كان يقوله وبتصعيد عالٍ، ليعلن في كلمة ألقاها أمام البرلمان الأوروبي بأن موسكو تتوجه بشكل أكبر إلى «نظام متسلط» مؤكداً أن «الحوار مع روسيا وصل إلى حالة ركود» وأن موسكو «لا تبدي أي اهتمام بإعادة إطلاق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي... ولا تنوي خوض أية مفاوضات بناءة تشمل قضايا حقوق الإنسان» ثم شدد على أن دول الاتحاد سوف تبحث إمكانية فرض عقوبات جديدة على روسيا، مؤكداً «سأتقدم بمقترحات دقيقة من خلال استغلال حقي في تقديم المبادرة باعتباري مفوضاً سامياً للشؤون الخارجية والأمنية».

رد موسكو

عقب هذه التصريحات، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً جاء فيه «اطلعنا باستغراب على تقديرات بوريل لنتائج زيارته، إنها تتناقض كثيراً مع التصريحات التي أدلى بها خلال مؤتمر صحفي في موسكو» وتابعت «ربما تلقى كبير الدبلوماسيين الأوروبيين عند وصوله إلى بروكسل توضيحات حول النقاط التي كان يجب عليه التركيز عليها، لكن هذا الأمر فقط يؤكد من يصيغ سياسة الاتحاد الأوروبي وكيف يتم ذلك».

وفي هذا السياق السياسي، جاءت تصريحات وزير الخارجية الروسي جواباً على سؤال قدم له حول ما إذا كانت روسيا مستعدة لقطع العلاقات مع أوروبا ليجيب لافروف: «ننطلق من أننا مستعدون لذلك، إذا رأينا مرة أخرى، كما كان قد حصل مراراً، أن تفرض عقوبات في مجالات محددة تشكل خطراً على اقتصادنا، وخاصة قطاعاته الأكثر حساسية» مشدداً على أن «موسكو مستعدة لهذه الخطوة، على الرغم من عدم رغبتها» بذلك. وتبع ذلك تصريحات صحفية من المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديمتري بيسكوف بعد تحريف كلام لافروف من سياقه قائلاً «وسائل الإعلام تقدم عنواناً مثيراً «حول كلام لافروف» خارج السياق.. هذا خطأ كبير من الإعلام، وهذا خطأ يُغير المعنى».

هل تتجه العلاقات نحو القطع؟

لا نعتقد بأن العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي ستزداد سوءاً عمّا هي عليه الآن، بل على العكس، حيث وككل مرة تصل ذروتها من التصعيد قبل أن تخبو مجدداً، فضلاً عن أن سوء العلاقات هذا لا يصب بمصلحة أي من الطرفين في نهاية المطاف.

إن المشكلة يمكن توصيفها بشكل عام بأن انقساماً حاداً داخل أوروبا، بين من يرى في روسيا صديقاً إستراتيجياً لأوروبا، وفقاً للعلاقات الدولية الجديدة التي يجري بناؤها الآن، وبين من يحاول التفرّد لوحده أو بالتعاون مع واشنطن والتبعية لها وفق علاقات قديمة تتماوت تدريجياً، وهو ما يفسر حالات التباين والتناقض واختلاف المواقف بين دول أعضاء الاتحاد، وداخل كل دولة عضو منه، وصولاً إلى كل شخصية بعينها لدرجة أن يصرح في الصباح شيئاً ما، ثم يعود في المساء لمناقضته.. وجل ما يفعله الروس في هذه الأثناء هو: المرونة في تفهم واحتواء هذا الظرف، ولكن مع الحسم المبدئي والحازم للمسائل والتفاصيل السيادية والأمنية.

المواربة الأمريكية: الملف اليمني نموذجاً

كما غيره من الملفات المعلقة، ربط عدد من المحللين حدوث تطورات جدية في الملف اليمني مع دخول الرئيس الديموقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض، لكن السلوك الفعلي على الأرض يعطي انطباعاً بضعف احتمال تطورات باتجاه الحل، بل إن مراجعة التصريحات والإجراءات المتخذة من قبل الولايات المتحدة تؤكد شكل سير الأحداث.

على الرغم من أن الحمل الثقيل للأزمة على الشعب اليمني الذي يعاني من أقسى ما أنتجته الحرب، لا تظهر مؤشرات لانفراجات قريبة، فما هو سلوك الإدارة الجديدة اتجاه هذا الملف؟

وإن كانت السعودية لا تزال أحد الرعاة الرسميين للسياسات الأمريكية في المنطقة إلا أن أصحاب القرار في الولايات المتحدة يدركون أن تحولات غير مرغوبة قد تجري فيها

بايدن وتوجهات مبهمة

أعلن بايدن عن ملامح سياسته الخارجية، وفي الملف اليمني أكد «هذه الحرب يجب أن تتوقف» لكنه لم يوضح أساساً لإنهاء هذه الحرب، وقال بايدن أيضاً: إن هناك ضرورة لإنهاء دور الولايات المتحدة في العمليات العسكرية، بالإضافة إلى إعادة النظر بصفقات السلاح التي ترتبط بهذه الحرب، وعيّن مع استلامه الرئاسة مبعوثاً خاصاً جديداً للملف. وفي حين نظر البعض إلى هذه التصريحات بأنها انسحابٌ كلي من الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في هذه الحرب، ودفعاً للعملية السياسية، تبين فوراً أن بايدن ورغم تصريحاته المذكورة، تعهد بالتزام بلاده في الدفاع عن سيادة وأمن السعودية، وأكد عزمه تقديم المساعدة للتصدي للصواريخ الحوثية التي تستهدف الأراضي السعودية. وفي الوقت الذي أعلنت فيه وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، أي: تراجعاً عن قرار ترامب الذي اتخذه قبل أيام من مغادرته للبيت الأبيض، أعلنت أيضاً أنه «لا علاقة لهذا القرار بنظرتنا للحوثيين وسلوكهم المستهجن الذي يتضمن هجمات ضد المدنيين وخطف مواطنين أمريكيين»، فالغاية حسب الخارجية الأمريكية من إلغاء تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية يرتبط «بتأثر المساعدات الإنسانية لليمن بقرار الإدارة الأمريكية السابقة» لا بالموقف من الحوثيين! ليبقى الدور الأمريكي حاضراً في الملف، ويقوم بخلط الأوراق مع إطلاق بعض القنابل الدخانية للتضليل لا أكثر.

ما الذي تحصده واشنطن من سلوكها؟

يظهر بوضوح أن الولايات المتحدة تستمر بانتهاج سياسة الضغط على دول الخليج وتحديداً على السعودية، فالمملكة كغيرها من دول العالم أظهرت في الفترات الماضية محاولات لاتخاذ قرارات مستقلة، وعارضت في بعض المفاصل التوجهات الأمريكية، فهي وإن كانت لا تزال أحد الرعاة الرسميين للسياسات الأمريكية في المنطقة، إلا أن أصحاب القرار في الولايات المتحدة يدركون أن تحولات غير مرغوبة قد تجري في السعودية، لذلك تسعى الإدارة الجديدة إلى تصعيد الضغط وسياسة الابتزاز عبر استخدام الملف اليمني، واستخدام ملف «حقوق الإنسان» وحادثة الخاشقجي التي عادت لتظهر على السطح منذ أن كتب بايدن مقالاً في ذكرى مقتله معلناً عن نواياه لإعادة استخدام هذه الورقة في الضغط. كل ذلك لا يكفي لمعرفة ما الذي تتوقعه واشنطن من هذا السلوك، لكن الضغط على السعودية مفيد في عدد من الجوانب، الأول: هو إبعادها عن روسيا والصين واستمرارها بقيادة الحلف المعادي لإيران في المنطقة ويضاف إلى ذلك الضغط عليها لإنجازها صفقة التطبيع مع الكيان التي «طال انتظارها»، أملاً في أن تشكّل هذه الصفقات أرضية مناسبة للكيان الصهيوني ليلعب دوراً أمنياً وعسكرياً أوسع في الخليج.

الأحداث «غير الأمريكية» التي تجري في أمريكا!

بعد الحديث الكثير عن محاكمة الرئيس السابق دونالد ترامب، أعلن مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني براءة الرئيس السابق من تهمة «التحريض على العصيان» التي وجّهت له على خلفية اقتحام مبنى الكونغرس.

استمرت الجلسات لخمسة أيام، حيث صوت في النهاية 57 لصالح إدانته، في مقابل 43 رفضوا هذه الإدانة، وكان يجب أن يصوت ثلثا أعضاء المجلس لإدانة ترامب، لكن هذا لم يحدث بسبب تأمين الحزب الجمهوري للتغطية اللازمة لهذه المحاكمة.

وفي الوقت الذي استغل فيه ترامب هذه المناسبة لتوجيه الانتقادات للصلاحيات التي يملكها حزبٌ واحدٌ في إشارة إلى الدور الذي لعبه الحزب الديمقراطي في هذه المحاكمة، وقال ترامب في بيان له بعد أن وجه الشكر لكل من وقف معه في هذه المرحلة: إن ما جرى ما هو إلّا مرحلة أخرى من أكبر «مطاردة للساحرات» شهدتها البلاد، وهو ما لم يتعرض له رئيسٌ من قبل. وأضاف: إن الحركة «لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى قد بدأت للتو».

من جانب آخر وصف زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر الحدث الذي جرى في مجلس الشيوخ بأنه «لم يكن أمريكياً»، في اعتراضه على نتائج التصويت حول هذه القضية. تشومر كان محقاً بهذا، فبغض النظر عن رأيه في القضية ونتائجها، يبدو الحدث غريباً لدرجة أنهُ «ليس أمريكياً» فالأحداث التي جرت في الكونغرس كانت إعلاناً عن مرحلة جديدة ستختلف فيها البلاد وكل المؤسسات القائمة فيها عمّا عرفه شومر وغيره من السياسيين الأمريكان.

الصورة عالمياً

• أعلن وزير الدفاع الهندي: أن الهند والصين اتفقتا على سحب قواتهما من منطقة بحيرة متنازع عليها بغرب الهيمالايا، في انفراجة بعد مواجهة استمرت أشهر على الحدود بين البلدين.

• قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: إن موسكو وواشنطن لن تتوصلا إلى اتفاق بشأن معظم القضايا الآنية، لكن يجب رغم ذلك مواصلة الحوار حول الاستقرار الإستراتيجي.

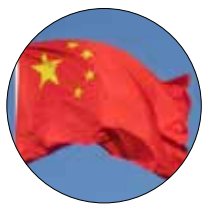

• قالت الخارجية الصينية: إن بكين ستواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سيادتها وأمنها، وذلك بعد أن قالت واشنطن: إن حاملتي طائرات أمريكيتين أجرتا تدريبات مشتركة في بحر الصين الجنوبي.

• قالت ممثلة منظمة الصحة العالمية في روسيا ميليتا فوينوفيتش: إنها على ثقة في أن اللقاحات الروسية الثلاثة ضد كوفيد-19، ستنال توصية منظمة الصحة العالمية للاستخدام.

• أظهرت بيانات رسمية أن اقتصاد بريطانيا انكمش 9,9% عام 2020، في أكبر تراجع سنوي في الإنتاج منذ بدء الاحتفاظ بسجلات حديثة، لكنه تجنب العودة إلى الركود في الربع الأخير من السنة.

• شدد رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، على ضرورة المزيد من تعزيز وترسيخ العلاقات بين طهران وموسكو، وأشار قاليباف إلى وجود الكثير من المشتركات في المجالات الثنائية والإقليمية والدولية بين إيران وروسيا

بريكزت المحافظين: انتصارٌ للرأسمال

بعد العمليّة الطويلة والشاقّة، غادرت المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي. إنّها اليوم خارج السوق المشتركة والاتحاد الجمركي، واتفاقية التعاون والتجارة TCA تشكّل الأساس للعلاقة الجديدة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. تداولت الكثير من وسائل الإعلام هذه العملية الطويلة بوصفها انقلاباً من حزب المحافظين على مصالح «الشركات البريطانيّة». وفقاً لهذه التغطية للأحداث: فإنّ حزب المحافظين قد سيطرت عليه زمرة من الرجعيين الخياليين الذين يسيطر عليهم الحنين لمجد الإمبراطورية البريطانية القديمة، غير القادرين على فهم احتياجات رأس المال البريطاني والعالمي المعاصر. لكنّ مثل هذا التحليل يسيء قراءة الوضع الحالي، ففي واقع الحال هناك دلائل على أنّ صفقة المحافظين الخاصة ببريكزت مصممة لنفع الشركات الكبرى.

■ غوف وكيربي وكوبر

مصالح رأس المال المتناقضة

من المهم أن ندرك بأنّ آثار بريكزت تتنوع بين مختلف مجالات رأس المال. فرأس المال الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له، سواء المملوك بريطانياً أو أجنبياً، لديه مواقف مختلفة اليوم من الوضع، وخاصة رأس المال الدولي المستثمر في مدينة لندن.

فأولاً وقبل كلّ شيء – وربّما هو الأكثر تناقضاً – لدينا مسألة التجارة. حوالي 45% من صادرات وواردات المملكة المتحدة هي مع الاتحاد الأوروبي. الإتجار بالبضائع كان حراً من أيّة عوائق جمركية وغير جمركية، بشرط تلبية كلّ منتج لحدّ أدنى من المواصفات الأوروبيّة النوعية، وأن تكون تشريعات العمل واللوائح البيئية متطابقة، وألّا يكون الدعم المقدّم من الدولة «غير تنافسي».

إطار العمل هذا حاسم بالنسبة للإنتاج التصنيعي داخل بريطانيا. لا يمكن بسهولة تغيير أو إعادة توجيه سلاسل التوريد التي تطورت عبر عقود من هذا من التطابق. ففي حينَ أنّ اتفاقية «TCA» تتجنّب الرسوم الجمركية «في الوقت الحالي»، فالكثير من القطاعات التصنيعية الفرعية اعتمدت على التعاون مع بقيّة أوروبا في مجال البحث والإنتاج عالي التقنية، وستتأثر سلباً بسبب عدم التوافق في التشريعات بعد الآن.

لكنّ هذا السيناريو لا ينسحب بالضرورة على كامل رأس المال. منذ 2016، سعت الكثير من الشركات العابرة للوطنية إلى تعويض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من خلال نقل الإنتاج أو الاستثمار من بريطانيا إلى مواقع قائمة أو جديدة في الاتحاد الأوروبي. ينطبق هذا بشكل خاص على صناعة المركبات. شركة إنيوس كمثال، تبني مصنعاً مستنسخاً من لاند روفر في فرنسا. العديد من المصانع المملوكة بريطانياً أعادت تركيب مصانعها خارج الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا تعير اهتماماً لما يحدث بشأن الاتحاد الجمركي. مثال: منذ 2002 تنتج شركة دايسون بضائعها الكهربائية المنزلية في ماليزيا. هدّأت عولمة الإنتاج هذه من معارضة الرأسمال الصناعي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، للعديد من قطاعات الاقتصاد مصلحة كبيرة في الهروب من لوائح الاتحاد الأوروبي وتشريعاته. لنأخذ مثالاً: شركة إنيوس والتي تعمل بشكل رئيسيّ في النفط والغاز والتكسير، ومالكها جيم راتكليف المؤيّد المتحمّس لبريكزت بسبب «البيروقراطية الأوروبية والتدخل في شؤون الأعمال». أغلقت إنيوس مصنعها في مدينة ميدلزبره في عام 2019 بسبب «التكاليف المفرطة» المطلوبة لتطبيق القواعد الأوروبية الخاصة بتلويث المياه. يمكننا أن نشهد ذات نمط التفكير لدى العديد من ساحات رأس المال الخدمي العامل في بريطانيا حالياً، مثل: البيع بالتجزئة والفندقة والترفيه.

منذ حدوث استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي وحزب المحافظين يتعرّض لضغوط متناقضة. فمن جهة هناك قطاعات الزراعة والتصنيع التي تريد الإبقاء على صلات وثيقة بالاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى رأس المال المالي والخدمي الذي يريد الخروج من المدار التنظيمي للاتحاد الأوروبي. حاول كلّ من ماي وجونسون حلّ هذه المعضلة عبر المطالبة باتفاق يسمح لبريطانيا بالوصول إلى الأسواق الأوروبية دون التقيّد بشروط «الفرص المتكافئة»، لكنّ الاتحاد الأوروبي تصلّب في الموافقة على هذه المطالب. بحلول خريف 2020، وفي الوقت الذي تمّ فيه إغلاق قدر كبير من القدرات التصنيعية في بريطانيا أو نقلها خارجاً، واجه من بقي ضرورة الإتجار مع الاتحاد الأوروبي وفقاً لشروط منظمة التجارة العالمية. سيؤدي هذا على المدى المتوسط والطويل إلى خسارة ثلاثة أرباع مليون وظيفة.

تمّ إجبار جونسون على وضع مصالح رأس المال الصناعي العاجلة فوق مصالح رأس مال الخدمات والنفط والإنشاءات طويلة الأجل. ولهذا يمكن أن نعتبر اتفاقية 23 كانون الثاني مع الاتحاد الأوروبي بمثابة استسلام غير مشروط من قبل جونسون، وذلك رغم التهليل لانتصار «للسيادة» بعد عدم منح محكمة العدل الأوروبية أيّ دور في بريطانيا. ولكن وكي يتم الحفاظ على التجارة في السلع دون فرض تعريفات أو حصص نسبية، ستستمر بريطانيا بتطبيق معايير دنيا مساوية لمعايير الاتحاد الأوروبي فيما يخص سوق العمل والتنظيم البيئي، والأهم، عدم مساعدة الدولة للصناعة إلّا بشروط. سيبقى التعاون في بعض المجالات، مثل: الصناعات عالية التقنية وبرنامج «الأفق» البحثي. لم يحقق مؤيدو الخروج البريطاني في هذا الإطار أيّة زيادة في «السيادة».

تتنوع آثار بريكزت بين مختلف مجالات رأس المال فرأس المال الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له سواء المملوك بريطانياً أو أجنبياً لديه مواقف مختلفة اليوم من الوضع

تجاهل الضرائب المنخفضة

مع ذلك، فهذا لا يعني بأنّ الخروج البريطاني لم يسفر عن أيّة مكاسب لليمين المحافظ أو لرأس المال.

مكّن بريكزت رأس المال من تحقيق مكاسب هائلة فيما يخص ضرائب الشركات. تتمتع بريطانيا بمعدلات منخفضة جداً من ضرائب الشركات لدرجة وصفها بالملاذ الضريبي، كما أنّ الضرائب على الشركات في أرخبيلها في أعالي البحار هو صفر. منذ الانهيار المالي في 2008 والأزمة اللاحقة لليورو، قادت ألمانيا وفرنسا حملة لإقرار سياسة ضريبية موحدة بين دول أوروبا. فباستثناء منطقة اليورو، لا تزال مسألة معدلات الضرائب في الوقت الحالي تخص الحكومات الوطنية فقط، ومع ذلك هناك اتجاه قوي نحو السياسات الضريبية المشتركة.

ولهذا فتضييق الاتحاد الأوروبي على الملاذات الضريبية قيد التنفيذ بالفعل، وهذا يؤثر بشكل مباشر على بريطانيا والقطاع المصرفي المستمتع بهذه الملاذات. مثال: في شباط 2020 تمّ وضع جزر كايمان البريطانيّة ضمن القائمة السوداء. تجري في الوقت الحالي مناقشة الحدّ الأدنى من الضرائب المشتركة أوروبياً على الأعمال الإلكترونية، ولا سيما الشركات الأربع الكبرى التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، علماً أنّ الأمر بات قيد التطبيق في فرنسا. بالنسبة للرأسمال البريطاني، فالهدف الرئيس من بريكزت هو

الكبير على الأعمال المتوسطة والكبرى

تجنّب أية زيادة في الضرائب المفروضة على الشركات. يتم تقاسم هذا الهدف من قبل كامل رأس المال العامل في، ومن، وعبر بريطانيا. ومن الغريب أنّ هذا الهدف غاب بشكل كلي عن التعليقات على بريكزت.

يرتبط إهمال هذه القضيّة بإخفاء مستفيد رئيسيّ آخر من بريكزت: الشركات التي تتخذ من بريطانيا مقراً لها «أي: المملوكة بريطانياً»، والتي يكون إنتاجها بالكامل خارج بريطانيا والاتحاد الأوروبي. يشمل هذا شركات صناعية كبرى، وشركات عقارية، وشركات إنشاء وهندسة كبرى تعمل في الخارج، وخاصة في الشرق الأوسط، وشركات تعدين ونفط وغاز، ومنتجين زراعيين استوائيين، مثل: شركتي Tate و Lyle. تشكّل هذه الشركات مجتمعة نسبة كبيرة من رأس المال الذي يتخذ من بريطانيا مقراً. ليس لهذه الشركات أي اهتمام بالعلاقة التجارية البريطانية– الأوروبية ولا بمن يتضرر منها، فهمّهم مصلحتهم القويّة في معدلات الضرائب المنخفضة في بريطانيا.

المكسب الكبير الآخر لرأس المال، هو التشريعات المتعلقة بالتمويل وخدمات الأعمال، رغم أنّ ذلك لا يأتي دون تناقضات. وفقاً للتقارير المتاحة، فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى الحدّ من التداول في المشتقات والأصول الأخرى عالية المخاطر من أجل منع حدوث انهيار مالي آخر. وإحدى الوسائل للوصول لذلك– رغم أنّها ليست الوحيدة، هي فرض ضريبة على المعاملات المالية «ضريبة توبين». كما يرغب الاتحاد الأوروبي أيضاً في تشريع وتنظيم وتضييق الخناق على التدفق الداخلي لأموال الحكّام الفاسدين، ومافيا رأس المال «مافيا رأس المال تشكّل لوحدها ما يقرب من 15% من رأس المال العالمي». مدينة لندن هي المركز العالمي لكلّ من تداول المشتقات وغسيل الأموال، وبالتالي لديها أسباباً ودوافع قويّة لدعم بريكزت.

بعد مواجهة حالة عدم اليقين بشأن نتائج الخروج البريطاني، قررت أكثر المؤسسات المتمركزة في لندن ألّا تعتمد على حصيلة المناقشات البرلمانية، أو أيّة صفقة تجاريّة تالية لبريكزت. منذ عام 2018 بدأت بإنشاء مراكز لعملياتها في مدن، مثل: دبلن ولوكسمبورغ وباريس وفرانكفورت وأمستردام «بالتوازي مع نقل التصنيع إلى الاتحاد الأوروبي». قدّر بأنّ أكثر من 250 شركة متمركزة في لندن قامت بإنشاء أو تعزيز مكاتبها في بلدان الاتحاد الأوروبي الـ 27 في عام 2018 وحده، بهدف إتمام عملها بحريّة في الاتحاد الأوروبي بعد بريكزت. لم يتغيّر شيء بالنسبة للرأسمال الموجود في مدينة لندن، فهي مستمرة بأساليب المخاطر المرتفعة وبغسيل أموال. في النهاية، لا يمكنك السير في طريقين في آن واحد.

إذاً، هناك مجالان مهمان تحقق فيهما بريكزت مزايا مهمة لرأس المال: التهرّب من زيادة الضرائب على الشركات، واستمرار حرية حركة رأس المال الناجم عن التمويل والجريمة. يؤثّر هذا على قطاعات متمايزة عن بعضها من رأس المال، ولكنها متداخلة بعضها ببعض. يجعل هذا من مقولة أنّ بريكزت هدفه خلق سنغافورة جديدة على نهر التايمز «مركز مالي» ضيقة الأفق، فليس المستفيد الوحيد من بريكزت صناديق التحوّط أو المؤسسات المالية، بل قطاعات أكبر وأعقد من رأس المال.

تقوية الأعمال المحلية!

حاجج النائب عن المحافظين جون ريدوود مؤخراً بأنّ مشاكل التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تظهر فرصاً جديدة «لاستبدال الواردات». فتبعاً لريدوود، يجب على المنتجين البريطانيين أن ينظروا إلى زيادة تكاليف الواردات من الاتحاد الأوروبي بوصفها فرصة لبيع المزيد من منتجاتهم في السوق المحلية. هذه لفتة مثيرة للاهتمام من تيار «تاتشريّ» متشدد يؤيد بوضوح «التجارة الحرّة». لكن رغم كونها علامة مثيرة للاهتمام للدلالة على حدّة التغيرات التي تحدث في الخطاب السياسي، لا يجب على اليسار أن ينخدع فيجد نفسه يؤيد هذا الاتجاه. لا يجب أن ينظر إلى الصفقات التجارية ضمن أطر العبارات البسيطة «مع» أو «ضد» التجارة الحرة. يجب الحكم على الاتفاقيات بناء على النموذج الاقتصادي الذي تسعى إليه، مثل: منح الأولوية للرفاه الاجتماعي والاستدامة البيئية والاقتصاد الديمقراطي وغيرها من الاحتياجات الإنسانية.

بريكزت المحافظين لا يلبي أيّاً من هذه المعايير. إنّه محاولة معيبة لتحرير الشركات ودعمها بقوة ضمن مبدأ «المحسوبية». يُستخدم الخطاب القومي لإخفاء أنّ هذه الصفقة لن تؤدي أو تسمح بسلوك طريق تقدمي. الحديث عن التعزيز المحلي واستبدال الواردات ليس واقعياً، فالقطاع الصناعي القادر على تزويد البريطانيين بفرص عمل، ضعيف أمام التغييرات الناجمة عن الخروج من السوق المشتركة الأوروبية، وقد تحققت منافع قطاع الخدمات المالية المتمركز في لندن على حساب القطاع الصناعي.

يعني هذا بأنّ جميع الشركات الصناعية الكبرى التي نقلت إنتاجها إلى الاتحاد الأوروبي وخارج القارة مع بقاء مقراتها في بريطانيا بهدف الاستفادة من الضرائب المنخفضة، لن تعاني ولن تتأثر، بينما الشركات الصناعية الصغرى والمتوسطة فهي من تتلقى الصفعة. مثال: عنت إعادة تفعيل الإدارة الجمركية البريطانية وجوب تسجيل جميع البضائع المتبادلة ذهاباً أو إياباً مع الاتحاد الأوروبي في نظام CHIEF الإداري. إنّها منصّة معقدة تشترك فيها بعض الشركات لأوّل مرة. يتطلب النظام دفع اشتراك شهري بقيمة 157 إسترليني مقابل الحصول على تقييم للمبالغ التي يجب دفعها كرسوم، وهذه الخدمة تتم عبر البريد الإلكتروني خلال خمسة أيام عمل. علاوة على أنّ المستوردين عليهم دفع رسوم جمركية مسبقة دون إعفاء، ثم عليهم الرجوع بعد ذلك إلى النظام المعقد لاستخراج ورقة منشأ، وبعدها المطالبة باسترجاع ما دفعوه. الشركات الكبرى لن تعاني من مثل هذه المشكلة لأنّ لديها منصات مختصة من ناحية، ولأنّ فروعها الأوروبية والدولية ستسمح لها بالقفز عن هذا النظام.

الأمر الآخر يخصّ قدرة الدولة التدخلية التي يحاول المحافظون التسويق لتحقيقها. لكن إذا أغفلنا أنّ النظام الذي يبنيه المحافظون يفضّل الشركات وليس الشعب في موضوع تقديم المساعدات الحكومية، وأنّه يفضّل الشركات الكبرى على الصغرى والمتوسطة بسبب شروط الائتمان والتشغيل، يبقى لدينا أنّ اتفاق المحافظين مع أوروبا ينصّ على أنّ البضائع البريطانية التي لا تخضع للرسوم الجمركية الأوروبية هي التي توافق تشريعات «المنافسة الحرة» الأوروبية، والتي تمنع التدخل لدعم الشركات الوطنية ضمن حدود معينة.

قطّاع الطعام البحري البريطاني مثالٌ آخر، فبعد عدم قدرة المحافظين على حمل الاتحاد الأوروبي على القبول بصادرات القطاع السمكي دون الالتزام بتشريعات الاتحاد، كان واضحاً بأنّ هذا القطاع المعتمد بشدّة على البيع للأسواق الفرنسية والإسبانية لم يعد قابلاً للحياة. اضطرّ هذا الحكومة لتخصيص مبلغ 23 مليون جنيه إسترليني نقداً لدعمه، الأمر الذي يضع مخاطر مستقبلية على كامل القطاع، بما فيه من عمالة وملحقاتها.

يفضّل النظام الذي يبنيه المحافظون الشركات وليس الشعب في موضوع تقديم المساعدات الحكومية ويفضّل الشركات الكبرى على الصغرى والمتوسطة بسبب شروط الائتمان والتشغيل

■ بتصرّف: Where now on Brexit? How business benefits from Brexit

«مُنِيمُونِيّاتْ» ثورية

تجري في الميدان العلمي منذ عقود طويلة عملية سرقة موصوفة من قبل التيار العلمي السائد. والمثير للغثيان، أن تلك السرقة تجري ضمن عملية استعراض عِلمَوِيّ مبالغ فيه. تجري فيها، ولهذا الهدف بالتحديد، عملية استيعاب المُنتَج العلمي المادي التاريخي، وتفريغه من جوهره الثوري بالتحديد. ومن تلك المحاولات تفريغ نظرية التطور الذهني التاريخي من معناها، في محاولة لتثبيت الوعي ضمن حدوده التاريخية، فلا جديد تحت الشمس، وهذا هو رعب الرأسمالية. فما هي قوة تلك الطروحات الثورية التي ستكون علامة تطور الوعي في عصرالإنسانية القادم؟

■ د. محمد المعوش

البعثة التي عادت في الزّمن!

في الزمن العاصف للثورة الاشتراكية البلشفية، التي طالت حرارتها كل ميادين الحياة، شهد العلم نقلة نوعية في مجاراة للنقلة الاجتماعية السياسية الحاصلة. فكان لا بد للعلم الإنساني أن يقوم بنقلته النوعية تلك. وظهر إلى الوجود علم الإنسان المادي التاريخي في شكله المتبلور، العلم هذا الذي تكوّنت مادته على مسرح التاريخ. حينها، حمل تلك المهمة عدة باحثين اعتبرو أن النظرة الماركسية إلى الوعي والإنسان يجب أن تتحول إلى نظرية علمية ممنهجة لها مقولاتها الخاصة، بعيداً عن المقولات العامة التي تقول بالانعكاس ومادية الفكر. التقى وقتها عقلان طبعا العلم النفسي بإنتاجهما، هما ليف فيغوتسكي «القادم من بيلاروسيا» والكسندر لوريا «القادم من قازان» اللذان التقيا في مؤتمر في لينغراد في الزمن الذي كان لينين يهم به بالرحيل «عام 1923».

حسناً، إحدى قواعد العلم الجديد ارتكزت إلى أن انعكاس الوعي هو دائماً مُتوسَّط، تتوسطه أدوات مادية تصير لاحقاً علامات للتفكير، كاللغة مثلاً. فاللغة والمفاهيم تعمل كنظام إشارة تنقل الوعي إلى مستوى مجرد أعلى. هذه الأدوات هي كنظام عُقد الحبال مثلاً، التي تستخدمها بعض الشعوب القديمة من أجل تطوير نظام ذاكرة، حيث تصير تلك الحبال وعقدها أدوات ذهنية لتسهيل التفكير. وهذه المنهجية قالت بأن تطور الفكر يسير جنباً إلى جنب مع التطور الاجتماعي وأدوات الإنتاج التي هي بالنهاية وسيط الإنسان في علاقته بتحويل الواقع. فوعي عصر الأدوات المباشرة يختلف عن عصر التكنولوجيا الحديثة. ووعي الشعوب التي تتعامل بالأدوات المادية غير وعي تلك الشعوب التي تتعامل بالمعادلات الرياضية مثلاً.

ولدراسة هذه النظرة المادية التاريخية حول تطور الوعي، انطلق لوريا في بعثة إلى وسط آسيا، لدراسة مقارنة ما بين الشعوب التي كانت لا زالت لم تدخل بعد طور القراءة والكتابة. وحينها كان زميله فيغوتسكي طريح الفراش يعاني من السل «الذي قتله باكراً لاحقاً عام 1934 عن عمر 38 عاماً كان فيها إنتاجه غزيراً وأساسياً جداً لعصرنا، عصر الانتقال إلى الاشتراكية». فيغوتسكي هو واضع «رأس المال في علم النفس «في استعارة لـ «رأس المال في المجتمع» لكارل ماركس». من أهم خلاصات تلك التجارب الطوليّة في وسط آسيا: أن القدرات الذهنية للشعوب التي دخلت إليها القراءة والكتابة، ومن ثم الزراعة الجماعية ودخول التكنولوجيا إلى حياتها شهدت نقلات في التجريد والتعميم رفعت سويّتها الذهنية بشكل عام.

أين هي عملية السّرقة الموصوفة؟

هناك اليوم في ميدان علم النفس وعلوم الذاكرة حديثاً ما يسمى بفنون تقوية الذاكرة «ذاكِرِيّ– Mnemonic»، والتي تستخدم في عُلوم التربية وغيرها من الميادين. كلّنا نعرف تلك الطريقة في تذكّر عدد أيام السنة عبر ترميزها على اليدين! أو تلك الطريقة في اختصار كلمات طويلة إلى كلمة مختصرة عبر جمع الأحرف الأولى من الكلمات. أو عندما يتم ادخال الخريطة الفعلية لأرض ما إلى الوعي، فتنتقل حركة الوعي نفسها إلى الخريطة التي صارت الآن «ذهنيّة». وبدون مبالغة، هناك استعراض كبير في «اكتشاف» هذه الطريقة وكأنها بدعة أطلت حديثاً على البشرية. وحتى لو حصل– إشارة إلى نظرية فيغوتسكي «نظرية النشاط الثقافي التاريخي» – أنها طالت هذا الجانب من دور الرموز في تقوية الذاكرة، إلا أن نظرية فيغوتسكي يتم تفريغها من جوهرها الثوري. ويتم اعتبارها أنها أسهمت إسهاماً ما في العلم، ولكن الدور الذي حملته تلك النظرية هو القيام بالنقلة النوعية نحو علم جديد يجري فيها تشكيل الإنسان الجديد في المجتمع الاشتراكي. هكذا بالحرف أعلن صاحبها فيغوتسكي، الذي اعتبر أن علم النفس لم يولد بعد، فالإنسان لم يولد بعد، في استعارة لمقولة إنجلز: إن التاريخ لم يبدأ بعد، وما نحن إلّا في مرحلة ما قبل التاريخ. إنها إذاً سرقة موصوفة، وتشويه في آن.

لدى عِلْمَنا الثوري طاقات ليفتتح بها العالم الجديد كوننا لا زلنا على تخوم هذا العلم وذاك العالم والـ «منيمونيات» ضمن ترسانة الاقتحام هذا

الجوهر الثوري لتلك النظرية اليوم

نحن ننطلق من أن الماركسية، ومنهجها التاريخي، ومقولاتها، هي النظرية التي عكست حركة الواقع الطبيعي والاجتماعي بشكل عام. هي أرقى ما توصل إليه الفكر البشري في تطوره التاريخي. حسناً، كيف يمكن أن ندمج النظرية التي أشرنا إليها مع قدرات الماركسية المنهجية والنظرية من أجل تطوير قدرات الوعي لدى الإنسان؟ في الفلسفة، هناك مثلاً مقولة شمولية الواقع المادي ووحدته، وهناك مقولة ترابط الحركة التاريخية وتكاملها. وفي الميدان السياسي هناك اعتبار أن الحركة السياسية العالمية «في عصر الإمبريالية تحديداً» مترابطة ومسرحها هو العالم كله. كيف يمكن أن نخرج بأدوات «منيمونية» «Mnemonic» ليس للذاكرة فقط، بل لتحويل الوعي نوعياً، وتمليكه بشكل صريح أدوات تفكير تصبح هي إطار حركة الوعي على أساس المقولات التي ذكرناها؟

الخريطة الزمنية

إن أغلب قادة العالم يتم تصويرهم أمام خريطة للكرة الأرضية عادة. في الحروب، لا تخلو طاولة القيادة العليا العسكرية من خريطة مسرح العمليات. هنا تحديداً، يجب أن تتحول الكرة الأرضية، كخريطة لحركة الوعي، من أدة خارجية، إلى أداة داخلية للوعي. فتصير هي نفسها الوعي. وتحديداً الوعي السياسي الشامل. هذه الخريطة ولا شك يستخدمها من يتعاطى الفكر السياسي من موقع متقدم، ولكنها غالباً تصير أداةً لتفكيرهم بشكل تلقائي. ولهذا يجب تجاوز التلقائية هنا، وتضمنيها في مناهج التربية النظرية السياسية للوعي الجديد، وقبلها للوعي الماركسي للمناضلين الشيوعيين. كيف تصير تلك الخريطة متحركة ومتكاملة تاريخياً؟ هنا تحديداً تدخل أداة جديدة إلى جانب الخريطة، هي المسار الزمني «Time line». لنفترض أن الروزنامة نفسها التي نعرفها تم مطها إلى خط زمني. هذا الخط الزمني يصير هو مسرحاً للتاريخ في وعينا. لا نقصد التعقيد أبداً، ولكن نحاول بدون الصور والرسمات أن نوصل الفكرة. هل يمكن تمرين الوعي الفردي على دمج الأداتين مع بعضهما لتصيرا مسرحاً للوعي؟ نعم. يصير الفكر عبر تلك الأداتين متكاملاً زمنياً، وشاملاً جغرافياً، ومتحرّكاً. ولا نقول: إن هذه الأدوات مغيبّة، بل ما يجب حصوله هو التدليل الصريح لدى إبرازها على أن يحوّلها «المتلقّي» إلى أدوات، وليس فقط لتسهيل عرض الفكرة عليه.

ماذا بعد؟

ما أشرنا إليه أعلاه هي أمثلة فقط على إمكانية ترميز الفكر المادي التاريخي عبر أدوات ملموسة لمساعدة الوعي على أن يرتقي– تجريداً وتعميماً– بنفسه إلى مستوى قوانين الجدل والتطور. أما في مراحل أرقى، يجب أن تتحول مقولات الجدل نفسها إلى أدوات للفكر، وليس فقط الرموز الملموسة كالخريطة أو الخط الزمني. لنأخذ مثلاً مقولة التطور النوعي: ما هي «المنيمونيات» المناسبة هنا؟ إلى جانب خريطة المسرح الجغرافي للكرة الأرضية، وإلى جانب الخط الزمني للتاريخ، يجب أن نضيف مستوى جديداً يعلو عن الخط الزمني القديم، مع خريطة جديدة كونها تحمل وجوداً جديداً. الخلاصة: إن لدى عِلْمَنا الثوري طاقات ليفتتح بها العالم الجديد، كوننا لا زلنا على تخوم هذا العلم وذاك العالم. والـ «منيمونيات» ضمن ترسانة الاقتحام هذا.

هل يوجد العالم الثالث في أمريكا؟

صدرت العديد من الكتب التي تتحدث عن جوانب محددة جزئية من الرأسمالية، منها: كتاب يتحدث عن قرن كامل من الأوبئة التي عانت منها البشرية خلال 100 سنة، وكتب عن الطاقة والجرائم التي تختبئ خلف الاقتصادات الرأسمالية، وخاصة مجالات النفط والشحن، ومن أكثرها مفاجئة هو الكتاب الذي يتحدث عن مجتمعات العالم الثالث في أمريكا!

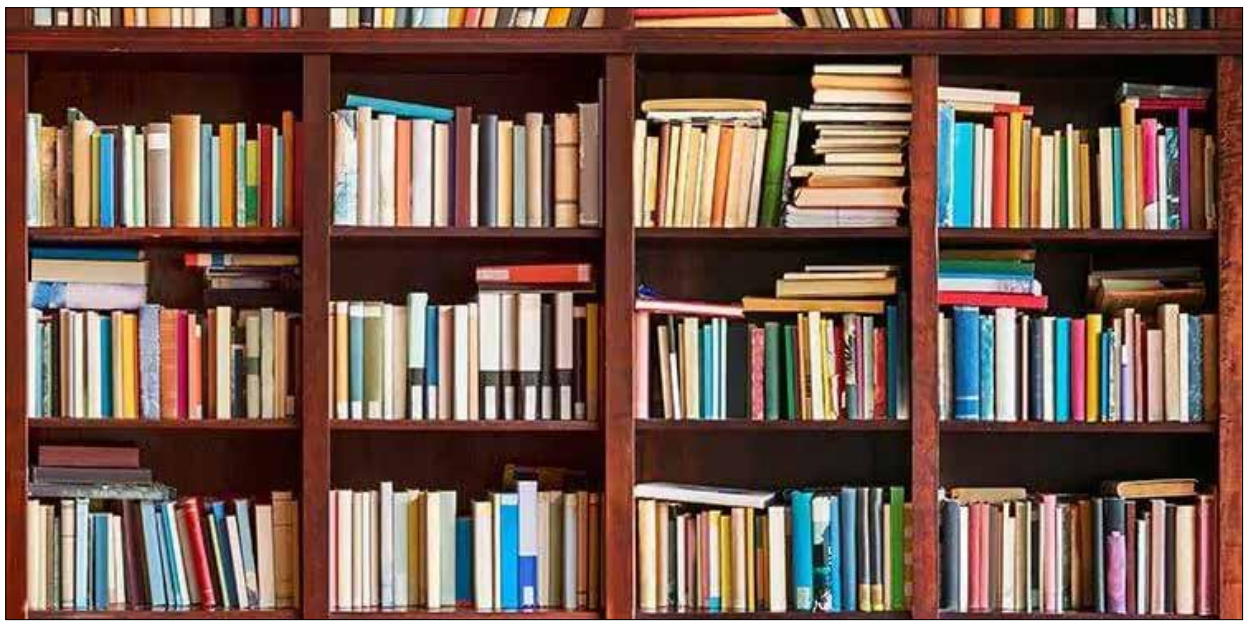

■ قاسيون

في كتابة «القرن الوبائي، مئة عام من الهلع والهستيريا والكراهية» يجمع المؤرخ الطبي مارك هونيغسبوم بين الريبورتاج وتاريخ العلوم وعلم الاجتماع الطبي، ويتحدث عن تجارب المتخصصين في الأمراض، ومسؤولي الصحة العامة المعوقين أو غير الأكفاء، والعلماء اللامعين الذين أعمتهم معرفتهم الخاطئة بالبكتيريا والفيروسات وقادتهم إلى استنتاجات خاطئة.

بينما كتب إيان أوربينا في كتابه «المحيط الخارج عن القانون، رحلات عبر الحدود الجامحة الأخيرة» عن شبكة عالمية من الجريمة والاستغلال تنبع من صناعات الصيد والنفط والشحن، وهي صناعات تعتمد عليها اقتصادات العالم. ويتحدث عن عالم إجرامي شاسع وخالٍ من القانون لم يسبق له مثيل في أعالي البحار. وقلة من الناس من يعرفون أخبار هذا القاع الأسود من العالم.

أما كاثرين كولمان فلاورز، فتحدثت في كتابها الصادر حديثاً «المخلفات، قتال امرأة واحدة ضد سر أمريكا القذر». حيث نشأت فلاورز في مقاطعة لاوندز، ألاباما: التي كانت في يوم من الأيام مركزاً للنضال من أجل حقوق التصويت، أصبحت اليوم نقطة الصفر في الكفاح من أجل ضمان كرامة الإنسان من خلال حق يعتبره معظم الأمريكيين أمراً مفروغاً منه: الصرف الصحي. وتروي قصة تحيّز السلطات والشركات، مما سبب نشوء مجتمعات تشابه مجمعات العالم الثالث في جميع أنحاء أمريكا.

وفي كتب صدرت عن جامعات كامبردج وهارفارد، أخذنا سيمون ميتون في كتابه للحديث عن القشرة الأرضية وتاريخ الكربون على الأرض، بينما أصدر بيتر فوكس بينر كتاباً عن الطاقة بعد الكربون وبناء شبكة نظيفة ومرنة، حيث يعد نظام الطاقة الخالي من الكربون بنسبة 100% أمراً ضرورياً، ويقترح العديد من الخطوات باتجاه بناء شبكة خضراء.

أخبار ثقافية

342 مليون مُتعلم عن بعد

ذكر تقرير أصدره المركز الصيني لمعلومات شبكات الإنترنت، حول تنمية الإنترنت في البلاد، أن لدى الصين 342 مليون مستخدم للتعليم عبر الإنترنت، حتى نهاية العام الماضي 2020، ما يمثل نسبة 34,6 بالمئة من مستخدمي الإنترنت فيها. وتُشير الزيادة إلى مستقبل واعد لقطاع التعليم عبر الإنترنت، ما سيعزز من التنمية المتوازنة عبر أرجاء البلاد. وحتى نهاية شهر نوفمبر من العام 2020، كان لدى 799,% من المدارس الابتدائية والإعدادية في الصين اتصال مع الإنترنت، بما فيها جميع المدارس في المحافظات الصينية الـ 52 الفقيرة، حسب وكالة شينخوا.

100 ألف خبير في 10 سنوات

ذكر منشور صادر عن المكتب العام لمجلس الدولة الصيني، أن الصين ستطور قدرات نحو 100 ألف متخصص في الطب الصيني التقليدي خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة في محاولة لتسريع تنمية الطب الصيني التقليدي. وطرح المنشور مجموعة من التدابير لتعزيز تنمية الطب الصيني التقليدي. كما دعا المنشور إلى بذل جهود لإنشاء منهج دراسي للكليات والجامعات المتخصصة، يركز على دورات الطب الصيني التقليدي، ويطلق حوالي 100 برنامج لتطوير تخصصات الطب الصيني التقليدي من الدرجة الأولى. واقترح عدة مشروعات محددة، مع التركيز على تطوير قدرات العمال، وبناء منصات بحثية.

كانوا وكنا

بعد انحسار موجة ثورات السوفييتات العمالية في أوروبا والثورات التحررية الوطنية في المستعمرات 1917–1922، قالت وسائل الإعلام الرأسمالية: إن موجة الثورات والحركات الشعبية قد انتهت. ولكن جاء اندلاع الثورة السورية الكبرى والثورة الصينية كمؤشرين كبيرين على اقتراب انفجار الأزمة الرأسمالية عام 1929. في الصورة مجموعة من رجال الثورة السورية الكبرى سنوات 1925–1927.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 14/02/2021» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

أدب المأزق: انتظار العدو الذي لا يأتي.. «2»

ترتبط إيطاليا في أذهان القرّاء العرب بالصخب، والألفة، والحميمية. إلّا أن رواية «صحراء التتار» للكاتب الإيطالي الشهير دينو بوتزاتي لا تمت بصلة لإيطاليا التي نتخيلها، والتي تحصل أحداثها في بقعة باردة، موحشة، منسية من العالم. فبوتزاتي الذي مارس طوال حياته العمل الصحفي، كتب روايته الشهيرة هذه متأثراً بالخبرات التي عاشها كصحفي مرابط في إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية، ومسكوناً أيضاً بساعات العمل الطويلة التي قضاها في مبنى جريدة «الكوريير ديلّا سيرا» متأملاً في فكرة الزمن والروتين والحياة التي يتم ابتلاعها.

■ نور ابو فرّاج

لم يقع أي شيء

تبتدئ الرواية بوصف لحظات الاستعداد القَلِقْ للضابط جيوفاني دروجو الذي تخرّج حديثاً من الكليّة الحربية وتوجّه للخدمة في قلعة باستياني الواقعة في منطقة حدودية نائية. تُطلُّ القلعة على صحراء شاسعة من الحصى تُسمّى «صحراء التتار» لأن الأساطير القديمة تحكي بأن التتار هاجموا البلاد عبرها يوماً، رغم أنه لم يسبق خلال مئات السنين أن قطع تلك الصحاري الخاوية أحد.

ولذلك وعلى امتداد صفحات العمل، يسخر الكاتب بصورة ضمنية من العقلية الحربية المُهيمنة التي تحصر مفهوم المجد بتحقيق الانتصارات العسكرية. يصف استعدادات الجنود وثيابهم وأسحتهم الجاهزة دائماً لإطلاق النار والمدافع المُوجّهة على وادٍ خاوٍ، كما لو أن الجميع على أهبة الاستعداد، لكن ووفق كلمات أحد ضبّاط القلعة: «لم يحدث قط أن جاء العدو من هذه الناحية، ولم يدر هنا أي قتال، ولم يقع هنا أي شيء».

حين أغفى الضابط على السرير

ينتاب الضابط الشاب، جيوفاني دروجو، منذ اللحظات الأولى التي تقع فيها عيناه على هيكل القلعة رغبةٌ غامضةٌ بالرحيل وعدم الدخول. لكنه وبعد تقديمه طلب نقله إلى مكان آخر، يوافق على مضض في البقاء مدة أربعة أشهر فقط، تمتد وتَطول بعد ذلك. قد يظن القارئ هنا أنه أمام حبكة روايةٍ بوليسية، ويسأل نفسه عن طبيعة الأهوال والأحداث التي قد يصادفها دروجو بعد أن عدّل عن الرحيل. لكن ما يحصل أمرٌ أشد إخافة من قصة رعب في كتاب بوليسي، اختصرها بوتزاتي على الشكل التالي: «راح يفكّر في حياته حتى استولت عليه سنّة من النوم. وفي هذه الليلة بالذّات لو أنه عرف ذلك، لما راودته أية رغبة في النوم، ففي هذه الليلة بالذّات بدأت بالنسبة له عمليّة تسرّب الزمن». وهكذا يمتاز أسلوب بوتزاتي بالمباشرة؛ فهو يُعبّر صراحة وبإصرار على ألسنة أبطاله عن مقولة العمل الأساسية التي يبتلع فيها الروتين حياة البشر.

الخروج من الحفرة، الخروج من القلعة

على غرار ما حصل في رواية «امرأة في الرمال» يلاحظ القارئ أن بطل الكتاب يمرّ بأطوارٍ من الرفض والمقاومة والمناورة قبل أن تبتلعه حفرة الزمن ويغرق مثل غيره، عاجزاً عن الخروج من القلعة أو عازفاً عن ذلك.

في البداية يحاول دروجو الاحتفاظ بوعي خارجي مستقل؛ ينظر إلى ما يجري في القلعة بعيونٍ خارجية، لكن سرعان ما يلحظ القارئ كيف يبدأ هذا الوعي أو هذه المقدرة على الإدراك بالتراجع؛ فسلوك الجنود الذي يراه دروجو في الفصول الأولى من الكتاب، مثيراً للشفقة، وعبثياً وغير مفهوم، يصبح مبرراً وضرورياً.

تلك كانت لحظة التحوّل الذي تبدو فيها الحياة خارج القلعة باهتة، والمدينة مزعجة بضوضائها. أما داخل القلعة فسكينة محببة. ورغم أن مسار كتاب «صحراء التتار» تحدد منذ اللحظة التي قرر فيها الضابط الشاب البقاء في القلعة، لكن الحكاية لا تنتهي هنا. إذ يُترك للقارئ استكشاف روعة دينو بوتزاتي في إكماله رسم مصائر أبطال روايته. فبخلاف بطل «امرأة في الرمال»، استسلم الضابط دروجو سريعاً واختار طواعية البقاء، وهذا كان أشبه «بالخطأ التراجيدي» الذي سيُدفعه الكاتب ثمنه.

> **عظمة الأدب تتجلى في كونه فعل مقاومة يرفض الناس عبره عيش حياتهم في حفر أو في قلاعٍ منسيّة منتظرين وهماً لن يأتي**

انتظار العدو كمبعث للأمل

«الآخر»، «العدو»، «التتار» في هذه الرواية كلمات تمتلك دلالة خاصة، فانتظار العدو والتأهب لمواجهته، هو الذي يصبغ المعنى على حياة الجنود في القلعة، لأنهم يَعِدون نفسهم بالمجد، ويسلّون نفسهم بالقول: إن هذا الانتظار لم يكن عبثياً. لولا فكرة وجود هذا العدو الذي قد يهاجمهم فجأة، ويتيح لهم إثبات أهمية حياتهم وجدوى انتظارهم، لم يكن الاستمرار بين جدرانها ممكناً. فالعدو هنا هو «الخارج» و«التغيير» و«الجدوى». ويُعبر عن هذه المقولة بعبارة تقول: «المكان هنا يشبه المنفى، ولذلك كان لا بد من إيجاد طريقة ملتوية تجعل المرء يأمل بشيء ما». لكن وكما يقول النقّاد عن أسلوب بوتزاتي: هو لا يُعطي القارئ فرصة التنفيس، يُغذي القراء والجنود معاً بأمل حصول شيء ما ويتركهم في مواجهة الخواء.

الأدب كفعل مقاومة

بالعودة إلى فكرتنا حول ما أطلقنا عليه اسم «أدب المأزق»؛ بعد قراءة «امرأة في الرمال» و«صحراء التتار» يجد القارئ نفسه يسأل: كيف يمكن لكتّاب من بلدين مختلفيّن من حيث البنية الثقافية والاقتصادية والسياسية كإيطاليا واليابان أن يُنتجا أعمالاً متشابهة في الجوهر خلال فترات زمنية مختلفة؟ وكيف يمكن أيضاً أن تتقاطع الشحنة الانفعالية للعملين مع مشاعر وأحاسيس قراء يعيشون في مكانٍ وزمن ثالثين، كسورية في 2021؟ فمنظومة الفوضى التي تخلقها الحرب تبتلع حيوات الناس وتجعهم محكومين بروتين يُجمّد الزمن، فيما يبدو الكون من حولهم مستمراً في الحركة. من جهة يترك هذا التقاطع بين التجارب وتشابه المشاعر إحساساً بالسلّوى لوحدة الهموم والتجارب، لكنه وفي الوقت ذاته يعزز الشعور بحركة التاريخ، بما فيها من صعود من الحفر وهبوط إليها.

وهكذا تكون تجربة قراءة هذا النوع من الأدب مخيفة ومُرهقة؛ كما لو أن القارئ يخاف أن يمسّه الجنون كأبطال الكتب، يخاف أن يَنسى الزمن ويجعلهُ ينسكب، أو يفقد إرادته ورغبته بالتغيير مُستسلماً بالكامل للأفعال الروتينية المجردة من القيمة والمعنى. لكن هنا أيضاً تتجلى روعة الأدب؛ حينما يُقرر إخافة القرّاء إلى تلك الدرجة بحيث يفطنون إلى أنفسهم، ويتأملون الشكل الذي تسير عليه حياتهم. عظمة الأدب تتجلى في كونه فعل مقاومة يرفض الناس عبره عيش حياتهم في حفر، أو في قلاعٍ منسيّة منتظرين وهماً لن يأتي.